

تونس

إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب



تونس

إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب



CENTER for
MEDITERRANEAN
INTEGRATION



The International Bank for Reconstruction and Development /
The World Bank Group
H Street, NW 1818
Washington, DC 20433, USA

All rights reserved

Report No. 89233-TN

تونس

العمل الاقتصادي والقطاعي: إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب
P120911-ESW

بيان عدم المسؤولية

لا تعكس النتائج والتأويلات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي والمؤسسات التابعة له أو مجلس مديره التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي والجمهورية التونسية والحكومات الممثلة دقة البيانات الواردة في هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

ويستند هذا التقرير إلى حد بعيد إلى التحليل الكمي لمسوحات الأسر المعيشية التونسية المعنية بالشباب في المناطق الحضرية (THSYUA 2012) والمسوحات المرافقة لها. وهي مسوحات الأسر المعيشية التونسية المعنية بالشباب في المناطق الريفية (THSYRA 2012). ولا يُعد المرصد الوطني للشباب التونسي مسؤولاً عن البيانات والأرقام الواردة في هذا التقرير. ويُتاح تنزيل نسخ إلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية مجاناً عند طلب ذلك من البنك الدولي. ولطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذا التقرير، يُرجى إرسال الطلب مستوفياً كامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: (Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA). هاتف: 978-750-8400. فاكس: 978-750-4470. موقع الإنترنت: www.copyright.com.

أما بالنسبة لجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، فيجب توجيهها إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: The Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA. هاتف: 202-522-2422. بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

إنغرا أندرسن	نائبة رئيس البنك الدولي:
نيل سيمون إم غراي	المدير القطري:
جنيد كمال أحمد	رئيس القطاع:
فرانك بوسكيه	مدير القطاع:
غلوريا لا كافا	رئيسة فريق العمل:

المحتويات

ix	الأسماء المختصرة والاختصارات
x	توطئة
xi	شكر وتقدير
xiii	موجز وافي
xiii	عرض عام
xiv	النتائج الرئيسية
xiv	المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب
xv	البطالة بين الشباب والخمول والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب
xv	الفرص الاقتصادية
xvii	المهارات المطلوبة للحصول على عمل وبرامج العمل الحر
xvii	التوصيات الرئيسية
xvii	وضع سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب
1	الفصل 1. مقدمة
2	1-1 الخلفية والهدف
4	2-1 ما المقصود بإشراك الشباب
7	3-1 البيانات والمنهجية
7	4-1 هيكل التقرير
9	الفصل 2. المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب
11	1-2 الثقة في المؤسسات
12	2-2 الحصول على المعلومات
14	3-2 مشاركة الشباب في المجتمع المدني
16	4-2 المشاركة السياسية
20	5-2 تعزيز المشاركة الكاملة للشباب في الحياة العمومية
20	تقديم الحوافز للمنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب والعمل التطوعي
20	توسيع نطاق مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب
20	بناء مؤسسات يقودها الشباب لتدعيم إبداء الرأي في عملية اتخاذ القرار وحقوق الإنسان

الفصل 3. الخمول والبطالة بين الشباب والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب 23

24	الخمول بين الشباب؛ والشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والبطالة - عرض عام	1-3
26	شعور الشباب العاطلين عن العمل بالإحباط	2-3
28	التعليم والخمول	3-3
29	الانقطاع المبكر عن الدراسة	
30	نوعية التعليم	
32	تقديم المشورة بغرض تحسين الانتقال من الدراسة إلى العمل	
32	السبل والمعوقات أمام الحصول على عمل	4-3
33	المعوقات أمام الحصول على فرصة عمل	

الفصل 4. الفرص الاقتصادية 37

38	فرص العمل	1-4
38	الإقصاء الجهوي	
39	إقصاء المرأة	
42	العمل في القطاع غير الرسمي	
43	التعليم والوظائف منخفضة المهارات	
48	البطالة المقنعة بين الشباب	
48	تشغيل الشباب حسب القطاعات	
49	العمل الحر	2-4
49	الابتكار وتنظيم مشاريع العمل الحر	
50	الشباب المشتغلون بالعمل الحر في تونس	
53	مستويات المهارات للشباب المشتغلين بالعمل الحر	
55	مشاريع العمل الحر للشباب: التحديات وفرص الاستثمار	

الفصل 5. المهارات المطلوبة للحصول على عمل وخدمات الشباب الأخرى 57

58	برامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	1-5
62	التصورات السائدة بشأن برامج تنشيط سوق العمل	
63	المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل	
64	مزايا برامج تنشيط سوق العمل	
65	برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة	2-5
66	التصورات السائدة عن برامج تشجيع الأعمال الحرة	

67	المشاركة في برامج النهوض بالأعمال الحرة	
68	خدمات الشباب الأخرى	3-5
68	برامج وزارة الشباب والرياضة	
69	خدمات الشباب التي تقدمها مؤسسات الرعاية الدينية	
69	الاستنتاجات والتوصيات	4-5
69	التحديات الرئيسية	
70	المجالات الإستراتيجية التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات	
77	الفصل 6. طريق المضي قدماً: السياسات والمؤسسات الشاملة للشباب	
78	تقييم مكتسبات الشباب منذ الثورة	1-6
79	المبادئ التوجيهية لتدعيم إشراك الشباب ومشاركتهم	2-6
79	وضع سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب	3-6
83	ثبت المراجع	
87	المرفق	
89	1. مصادر البيانات	
93	2. المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب	
95	3. الخمول والبطالة بين الشباب والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب	
99	4. الفرص الاقتصادية	
109	5. المهارات المطلوبة للحصول على عمل وخدمات الشباب الأخرى	
	الإطارات	
10	1-2 تعريف المواطنة الإيجابية	
12	2-2 الفنانون الشباب وحرية التعبير	
16	3-2 مشروع إدماج: الاستثمار في إشراك الشباب في المناطق المتأخرة	
19	4-2 حركة حكومتنا	
	1-3 الشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والبطالة بين الشباب -	
25	مؤشر مشترك للبطالة والخمول بين الشباب	
41	1-4 تكوين الأسرة	

45	التعليم في تونس	2-4
72	النافذتان الإلكترونيتان جُحني وتونس تعمل	1-5
73	برامج "التدريب الزائد" Jovenes للشباب المحرومين في أمريكا اللاتينية	2-5
75	برنامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة للشباب في بيرو	3-5
80	المبادئ الأحد عشر لسياسة وطنية للشباب	1-6

الأشكال

xviii	السياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب	1-0
3	خريطة تونس	1-1
4	أبعاد الإقصاء	2-1
5	سكان تونس حسب الفئات العمرية	3-1
6	معدلات من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين السكان في سن العمل حسب نوع الجنس	4-1
11	الثقة في المؤسسات العمومية والدينية	1-2
13	استخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات	2-2
13	توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الريف مقابل الحضر	3-2
15	توزيع المتطوعين من الشباب حسب المناطق	4-2
17	التأثير في حياة الشباب وتعليمهم والقرارات المتعلقة بعملهم	5-2
17	تأثير الشباب في التنمية المحلية	6-2
18	معرفة الشباب بالسياسة، الريف مقابل الحضر	7-2
18	معرفة الشباب بالسياسة، الريف مقابل الحضر	8-2
24	إطار التشغيل والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين الشباب	1-3
26	الشباب المدرجون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الريف مقابل الحضر	2-3
26	الشباب المدرجون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق	3-3
27	الشعور بالإحباط من سوق العمل بين المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب	4-3
28	أسباب التواجد خارج القوى العاملة حسب نوع الجنس (2010)	5-3
28	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (15-29 عاما)	6-3
29	معدلات البطالة حسب المؤهل العلمي	7-3
30	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (25-29 عاما)	8-3
33	الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب المسجلون بوصفهم عاطلين، الريف مقابل الحضر	9-3
33	الأسباب الرئيسية للحصول على فرص العمل - الريف مقابل الحضر	10-3
34	الصعوبات الرئيسية أمام الحصول على فرص العمل - الريف مقابل الحضر	11-3
35	مصادر المعلومات الخاصة بفرص العمل - الريف مقابل الحضر	12-3
39	تشغيل الشباب التونسيين	1-4
40	مقاصد المهاجرين من الريف حسب نوع الجنس	2-4

40	التمييز المتصور بين الجنسين في القطاع الخاص مقابل القطاع العام	3-4
42	نوع التعاقد مع الشباب المشتغلين (في الشريحة العمرية 15 - 29 عاما)	4-4
44	الرضا عن نظام التعليم والتحصيل العلمي	5-4
47	تشغيل الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية	6-4
47	مستويات التعليم لدى الشباب التونسيين العاملين (الريف مقابل الحضر)	7-4
48	البطالة الجزئية بين الشباب في الحضر	8-4
49	تشغيل الشباب حسب القطاعات	9-4
50	مؤشر التنافسية العالمية، 2011 - 2012	10-4
50	العمل الحر بين الشباب، الريف مقابل الحضر	11-4
51	تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب حسب المناطق	12-4
52	العقبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال (الريف، تونس)	13-4
53	الصعوبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال	14-4
54	تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية	15-4
55	تنظيم مشاريع العمل الحر حسب القطاعات	16-4
61	المنتفعون من البرامج التي يُموّلها صندوق التضامن الوطني، 2011	1-5
62	الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل: الحضر مقابل الريف	2-5
62	الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم	3-5
63	المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل، الحضر مقابل الريف	4-5
64	المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم	5-5
65	مشاركة الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في برامج تنشيط سوق العمل	6-5
66	الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، الحضر مقابل الريف	7-5
67	الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، حسب مستويات التعليم	8-5
67	المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، الحضر مقابل الريف	9-5
68	المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة حسب مستويات التعليم	10-5
74	مصفوفة التدخلات في سوق العمل	11-5
81	سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب	1-6
93	الثقة في المؤسسات العمومية والدينية - حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (الحضر)	1-2أ
93	أهمية المنظمات المجتمعية للتنمية المحلية	2-2أ
93	الثقة في المؤسسات العمومية والدينية - حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (الحضر)	3-2أ
93	الثقة في المنظمات المجتمعية - الريف مقابل الحضر	4-2أ
94	تطوع الشباب (المناطق الحضرية بتونس) - حسب نوع الجنس	5-2أ
94	المشاركة النشطة في الحياة السياسية	6-2أ
94	مشاركة الشباب في الانتخابات	7-2أ
95	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (30-59 عاما)	1-3أ

95	من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب حسب المناطق.....	2-3أ
95	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (15-29 عاماً).....	3-3أ
95	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق (15-29 عاماً).....	4-3أ
96	أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق (15-29 عاماً).....	5-3أ
96	من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب ومسجلون على أنهم عاطلون حسب المناطق.....	6-3أ
106	نوع التعاقد مع البالغين المشتغلين (في الشريحة العمرية 30-59 عاماً).....	1-4أ
106	تشغيل البالغين في القطاعات منخفضة الإنتاجية.....	2-4أ
107	تشغيل البالغين في القطاعات منخفضة الإنتاجية.....	3-4أ
107	اعتزام العمل في القطاع العام.....	4-4أ
108	البالغون الذين يعملون لحساب أنفسهم، الريف مقابل الحضر.....	5-4أ
109	الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل حسب المناطق ونوع الجنس.....	1-5أ
109	مشاركة الشباب في برامج تنشيط سوق العمل، حسب المناطق.....	2-5أ
	الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة.	3-5أ
110	(حسب من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين السكان، ونوع الجنس).....	
110	الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، حسب المناطق.....	4-5أ
111	المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب المناطق).....	5-5أ
111	المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب).....	6-5أ
111	المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب مستوى الفقر).....	7-5أ

المداول

97	1-3أ. نموذج بروبيت للانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة.....	
99	1-4أ. محددات التوظيف (نموذج بروبيت).....	
100	2-4أ. محددات الدخل من الأجر (نموذج اختيار هيكلان).....	
101	3-4أ. محددات التوظيف في القطاع غير الرسمي، بشرط كونه موظفاً (نموذج بروبيت).....	
102	4-4أ. محددات مستوى التحصيل العلمي (نموذج بروبيت).....	
103	5-4أ. محددات الدخل من الأجر حسب القطاع (المربعات الصغرى).....	
105	6-4أ. محددات الاشتغال بالأعمال الحرة لحساب الذات، بشرط كونه مشتغلاً (نموذج بروبيت).....	

الأسماء المختصرة والاختصارات

المعهد الوطني للإحصاء	INS	برامج تنشيط سوق العمل	ALMP
وزارة التكوين المهني والتشغيل	MVTE	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	ANETI
الجمعية الوطنية التأسيسية	NCA	وكالة التدريب المهني	ATFP
الأفراد الذين يقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب	NEET	البنك التونسي للتضامن	BTS
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD	برنامج التأهيل والإدماج المهني	CAIP
برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (برنامج للتمويل الأصغر)	PAPPE	برنامج التشغيل والتضامن	CES
الخدمة المدنية التطوعية	SCV	برنامج التشغيل لخريجي التعليم العالي	CIDES
خدمة الرسائل القصيرة	SMS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS
برنامج للتدريب المهني الداخلي	SIVP	منظمة مجتمع مدني	CSO
مسح الأسر المعيشية التونسية المعني بالشباب في المناطق الريفية	THSYRA	صندوق التضامن الوطني	FNS
مسح الأسر المعيشية التونسية المعني بالشباب في المناطق الحضرية	THSYUA	الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى	FONAPRA
		إجمالي الناتج المحلي	GDP
		منظمة العمل الدولية	ILO

توطئة

ويحاول هذا التقرير رصد الأسباب وراء انتشار الخمول بين الشباب استناداً إلى نتائج لمسوحات كمية بالإضافة إلى أبحاث نوعية مكثفة ومشاورات مباشرة مع بعض الشباب ومقدمي الخدمات وواضعي السياسات ذوي الصلة. وتقرن التحليلات الكمية والنوعية باستعراض للبرامج الدولية الناجحة في مجال تشغيل الشباب. وتشكل الاستنتاجات المستخلصة من هذه التحليلات والبحوث المكثفة الأساس الذي تستند إليه سلسلة من المقترحات لاستحداث سياسات ونهج جديدة خاصة بالشباب في تونس.

تمر تونس حالياً بتغيرات جذرية. فمع تشكيل حكومة جديدة وإقرار دستور جديد. تُعد اللحظة الراهنة مواتيةً للانخراط في حوار حول تحديد أفضل السبل لمساندة الشبان والشابات في تحقيق أقصى إمكاناتهم. ولهذا، سيكون تقرير "إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب" دليلاً لا غنى عن الاسترشاد به في رسم الطريق للمضي قدماً. فهذا التقرير المدروس جيداً والثري بالأفكار يوفر نقطة انطلاق جيدة للبدء في إجراء حوار بين الحكومة التونسية وشبابها الواعد.

سيمون غراي
مدير إدارة المغرب العربي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشكل قضية إشراك الشباب أحد محاور التركيز الرئيسية في أجندة التنمية لما بعد عام 2015. فالشباب يشكلون ربع سكان العالم. وهم الفئة التي تسعى، خاصةً منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتحدي الأعراف والقيم الاجتماعية وفتح آفاق جديدة. ويؤثر الشباب من الجنسين، الذين تربطهم وسائل الاتصال على نحو غير مسبوق، تأثيراً متزايداً في مسار الأحداث داخل مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وفي الوقت ذاته، يواجه جيل الشباب الكثير من العقبات التي تتراوح ما بين التمييز والتهميش وقلة الفرص المتاحة أو إبداء الرأي في عملية اتخاذ القرار. وعالمياً، في حين تزيد نسبة الشبان والشابات الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب على الربيع، فإن هذه النسبة ترتفع ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى 41 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وللتصدي لهذه الأزمة المتفاقمة والمتمثلة في إقصاء الشباب، يجب علينا النظر إلى ما هو أبعد من مشكلة البطالة. ويضع هذا التقرير إطاراً شاملاً لإشراك الشباب يبرز الكيفية التي يجب بها معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في آن واحد لوضع حلول يمكنها مساعدة الشباب التونسي على الإيمان مجدداً بالمستقبل من خلال التمتع بمزايا التعليم الجيد، وإيجاد عمل أو بدء مشروع. والعمل مع ضمان سماع أصواتهم، والمشاركة بنشاط في المجتمع المدني والشؤون السياسية على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

شكر وتقدير

استشارية. ويعرب الفريق عن امتنانه العميق لما تلقاه من مساندة مستمرة من كل من فرانك بوسكيه، مدير قطاع التنمية الحضرية والاجتماعية بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وسيمون غراي، المدير القطري لإدارة المغرب العربي؛ وإيلين موراى، المديرية القطرية لمكتب البنك الدولي في تونس.

وقد استفاد التقرير كثيراً من التعليقات الأولية التي قدّمها الأستاذ الجامعي عبد الوهاب بن حفيظ، استشاري؛ وكامل براهام، كبير أخصائيي التعليم؛ وبالاكريشنا مينون باراميسواران، كبير أخصائيي التنمية الاجتماعية؛ ونيانا بات، كبيرة أخصائيي التنمية الاجتماعية؛ وديغو أنجيل أوردينولا، خبير اقتصادي أول؛ ونيانا أرنهولد، أخصائية تعليم أولى؛ ونيال أوهيغينز، أستاذ بجامعة ساليرنو؛ وإيما ميرفي، أستاذة بجامعة درم هام؛ وبول داير، مدير برامج المعرفة في مبادرة صلتك. كما أسهمت ويندي كانغام رئيسة البرنامج، وسارة مايكل أخصائية أولى تنمية اجتماعية، بإجراء مراجعة النظراء.

وختاماً، يود الفريق أن يعرب عن تقديره لما تلقاه من إسهامات فنية من أعضاء اللجنة التوجيهية بما في ذلك مخلو وزارة الشباب والرياضة ووزارة التكوين المهني والتشغيل والمرصد الوطني للتشغيل، وإسهامات منهجية من المعهد الوطني للإحصاء الذي قدّم إطار العينات لإجراء المسوحات الحضرية والريفية، ومساهمات مالية سخية ومدخلات بحثية من مبادرة صلتك (وهي مبادرة اجتماعية مقرها في قطر تعمل على خلق الوظائف وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام الشباب في مختلف أرجاء العالم العربي).

أعد البنك الدولي هذا التقرير بالمشاركة مع المرصد الوطني للشباب في تونس. وتولى قيادة جهود إعداد التقرير كل من غلوريا لاكافا، منسق شئون الشباب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة الممارسات العالمية الخاصة بالتنمية الحضرية والريفية والاجتماعية، والأستاذ الجامعي محمد الجويلي، مدير المرصد الوطني للشباب، وذلك بالتعاون الوثيق مع توبياس ليختنفلد، الخبير الاقتصادي بمجموعة الممارسات العالمية الخاصة بالتنمية الحضرية والريفية والاجتماعية. بعد إجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة من الشباب والأكاديميين التونسيين. ويضم فريق العمل الرئيسي لإعداد هذا التقرير أعضاء آخرين من بينهم الأستاذ الجامعي أحمد خوجة من جامعة تونس، والأستاذة الجامعية حياة موسى من الجامعة نفسها، وحسين ععباب أخصائي سياسات عامة، إيمان بن دعوش، ورجا المرزوقي، وناجي لطفي، ومحمد علي ناصر من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تونس، وصوفيا ترومليروفا من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، ويعرب الفريق عن امتنانه وتقديره للفريق الاستقصائي في مؤسسة أم رود التونسية، خاصةً نبيل بلعم، لما قدّمه من مساندة في جمع بيانات الأسر المعيشية الريفية.

كما جدر الإشارة إلى الإسهامات المهمة التي قدّمها كل من تارا فيشواناث، كبيرة الخبراء الاقتصاديين؛ وويندي كانغام، رئيسة البرامج (وحدة الإدارة القطرية في المكسيك LCC10)؛ ونانديني كريشنان، خبيرة اقتصادية أولى؛ وإيرين جيلسون، أستاذة بجامعة جورج تاون؛ وعماد المليتي، أستاذ بجامعة تونس؛ وبول فرانسيس، استشاري؛ واتسوكي موروغا،

موجز واف

عرض عام

أن إجراء حوار بناء بين الشباب التونسي والمؤسسات العامة. مع إشراك المجتمع المدني على نحو أوسع. والمنظمات السياسية والقطاع الخاص. سيكون بالغ الأهمية للتصدي للحواجز الأكثر إعاقة أمام إشراك الشباب. وبتسهيل تطبيق هذا المفهوم. تتسنى تعبئة الجيل الجديد باعتباره أحد الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يمكن أن يساهم إسهاما مباشرا في استدامة الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد. وتعود المشاركة في اتخاذ القرارات عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتنفيذها. وكذلك عند إدارة منظمات المجتمع المدني. بمنافع على جميع أصحاب المصلحة وتؤدي على الأرجح إلى زيادة أثر الاستثمارات العامة.

ويحدد هذا التقرير فئات معينة من الشباب المعرضين للإقصاء ويقوم بتوصيفها وفقاً لعدة عوامل من بينها الفروق الجغوية والتباينات بين الجنسين ومحدودية الحصول على التعليم وفرص العمل والسلع الاجتماعية. وتساعد نتائج التقرير في تحديد الحواجز الرئيسية أمام إشراك الشباب والتي تواجه الشبان والشابات من مختلف الخلفيات لاسيما من المناطق المهمشة. ووصف النواحي المتصورة والفعالية لإقصاء الشباب عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو ما أدى إلى اندلاع الثورة التونسية (العايب 2011). وبوجه عام. ينوه التقرير إلى أنه في حين استحوذ وضع خريجي الجامعات العاطلين عن العمل على النصيب الأكبر غالبا في الخطاب والسياسة. فإن هناك مجموعات اجتماعية واقتصادية أخرى من الشباب تواجه تحديات من نوع خاص تعوق إشراكها. وهو ما يتطلب اهتمام واضعي السياسات واتخاذ إجراءات من جانبهم.

ويبرز التقرير على وجه الخصوص فئة الشباب الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتبارهم الأشد تعرضاً للإقصاء. وتقدم هذه الفئة مثلاً عن إحياء الشباب وعدم نشاطهم. وهي حالة مثيرة للقلق بدرجة أكبر من البطالة بين الشباب. إذ إنها تشمل الشباب المحبطين الذين ينسوا من البحث عن عمل في القطاع الرسمي من الاقتصاد (أو غيره). وفي تونس. من المرجح أن تندرج الشابات ضمن هذه الفئة. وبشكل الشباب الحاصلون على مؤهلات عليا. رغم تأثرهم بالإقصاء. أقل من خمس جميع الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ويُعد المنقطعون عن الدراسة في مرحلة مبكرة هم الأكثر ضمن هذه الفئة الفرعية. بغض النظر عن نوع الجنس.

مضى أكثر من ثلاثة أعوام منذ اندلاع الثورة التونسية. لكن تطلعات جيل الشباب. الذي أطلق شرارة التغييرات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تتم تلبية بعد. فقد ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 عاما بعد اندلاع الثورة. إذ بلغ المعدل الرسمي للبطالة بين الشباب 33.2 في المائة عام 2013. وذلك وفقاً لأحدث استقصاء للانتقال من الدراسة إلى العمل أجرته منظمة العمل الدولية (ILO 2014). فعلى الرغم من أن الشباب لعبوا دورا رائدا في إحداث تغيير في النظام الحاكم. فإنهم لم يتمكنوا من تأمين دور لهم في عملية اتخاذ القرار. كما يشعرون بأنه لا يتم التشاور معهم في القضايا التي تمس حياتهم على نحو مباشر. لكن ذلك لا يمنع من وجود مظاهر إيجابية في فترة ما بعد الثورة. فالدستور التونسي الجديد. الذي تم إقراره في يناير/كانون الثاني 2014. ينص على مشاركة الشباب باعتبارها ركيزة أساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. وبالنظر إلى الوقت المطلوب لترجمة المبادئ الدستورية وتطبيقها في شكل قوانين وممارسات. فإن مشاركة الشباب لا تزال في طور التشكيل.

وتقدم هذه الدراسة تحليلاً لظواهر واحتياجات الشباب التونسي. مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الإقصائية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت من بين الأسباب الجذرية لاندلاع الثورة. وتبرز على وجه التحديد ما يلي:

- الارتفاع المتزايد لنشاط الشباب خارج نطاق المؤسسات السياسية الرسمية. وكذلك الحاجة إلى مساندة انتقال الشباب التونسي من الاحتجاجات إلى المواطنة الإيجابية:
- الشباب الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتبارهم الفئة الأشد تضرراً من الإقصاء الاقتصادي. وضرورة ضمان اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال سياسات وبرامج مصممة خصيصاً لذلك.

وستكون ممارسة قيم المواطنة الإيجابية والمشاركة المدنية أمراً بالغ الأهمية لاستمرار قوة الدفع الإيجابية التي استعادتتها البلاد. كما

ويتم استخدام نهج متعدد الأبعاد لتحديد الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي ومعالجتها. ويقع التهميش المصاحب للإقصاء الاجتماعي عادةً في وقت متزامن على عدة محاور، لذلك قد تكون السياسات التي تقتصر على معالجة جانب واحد للتهميش. كتحسين الالتحاق بالتعليم، ضيقة الأفق بحيث لا يمكنها التصدي لمشكلة الإقصاء على نحو أعم. ويستخدم التقرير مزيجاً من أساليب البحث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى تقييم لبرامج وخدمات الشباب الحالية لطرح مجموعة من الأسئلة: لماذا يظل الشباب نشطاً خارج الأطر المؤسسية الرسمية وليس داخلها؟ ما القنوات المطلوب توفيرها لزيادة سماع ثقة الشباب في المؤسسات وصوتهم في عملية اتخاذ القرار؟ لماذا تشكل مجموعات معينة من الشباب نسبة كبيرة بين صفوف غير النشطين والعاطلين أو من يعملون في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد؟ ما مدى فاعلية السياسة العامة في التصدي للقيود التي يواجهها الشباب؟ وبجانب الاستناد إلى معايير كمية، يستفيد التحليل من التفسيرات والحلول النوعية والسردية المستقاة من الشباب المشاركين في الاستقصاء، سعياً لتجنب الوصفات النمطية التكنوقراطية التي لا تجد صدى لدى الشباب. ويتيح هذا النهج إجراء تحليل لأشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكذلك دراسة الطرق التي من خلالها تعزز هذه الأشكال بعضها بعضاً.

النتائج الرئيسية

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب

لا ينشط سوى عدد قليل للغاية من الشباب التونسي في المجتمع المدني على الرغم من تزايد عدد منظمات المجتمع المدني. فمنذ اندلاع الثورة، تمكنت منظمات المجتمع المدني من تسجيل نفسها لدى الدولة، وقد برز عدد متزايد من المنظمات التي تركز على المشاركة المدنية. ورغم ذلك، لا ينشط سوى جزء صغير من الشباب التونسي في منظمات المجتمع المدني، كما تقل نسبة المشاركة في هذه المنظمات لتصل إلى 3 في المائة بين شباب المناطق الريفية. (المرصد الوطني للشباب التونسي، 2013) وعلى الرغم من تدني مستويات المشاركة في الجمعيات والمنظمات، فإن هناك 9 من بين كل 10 شباب تونسيين يرون أن التطوع في منظمات المجتمع المدني مهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن أنواع العمل التطوعي الأكثر ذكراً، بين أوساط الشباب القلائل النشطين في منظمات

المجتمع المدني، هي المنظمات العاملة في مجال التنمية الجهوية والأعمال الخيرية ومكافحة الفقر والشؤون الدينية والعلمية. كما تردد ذكر الأندية الرياضية والترفيهية في المقابلات النوعية.

وفي حين تُعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية للمواطنة النشطة، فإنه لا يشارك سوى عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسي في أي من أشكال المشاركة السياسية، باستثناء الحشد للمظاهرات. وكان انخفاض نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات الوطنية التونسية في أكتوبر/تشرين الأول 2011 مثيراً للقلق بوجه خاص. فلم يصوت سوى نصف عدد من هم دون سن الثلاثين. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني الأحزاب السياسية عزوفاً من جانب الشباب عن المشاركة، ما يعكس الانفصال الكبير بين جيل الشباب والنظام السياسي. ويقول معظم الشباب التونسي إنهم لا يتابعون السياسة المحلية، كما تتدنى معرفتهم الذاتية بالسياسة، لاسيما في المناطق الريفية. ويشتمل قانون الانتخابات الجديد على نص خاص بالشباب يحفز الأحزاب السياسية على ترشيح شباب واحد على الأقل دون سن الخامسة والثلاثين ليكون ضمن المرشحين الأربعة الأوائل على أية قائمة انتخابية، مما يتيح مدخلاً مهماً للمشاركة السياسية.²

وتكاد تنعدم ثقة الشباب التونسي في المؤسسات العامة، ولا يثق سوى 8.8 في المائة من شباب الريف و31.1 في المائة من شباب الحضر في النظام السياسي. وينخفض مستوى الثقة في الشرطة، وخاصة في المناطق الريفية، ومقارنةً بذلك، يحظى الجيش والأئمة المحليون والمنظمات الدينية بالجانب الأكبر من ثقة الشباب بنسبة تصل إلى 80 في المائة، وهي تقريبا النسبة نفسها لمستوى الثقة في الأسرة. وكنظرائهم في مصر وليبيا، تقل ثقة الشباب التونسي في الصحافة حيث يرونها جارية وبلا مصداقية.

يعتمد الشباب التونسي على شبكة الإنترنت في الحصول على المعلومات أكثر من أية وسيلة أخرى. فنحو 50 في المائة من جميع مستخدمي الإنترنت (43.3 في المائة في الريف و53.2 في المائة في الحضر) يستخدمونه في البحث لأغراض تعليمية. ويستخدمه ما يتراوح بين ربع ونصف مستخدميه من جميع الشباب في البحث عن وظائف (45.9 في المائة في الريف و26.8 في المائة في الحضر). وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك أكثر من 9 من بين كل 10 شباب تونسيين هاتفاً محمولاً. ولتعزيز الشعور بالمواطنة على نحو قابل للاستمرار، يجب على الشباب الانتقال من "المواطنة الافتراضية" إلى المشاركة السياسية "الرسمية" على المستويين المحلي والوطني.

البطالة بين الشباب والعمول والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب

إن أحد أكثر الحواجز إعاقةً أمام إشراك الشباب هو ارتفاع نسبة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. وتشمل هذه الفئة جميع الشباب العاطلين رسمياً في الفئة العمرية 15-29 عاماً. وكذلك الشباب المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن وظائف رغم صغر سنهم. وقد تم اقتراح إدراج الوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتباره مؤشراً رئيسياً لأجندة التنمية لما بعد عام 2015 لقياس مدى فاعلية انتقال الشباب إلى سوق العمل³.

وتظهر معدلات الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب وجود تباينات كبيرة بين الجنسين. وبين المناطق ففي المناطق الريفية، فإن أكثر من اثنين من بين كل خمسة يقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، مقارنةً بالمناطق الحضرية التونسية (واحد تقريباً من بين كل ثلاثة شباب). وفي المناطق الريفية التونسية، يندرج نصف عدد الشباب ضمن فئة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب (50.4 في المائة). مقارنةً بواحد من بين كل ثلاثة شباب (33.4 في المائة). ويتسق ذلك مع المناطق الحضرية التونسية - المقصد الرئيسي للكثير من الباحثين عن فرص العمل من الشباب - حيث يندرج ثلث الشباب (32.4 في المائة) وخمس جميع الشباب (20.3 في المائة) ضمن هذه الفئة. وهناك فجوات كبيرة بين الجنسين داخل هذه الفئة، مما يؤثر في واحدة من بين كل اثنتين. من الشباب (50.4 في المائة). وواحد من بين كل ثلاثة شباب (33.4 في المائة) في المناطق الريفية. وعلى الرغم من انخفاض هذه المعدلات على نحو طفيف في تونس مقارنةً ببلدان أخرى بالمنطقة، مثل المغرب، فإنها تبرز بالفعل مجالاً رحباً للاهتمام الاقتصادي.

ويبدو أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ارتفاع معدلات التسرب من المدارس والبطالة والعمول. فالحواجز النظامية التي تؤثر على الانتقال في نهاية الصفين السادس والتاسع تتسبب في ارتفاع معدلات التسرب وخول دون إتمام كثير من الشباب لمرحلة التعليم الثانوي. وينقطع غالبية الشباب التونسي عن الدراسة قبل الحصول على الشهادة الثانوية بوقت طويل. وتشير التقارير إلى تسرب أكثر من 140 ألف طالب من الدراسة سنوياً، من بينهم 80 ألفاً يتركون الدراسة دون إتمام مرحلة التعليم الأساسي (Romdhane 2010, 127)⁴. وكما هو حال المؤشرات الأخرى، تكون الفروق المكانية كثيرة: هناك أكثر من أربعة من بين كل خمسة شباب في الريف وواحد من بين كل شبابين في الحضر لا يكملون تعليمهم الثانوي. وهذه هي المجموعة التي تشكل معظم الفئة الواقعة خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب: 83 في المائة في المناطق الريفية، و57 في المائة في مناطق الحضر. وعلى الجانب الآخر، تنتظم الفتيات عادةً في الدراسة لفترات أطول من

الفتيان وتضمن على الأرجح بإتمام تعليمهن الثانوي والجامعي. وتشكل الشبابات 62 في المائة من الطلاب الجامعيين. ويتم 26 في المائة منهن تعليمهن الجامعي مقابل 16.8 في المائة من الشباب.

ويجب إتاحة الفرصة للمنظمات الشبابية والطلابية لتعبر عن شواغلها وتقدم حلولاً بشأن السياسات واللوائح التعليمية. وتُظهر التجارب الدولية المستقاة من بلدان أخرى متوسطة الدخل أن زيادة مشاركة الطلاب في المدارس تؤدي، بخلاف قيمتها المباشرة في الحد من الفساد والممارسات السيئة داخل النظام المدرسي، إلى زيادة مساهمة المعلمين ومديري المدارس. بجانب إتاحة فرص أكبر أمام الطلاب للتأثير في كيفية إعداد المناهج الدراسية (La Cava and Michael, 2006, 58 - 60). ويمكن مساندة المبادرات على مستوى التعليم الثانوي والجامعي من خلال وضع برنامج لمنح تنافسية يُتاح للطلاب والمنظمات الشبابية التقدم للاستفادة منه.

الفرص الاقتصادية

القدرة والفرص والكرامة هي متطلبات أساسية لإشراك الشباب. فلا بد من القدرة والمهارات لتحقيق النجاح في اقتصاد اليوم والتغلب على التحديات والمخاطر في عالم متسهم بالعولمة. ومن الأهمية بمكان تحقيق تكافؤ الفرص للحد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية المعوّقة لإشراك الشباب وتحقيق الرخاء المشترك للجيل القادم. أما الكرامة، فكانت من المطالب الرئيسية في مظاهرات الربيع العربي التي اجتاحت بلدان المنطقة، بما فيها تونس.

ويتمثل الحاجز الرئيسي أمام الفرص الاقتصادية في أوجه التباين الجهوي بين الولايات في المناطق الساحلية والداخلية والجنوبية التي تزيد في جوانب اقتصادية كثيرة عن الفجوة بين الحضر والريف. فاستبعاد المناطق الداخلية والجنوبية التونسية هو أحد الحركات الرئيسية لإقصاء الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الفجوة المكانية في نواحي سوق العمل، يواجه الشباب التونسي صعوبات في إيجاد فرص عمل، لاسيما في المناطق الداخلية والجنوبية (البنك الدولي، 2013ب). وفي واقع الأمر، تتضمن الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة 2011 التهميش المكاني والاقتصادي والسياسي للمجتمع في أنحاء من البلاد لصالح المنطقة الساحلية (العايب 2011)⁵. ولا يزال شباب الريف ينتقلون إلى المدن سعياً للهروب من الأوضاع القائمة في المناطق الريفية. رغم نقص الوظائف الجيدة في المناطق الحضرية. وأفاد نحو 90.2 في المائة من الأسر المعيشية الريفية أن أفراداً من عائلتهم هاجروا إلى الحضر. معظمهم لهم أشقاء شباب في الريف.

في الاقتصاد غير الرسمي والاستغلال باعتبارهما الشاغل الرئيسي بين الشباب العاملين في هذا القطاع.

وتعمل الغالبية العظمى من الشباب التونسي في وظائف لا تتطلب مهارات عالية بقطاعات منخفضة الإنتاجية: يعمل 82.5 في المائة من شباب الريف و67 في المائة من شباب الحضر التونسيين في وظائف لا تتطلب مؤهلاً ثانوياً. ويُرجح عمل الشباب بوجه خاص في قطاعات منخفضة المهارات: 69.0 في المائة في المناطق الريفية، و85.9 في المائة في مناطق الحضر. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العام يوفر عدداً ضئيلاً نسبياً من الوظائف للشباب التونسي. حيث لا يعمل بهذا القطاع سوى 6.8 في المائة من الشباب العامل في الريف و12.4 في المائة في الحضر. ولا تزال الزراعة تمثل قطاعاً مهماً لتشغيل الشباب في الريف رغم رغبة الكثيرين منهم في ترك هذا القطاع بسبب صعوبة ظروف العمل والصورة السلبية المرتبطة به. فهو يوفر أكثر من خمس فرص العمل للشباب التونسي في الريف (21.9 في المائة). وتوفر الصناعات التحويلية أقل من ثلث (32.2 في المائة) فرص العمل للشباب في المناطق الحضرية التونسية وأقل من الربع في (23.8 في المائة) في المناطق الريفية التونسية. ويعمل معظم الشباب التونسي في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة، الذي يوفر أيضاً معظم فرص العمل في القطاع غير الرسمي.

وتحظى تونس بوضعية تؤولها لأن تصبح رائدة إقليمية في مجال الابتكار والعمل الحر إذا ما أدركت الإمكانيات التي يمتلكها رجال وسيدات الأعمال من الشباب الطامحين. ويشيع العمل الحر نسبياً بين الشباب التونسي. فهناك واحد من بين كل عشرة شباب يعمل لحسابه في مشروع بالغ الصغر. ومن اللافت غياب العمل الحر تقريباً في أوساط الشباب - إذ لا تزيد النسبة على 2.2 في المائة في المناطق الريفية، و1.5 في المائة في مناطق الحضر. ومع ذلك، يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تسهّل على الشباب البدء في مزاولة أعمال حقق لهم دخلاً. كما يمكن للعمل الحر أن يساعد في التغلب على التباينات الجهوية. فحالياً، يشيع العمل الحر على نحو أكبر في المناطق الساحلية (12.1 في المائة) والمناطق الجنوبية (12.1 في المائة)، مقابل 8.1 في المائة فقط في المناطق الداخلية.

وهناك ما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر يعملون في قطاعات متوسط عوائدها مرتفع. ما يثبت إمكانيات العمل الحر. ويدير أكثر من نصف الشباب المشتغلين بالعمل الحر مشاريع صغيرة في قطاع الخدمات، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة: 45.4 في المائة في المناطق الريفية، و52.1 في المائة في مناطق الحضر. ويعمل واحد فقط من بين كل خمسة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الحضر في قطاعات الصناعات التحويلية (20.9 في المائة). وفي المناطق الريفية، يعمل 36.4 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الزراعة و تجهيز المواد الغذائية، مقابل 10.8 في المائة في المناطق الحضرية. لكن في المناطق الريفية، يعمل معظم هؤلاء الشباب في القطاع غير الرسمي وغالباً في أماكن غير ملائمة.

ولا تزال الفجوات بين الجنسين تمثل حواجز كبيرة تحد من التكافؤ في الحصول على الفرص الاقتصادية. ومن المثير للدهشة تدني عدد الشباب التونسيات العاملات رغم تبني سياسات المساواة بين الجنسين في تونس. فهناك أقل من واحدة من بين كل خمس نساء في الريف (18.5 في المائة) وأقل من اثنتين من بين كل خمس نساء في الحضر (39.8 في المائة) لديها وظيفة. وتقل أجور الشباب بمقدار الربع عن أجور الشبان. ولا يزال الإقصاء القائم على نوع الجنس يمثل تحدياً جسيماً أمام الشباب التونسيات اللاتي تسعين للانضمام إلى القوى العاملة. وأفاد نحو ثلثي (61.4 في المائة) المشاركات في الاستقصاء أن النساء يتعرضن للتمييز عندما يبحثن عن عمل في القطاع الخاص. بل حتى في القطاع العام، تتعرض النساء للتمييز وفقاً لما أفادت به نحو نصف (44.4 في المائة) المشاركات في الاستقصاء. وفي المناطق الريفية، لا يعمل سوى 8.3 في المائة من الشباب في المناطق الجنوبية و15.4 في المائة منهن في المناطق الداخلية، مقابل 23.6 في المائة في المناطق الساحلية.

وتخفق المدارس والجامعات في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل والانتقال إلى مرحلة النضج والمواطنة الإيجابية النشطة. وينتقد الشباب على نحو خاص التوجه النظري المفرط للتعليم الحكومي الذي لا يركز إلا بقدر ضئيل على المهارات اللازمة لتأهيل الشباب لسوق العمل. وبوجه عام، يشكل الإحباط السائد بين الطلاب الطريقة التي يتفاعل بها المعلمون والطلاب. ولا تتوفر خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية والجامعات إلا بقدر محدود للغاية، وهو ما ينتج عنه عدم حصول الطلاب على قدر كافٍ من الإرشاد والتوجيه بشأن قراراتهم المهنية المستقبلية. وقد تم توجيه الكثير من الانتقادات إلى الإصلاحات المتعاقبة لقطاع التعليم التي كانت في نظر الطلاب تعسفية وغير مدروسة جيداً، كما أن كثيراً من المعلمين لم يكونوا جيدي التاهيل لتنفيذها. بل يفتقر الشبان والشابات الذين يتمون مرحلة التعليم الثانوي ويلتحقون بالجامعة إلى المهارات العملية والتأهيل الجيد لمواجهة تحديات سوق العمل.

ويبدو واضحاً انتشار العمل غير الرسمي.⁷ فليس بمقدور الكثير من الشباب الحصول على وظائف مأمونة، حيث تكون معظم الوظائف المتاحة في القطاع غير الرسمي وبدون تعاقد. وتأتي الوظائف الرسمية القليلة في شكل عقود محددة المدة. ونتيجة لذلك، هناك أقل من عامل من بين كل ثلاثة عمال شباب لديه وظيفة بعقد مضمون ويحصل على الحماية الاجتماعية. وكما هو متوقع، ينتشر العمل في الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الريفية (71.9 في المائة) انتشاراً أكبر، حيث لا يزال العمل في قطاع الزراعة والعمل غير الرسمي باليومية هما أكثر أشكال العمل شيوعاً. ومع ذلك، فحتى في المناطق الحضرية التونسية يعمل أكثر من نصف الشباب العامل في القطاع غير الرسمي (55.4 في المائة). ويشعر الشباب التونسي بقدر كبير من السخط والاستياء من العمل في هذا القطاع. وقد أُشير في البحث النوعي لهذا التقرير إلى فرص العمل

شباب في برامج العمل الحر. وأما الجانب الإيجابي. فقد أفادت نسبة كبيرة من الشباب الريفيين أنهم استفادوا من برامج القروض الصغرى التي شاركوا فيها.

ويمكن للشباب التونسي تحقيق استفادة كبيرة من نهج مبتكر يربط التعليم بالوظائف في إطار تعاون ثلاثي الاتجاه بين النظام الدراسي والكلية التقنية والشركاء من المؤسسات المحلية⁸. ويجب أن تشتمل المناهج الدراسية على المهارات المطلوبة في مكان العمل. بما فيها مهارات العمل الجماعي وغيرها من المهارات الاجتماعية ومهارات حل المشكلات والمهارات الشفهية والكتابية. ويجب أن تستند الدورات التعليمية إلى مشاريع فعلية لتمكين الطلاب من العمل بوصفهم فريقاً واحداً. وحل المشكلات التي يواجهونها. وتطبيق مهارات العرض والتقديم. ووضع خطط للعمل. كما يجب أن يتضمن البرنامج الدراسي إجراء زيارات منظمّة إلى الشركات المشاركة في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك. يجب تقديم برنامج تدريبي لكل طالب في المؤسسة الشريكة لدرسته. وهو ما سيساعد في تقديم توجيه مهني متعمق وإتاحة الفرص لزيارة أماكن العمل والتعلّم من خلال منح التدريب الداخلي.

التوصيات الرئيسية

وضع سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب

يلزم وضع سياسة للشباب متعددة الأبعاد بغية الحد من الحواجز المعوّقة لإشراك الشباب وتسهيل إسهاماتهم في المجتمع التونسي. فنهج تنمية الشباب بات مهياً الآن للانتقال من مرحلة المبادرات الجزأة إلى اعتماد مجموعة متكاملة من السياسات والاستثمارات. ما يسمح بتعظيم استخدام الموارد المالية. ولضمان الإنصاف. فإن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل ما يكون من خلال وضع سياسات وطنية للشباب وتطبيق أية إصلاحات متعلقة بها تشترك فيها عدة قطاعات. لكن يجمعها التركيز على إشراك الشباب. وسيطلب ذلك تكملة السياسات الخاصة بقطاعات محددة. مثل السياسات في قطاعات التعليم والتشغيل والتنمية الجهوية. لتلبية احتياجات الشباب بقدر أكبر من الكفاءة. ويجب إعادة صياغة هذه السياسات بمشاركة الشباب أصحاب المصلحة. لاسيما الهيئات الممثلة لهم. باعتبارهم شركاء في عملية اتخاذ القرار. علاوة

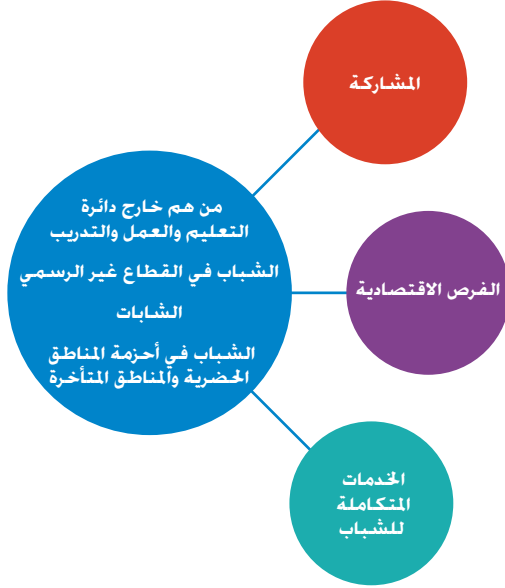
ويلاقي أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الذي لا يزال التحدي الرئيسي أمام النجاح في إقامة أحد المشاريع. فبرامج التمويل الأصغر المتاحة تبدو محدودة النطاق وتُعتبر عديمة الكفاءة في نظر الكثيرين. ويعاني ثلث الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر من ارتفاع تكلفة الإجراءات البيروقراطية. فضلاً عن الصعوبات في استخراج التراخيص المطلوبة وبطء سير الإجراءات الإدارية. ويُعتبر مستوى التعليم منخفضاً نسبياً بين أوساط هؤلاء الشباب. فمعظم الشباب المشتغلين بالعمل الحر لم يتموا مرحلة التعليم الثانوي. مما يزيد من صعوبة مشاركتهم في البرامج المتاحة والتفاوض على مساعدات التمويل الأصغر وإدارتها. ولذلك. فإن زيادة التدريب على إقامة المشاريع وتعزيز سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بذلك سيكونان مفيدين للكثير من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر.

المهارات المطلوبة للحصول على عمل وبرامج العمل الحر

وضعت تونس نظاماً كبيراً لبرامج تنشيط سوق العمل التي تشكل جوهر سياساتها المعنية بسوق العمل. لكن المنافع المتصورة لا تزال محدودة. وهذه البرامج غير معروفة لمعظم الشباب التونسي. وتقوم معظم البرامج بتعزيز التباينات المكانية بالتركيز تركيزاً مفرطاً على المناطق الحضرية على طول الساحل. ولا يُتاح للشباب في المناطق الداخلية والجنوبية إلا عدد قليل من البرامج. ومعظم برامج تنشيط سوق العمل مصممة لتلائم خريجي الجامعات من الشباب برغم أن العدد المطلق للشباب التونسيين العاطلين وغير الحاصلين على مؤهل ثانوي أو جامعي يزيد بنحو 3.5 ضعف عن عدد خريجي الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك. تفتقر معظم البرامج إلى إطار دقيق للرصد والتقييم والتنسيق فيما بين الهيئات وتطبيق المعايير. وهو ما يؤدي إلى تثبيط همم الشباب عن البحث عن فرص عمل.

ويمكن أن يلعب العمل الحر للشباب دوراً مهماً في معالجة إقصائهم. بالإضافة إلى تعزيز توليد الدخل والحد من البطالة بين الشباب. ويهدف عدد من البرامج إلى مساندة أصحاب مشاريع العمل الحر الحاليين أو المحتملين. ومع ذلك. لا يزال مستوى الوعي ببرامج العمل الحر القائمة متدنياً. حيث لا يعرف بهذه البرامج سوى ثلث الشباب في الريف ونحو نصفهم في الحضر. كما يتدنّى الإقبال على البرامج للغايات. لاسيما في المناطق الحضرية حيث لم يشارك سوى واحد من بين كل مائة

الشكل 1: السياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب



1. المشاركة والمواطنة الإيجابية

- تنمية مجتمعية يقودها الشباب
- العمل التطوعي
- مجالس الشباب من أجل المشاركة والصوت المسموع
- حقوق الإنسان

2. الحصول على الفرص الاقتصادية

- التوجيه المهني في التعليم الثانوي والجامعي
- التدريب على اكتساب المهارات
- منح التلمذة والتدريب الداخلي
- خدمات البحث عن الوظائف
- العمل الحر لدى الشباب

3. الخدمات الملائمة للشباب على الصعيد المحلي

- تدريب على مهارات الحياة الأساسية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات اللغوية
- أنماط حياة صحية
- خدمات المساندة القانونية
- تدريب النظراء
- الرياضة

المصدر: البنك الدولي.

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة

المستوى المحلي

- تنمية مجتمعية يقودها الشباب
- برنامج منح تنافسية لمساندة قدرات المنظمات غير الحكومية على إشراك الشباب الذي يعاني الإقصاء/تقديم الخدمات لهم
- قنوات مؤسسية للتأثير في السياسة المحلية. مثل المجالس الشبابية المحلية
- حماية قانونية للشباب المحرومين المتنازعين مع الشرطة
- بناء الثقة/المصداقية بين الشباب والسلطات المحلية والشرطة
- مبادرات شبابية مشتركة بين المنظمات الدينية وغير الدينية

على ذلك، يلزم مساندة تنفيذ السياسات بإدارة للمؤسسات مستندة إلى الأداء، وتدعيمه بآليات لتشديد التنسيق فيما بين الهيئات والجمع بين الحكومة والمنظمات الشبابية، وإثرائه بتجميع منهجي للبيانات وأنظمة للرصد والتقييم تقوم على المشاركة. وكما هو مبين في الشكل 0-1، ستشتمل إحدى سياسات الشباب متعددة الأبعاد على الركائز الثلاث التالية: (1) المشاركة والمواطنة الإيجابية؛ و(2) الحصول على الفرص الاقتصادية؛ و(3) الخدمات الملائمة للشباب على الصعيد المحلي.

تتطلب هذه الأبعاد الثلاثة لسياسة إشراك الشباب، التي تشمل المشاركة والفرص الاقتصادية والخدمات المفيدة للشباب، مجموعة من الإجراءات المحددة على المستوى الوطني والمستوى المحلي بوجه خاص، كما هو مبين أدناه.

ومهارات العمل الحر والمهارات اللازمة للعمل، وخدمات المساندة القانونية، وتدريب النظراء، والأنشطة الثقافية، والعمل التطوعي والأنشطة الرياضية)

المستوى الوطني

- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات للشباب
- معايير جودة المحتوى
- اعتماد المهارات
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

على الرغم من أن الثورة أعطت الشباب التونسي بارقة أمل بمستقبل جديد، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله للقيام بمهمة بناء هذا المستقبل. وهذه المهمة لا يمكن للشباب أن يقوموا بها بمفردهم، كما لا يمكن إنجازها بدونهم. وهي أيضاً مهمة لا يمكن للحكومة أن تمضي في إنجازها بمفردها. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى أشكال جديدة من الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتصور وإنجاز هذه المهمة التي تواجه تونس. بالتزامن مع إصلاح السياسات والاقتصاد والمجتمع. ويلزم إفساح المجال للشباب للمشاركة على نحو كامل في عملية التجديد هذه، والاستفادة منها. لكن المخاطر قد تكون أكبر بكثير: إمكانية إيجاد اقتصاد منتج ومنصف ومجتمع سياسي ومدني نشط في مقابل إمكانية تزايد الاستقطاب والإحباط والسخرية. فالمضي نحو تحقيق نتيجة بناءة يبشر بجني ثمار عديدة، من بينها زيادة التحفيز والوعي والرضا والالتزام لدى الشبان والشابات، وهو ما يشهد به هذا التقرير.

ملاحظات

1. المادة 8 من الدستور التونسي الجديد الذي تم إقراره في 27 يناير/كانون الثاني 2014.
2. أصدر المجلس الوطني التونسي قانون الانتخابات الجديد في 1 مايو/أيار 2014 (مؤسسة الياسمين 2014).
3. يُعد هذا المؤشر أفضل من المؤشرات التقليدية لقياس معدلات البطالة لأنه يُظهر نطاق المشكلات المحتملة في سوق العمل للشباب.
4. يُعرّف التعليم الأساسي بأنه يشمل الصفوف الدراسية من الأول حتى التاسع.
5. يُقال إن مصطلح "ثورة الياسمين" مسمّى خاطئ لأنه يشير إلى نبات يزرع في الساحل الشمالي المزدهر والمترف نسبياً، وبدلاً من ذلك، يرى العايب أن استخدام مسمّى "ثورة عشب الخلفاء" قد يكون أفضل لأنه يشير إلى نبات ينمو في المنطقة الداخلية بتونس.
6. يشمل مفهوم الأسرة المباشرة أبناء رب الأسرة وزوجه وأبويه.
7. يشير هذا التقرير إلى العمل في القطاع غير الرسمي بناءً على إجابات المشاركين في الاستقصاء بشأن العمل بعقد رسمي مكتوب.
8. استناداً إلى ليتاو 2013.

المستوى الوطني

- مساندة قدرات المنظمات الوطنية غير الحكومية التي يقودها الشباب وبناء التحالفات
- برنامج منح تنافسية لمساندة المنظمات الطلابية والشبابية
- هيئات استشارية طلابية في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي
- إبداء الرأي في الإصلاحات والسياسة الوطنية، مثلاً من خلال المجالس الوطنية للشباب

الفرص الاقتصادية

المستوى المحلي

- خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية
- تنمية مجتمعية يقودها الشباب ومراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين. مع تقديم حوافز في شكل حويزات نقدية صغيرة
- خدمات البحث عن الوظائف
- العمل الحر الفردي والجماعي المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين من خلال منح بناء حقوق الملكية والحصول على التمويل
- منح التلمذة والتدريب الداخلي المخصصة للشباب الأقل تعليماً والواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب من خلال نُهج مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين

مستوى السياسة الوطنية

- خدمات التوجيه المهني في الجامعات من خلال شراكات بين القطاع العام/القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية
- الحصول على المعلومات، مثل بيانات الرصد والتقييم الدقيقة، وإجراء حوار سياسة الشباب بشأن سياسة التشغيل وبرامج تنشيط سوق العمل
- مشاورات الشباب ومشاركتهم، مباشرةً وعبر الإنترنت أيضاً، بشأن إصلاح سوق العمل
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

خدمات مفيدة للشباب

المستوى المحلي

- خدمات مفيدة للشباب مصممة خصيصاً للشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والشباب المحرومين الآخرين، لاسيما الشابات غير النشطات، بمشاركة الشباب (مثلاً، المهارات الحياتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم عبر الإنترنت،

الفصل 1

مقدمة



ما المقصود بالثورة؟ ولماذا انتقلت إلى الشوارع؟ الشغل والحرية والكرامة الوطنية! لكن إذا كان لنا أن نحلل هذه الشعارات، فما الذي يمكن الخروج به؟ نريد توزيعاً متكافئاً للثروة وخطة تنمية عادلة بين المناطق- [في] المناطق الداخلية، بين تونس الراقية وتونس الأخرى. أحد الطلاب الجامعيين في مدينة تونس¹

1-1 الخلفية والهدف

وأظهرت بيانات مسح القوى العاملة للفترة 2005-2009 أن 85 في المائة من العاطلين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً (Angel-Urdinola, 2012). كما أشار المسح إلى زيادة معدل البطالة بين الفئات الأصغر سناً بين عامي 2005 و2009، في حين انخفض المعدل فعلياً بالنسبة للفئات الأكبر سناً. وخبديداً، ارتفع معدل البطالة في الفئة العمرية 15-24 عاماً من 28 إلى 31 في المائة، وارتفع معدلها أيضاً في الفئة العمرية 25-34 عاماً من 17 إلى 19 في المائة. وأبرزت استطلاعات الرأي العام المدلول السياسي لهذه الاتجاهات. ففي استطلاع تم إجراؤه بعد الثورة في يناير/كانون الثاني 2011، رأى غالبية المشاركين في الاستطلاع أن المحرك للثورة هم الشباب (96 في المائة) والعاطلون (85.3 في المائة) والمحرومون (87.3 في المائة) (SIGMA Group, 2011).

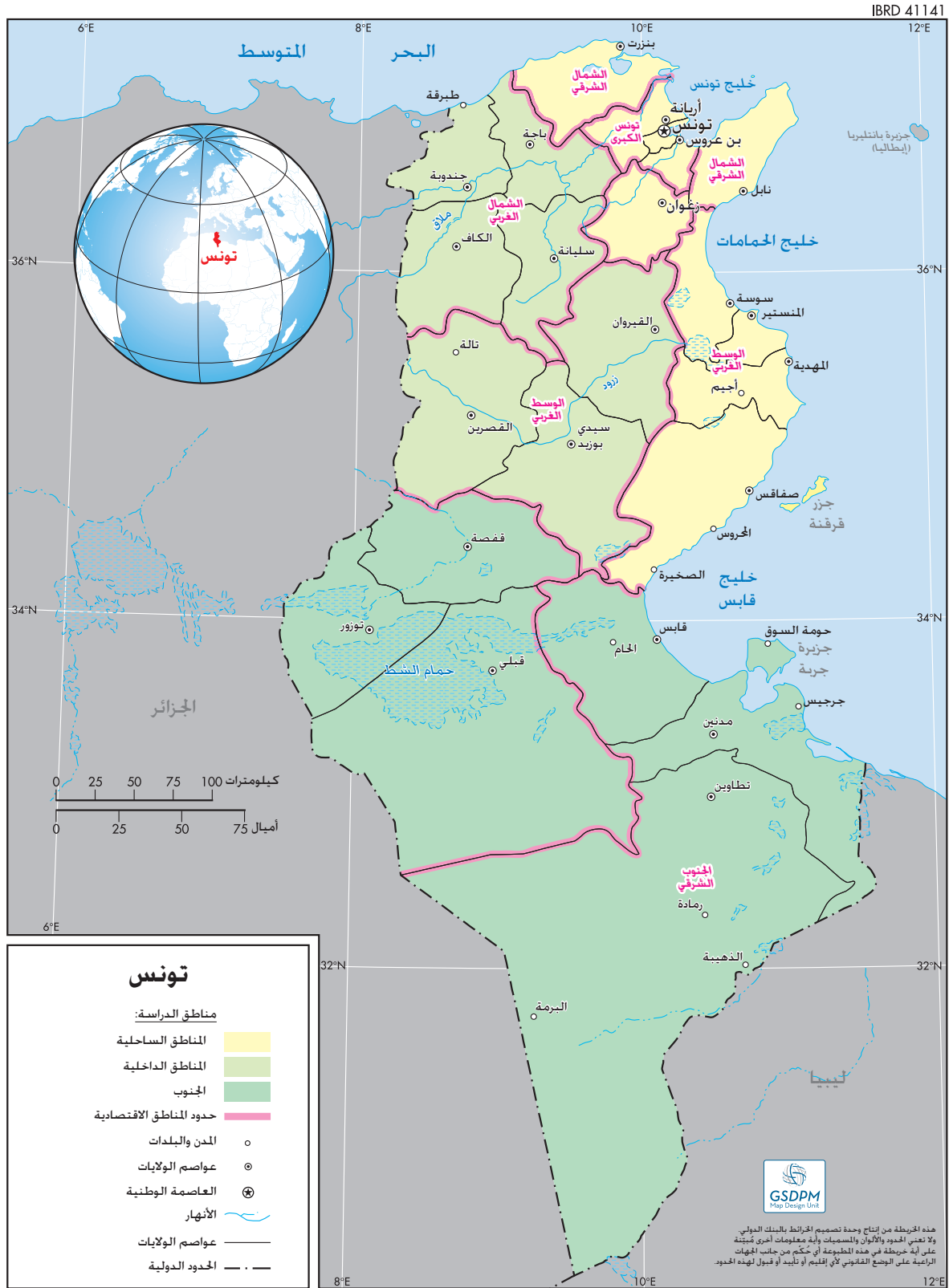
ومع ذلك، لم تكن البطالة العامل الوحيد بأي حال من الأحوال. ويرى مراقبون عرب أن ثورة الشباب جاءت بمثابة رد فعل على الشعور بانسداد الأفق. نظراً لأن الشباب التونسي كان معرضاً للإقصاء والمنع من التعبير عن آرائه وممارسة المواطنة الإيجابية (Bamyeh, 2011). وأظهر مسح للمرصد الوطني للشباب عام 2005، شمل 10 آلاف شاب (في الفئة العمرية 15-29 عاماً)، انخفاض معدل مشاركة الشباب في القرارات التي تمس حياتهم، ومحدودية عضوية الشباب في الجمعيات، وقلة الوسائل المتاحة للتعبير عن آرائهم. وأظهر المسح أيضاً أن الشباب بوجه عام باتوا أقل تفاؤلاً بشأن المستقبل عما كانوا عليه في عام 2000. وبالمثل، أشار تقرير للأمم المتحدة في عام 2007 إلى عدم مشاركة الشباب النشطة في عملية اتخاذ القرار على الصعيد المجتمعي والبلدي والجهوي والوطني، وعدم مشاركة الشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم الخدمات والبرامج التي تستهدف الشباب، ومحدودية الفرص المتاحة للعمل التطوعي أو الخدمة المجتمعية، وعدم إجراء مشاورات (الأمم المتحدة، 2007). ولذلك، يجب فهم مطالب الشباب بالكرامة في سياق أوسع من انعدام فرص التعبير عن الرأي بشأن توجه البلاد وغياب المساءلة من جانب الهيئات العمومية.

قبل اندلاع الثورة، أشادت المؤسسات الدولية بتونس لما أحرزته من تقدم كبير على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي لها 5 في المائة بين عامي 1997 و2007، ما جعلها ضمن البلدان الأعلى أداءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4.3 في المائة في المتوسط). وفي عام 2009، انخفض متوسط الدخل القومي للفرد التونسي انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 7200 دولار ويقترب من مستواه في عام 2005. لكن التراجع العام لم يكن حاداً، وظل المستوى أعلى مما هو عليه في أي بلد مجاور باستثناء ليبيا. متجاوزاً الجزائر (6600 دولار) والمغرب (3800 دولار) ومصر (4900 دولار). وكان متوسط العمر المتوقع ومعدلات التعليم في تونس في وضع مواتٍ مقارنةً ببلدان عربية أخرى.

ورغم ذلك، اندلعت الثورة في تونس في يناير/كانون الثاني 2011 نتيجة إلى حد كبير لمظالم قائمة منذ أمد بعيد من جراء الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وجدير بالذكر أن شرارة الحراك الثوري أطلقها الشعور بالغضب واليأس لبائع خضروات عاطل عمره 26 عاماً في إحدى الولايات التونسية الأشد حرماناً من الخدمات، وهي سيدي بوزيد. وقد وجد ذلك صدى لدى الكثير من التونسيين الذين كانوا يواجهون التحديات اليومية نفسها، وأدى إلى خروج موجات من الاحتجاجات (صالح، 2010). لكن هذه الاحتجاجات لم تكن جديدة: ففي أوائل عام 2008، خرج بعض الشباب العاطلين في مظاهرات بمنطقة قفصة، وهي إحدى مناطق التعدادين الفقيرة التي لا تزال تعاني من أحد أعلى معدلات البطالة في البلاد (Filiu, 2011).

يمكن عزو أحد الأسباب الجذرية لهذا السخط إلى نقص الفرص المتاحة للشباب. فمعدل البطالة بين الشباب التونسي كان مرتفعاً على نحو خاص عند نسبة 30.7 في المائة (بالنسبة للفئة العمرية 15-24). في حين بلغ معدل البطالة الإجمالي 14 في المائة، ما جعل النسبة بين البطالة بين الشباب والبطالة بين الكبار تصل إلى 3.2 (البنك الدولي 2010 ب).

الشكل 1-1: خريطة تونس



- الارتفاع المتزايد لنشاط الشباب خارج نطاق المؤسسات السياسية الرسمية. وكذلك الحاجة إلى مساندة انتقال الشباب التونسي من الاحتجاجات إلى المواطنة الإيجابية؛
- الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتبارهم الفئة الأشد تضرراً من الإقصاء الاقتصادي. وضرورة ضمان اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال سياسات وبرامج مصممة خصيصاً لذلك.

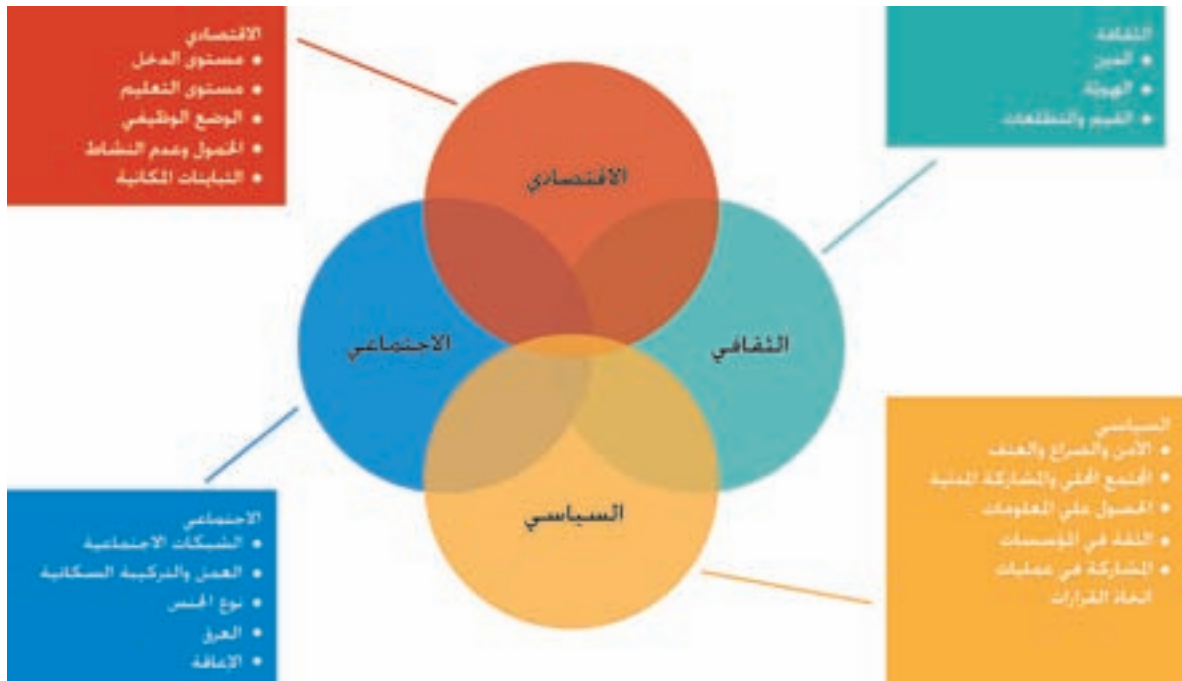
2-1 ما المقصود بإشراك الشباب

يستخدم هذا التقرير نهجا متعدد الجوانب لتحديد الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي ومعالجتها. وقد استخدمت مجموعة متنوعة من النماذج لتعريف الشباب العربي وتوصيف أوضاعه. بدءاً من "الطفرة" الديموغرافية و"المنافع" الديموغرافية. مروراً بأطر تكوين رأس المال البشري بما في ذلك الإخفاقات التعليمية والوظيفية. وحالة الانتقال إلى مرحلة البلوغ التي يُوصف فيها الشباب العربي بأنه في مرحلة "الانتظار". وصولاً إلى مجموعة من هويات الشباب وثقافتهم الفرعية. وتفرض هذه النماذج.

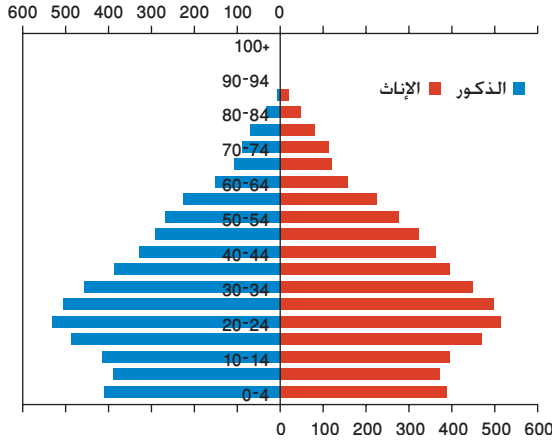
وفي هذا السياق، يتكون هدف دراسة السياسات هذه، التي أُجريت في 2012/2013، من ثلاثة جوانب: (1) تحديد وتحليل الحواجز الرئيسية التي تعوق تطبيق مفهوم إشراك الشباب وتواجهه الشبان والشابات التونسيين (في الفئة العمرية 15 - 29 عاماً). مع التركيز بوجه خاص على المشاركة والمواطنة الإيجابية والفرص الاقتصادية؛ (2) تقييم مدى إتاحة وجوده وتأثير مختلف الخدمات والبرامج العامة الموجهة للشباب. بما فيها برامج تنشيط أسواق العمل؛ (3) تقديم توصيات للسياسات والبرامج بشأن كيفية التصدي لهذه الحواجز.

وتقدم هذه الدراسة تحليلاً لطموحات واحتياجات الشباب التونسي. مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الإقصائية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت من بين الأسباب الجذرية لاندلاع الثورة. وتبرز الدراسة بصفة خاصة ما يلي:

الشكل 2-1. أبعاد الإقصاء



الشكل 3-1. سكان تونس حسب الفئات العمرية



المصدر: الأمم المتحدة، 2010.
ملاحظة: تم القياس باستخدام "000" عام 2010، كمتغير متوسط.

عمليات اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، وتشير الشواهد الواردة في هذا التقرير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تدخلية لإعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات العامة لتعزيز الشعور بالقدرة على الاختيار والمسؤولية بين الشباب. ولذلك، يبرز التقرير أهمية تعزيز القدرة على إبداء الرأي والمشاركة والمواطنة الإيجابية للتصدي لإقصاء الشباب اجتماعيا واقتصاديا.

يعتبر هذا التقرير أن الشباب التونسي هم من يندرجون في الفئة العمرية 15-29 عاما. وترصد هذه الشريحة العمرية الأوسع مشكلتي الإقصاء وتأخر الانتقال إلى مرحلة الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي على نحو أفضل من الفئة العمرية "15-24" المستخدمة في دراسات واستقصاءات أخرى (انظر مثلا البنك الدولي 2012 ج)، ووفقا لتقديرات سكانية أجريت مؤخرا، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 عاما زهاء 29 في المائة من إجمالي تعداد السكان في تونس و43 في المائة من السكان في سن العمل (15 إلى 59 عاما) (انظر الشكل 1-3). ويمثل الشباب حاليا إحدى أكبر الشرائح الاجتماعية في تونس ويواجهون تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة. معظمها لا يزال يتعين التصدي له.

إذا ما أخذت على نحو فردي، بعض القيود التحليلية نظرا لأن التهميش المصاحب للإقصاء الاجتماعي يقع عادةً على عدة محاور في وقت متزامن (انظر الشكل 1-2)، ووفقا لتفسير مقنع لثورات الشباب العربي، يشترك الشباب "في معاناة من الإقصاء تناقلتها الأجيال، كتجربة تخترق الحياة العامة والخاصة وتنتج عن إخفاقات سياسية واقتصادية واجتماعية من أنظمة استبدادية" (Murphy, 2012). ولذلك، فإن السياسات التي تقتصر على معالجة جانب واحد للتهميش، مثل تحسين الالتحاق بالتعليم، قد تكون ضيقة الأفق بحيث لا يمكنها التصدي لمشكلة الإقصاء على نحو أعم (البنك الدولي 2013 و)³.

وتستخدم هذه الدراسة مزيجا من أساليب البحث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى تقييم لبرامج وخدمات الشباب الحالية، لطرح مجموعة من الأسئلة مثل: لماذا يظل الشباب نشطا بصفة رئيسية خارج الأطر المؤسسية الرسمية؟ ما الفئات المطلوب توفيرها لزيادة سماع صوت الشباب في عملية اتخاذ القرار؟ لماذا تشكل مجموعات معينة من الشباب نسبة كبيرة بين صفوف غير النشطين والعاطلين أو من يعملون في القطاع غير الرسمي؟ ما مدى فاعلية السياسة العامة في التصدي للقيود التي يواجهها الشباب؟ وبجانب الاستناد إلى معايير كمية، يعتمد التقرير أيضا وبقدر كبير على التفسيرات والحلول المستقاة من الشباب المشاركين في الاستقصاء، سعياً لتجنب الوصفات النمطية التكنوقراطية التي لا تجد صدى لدى الشباب.

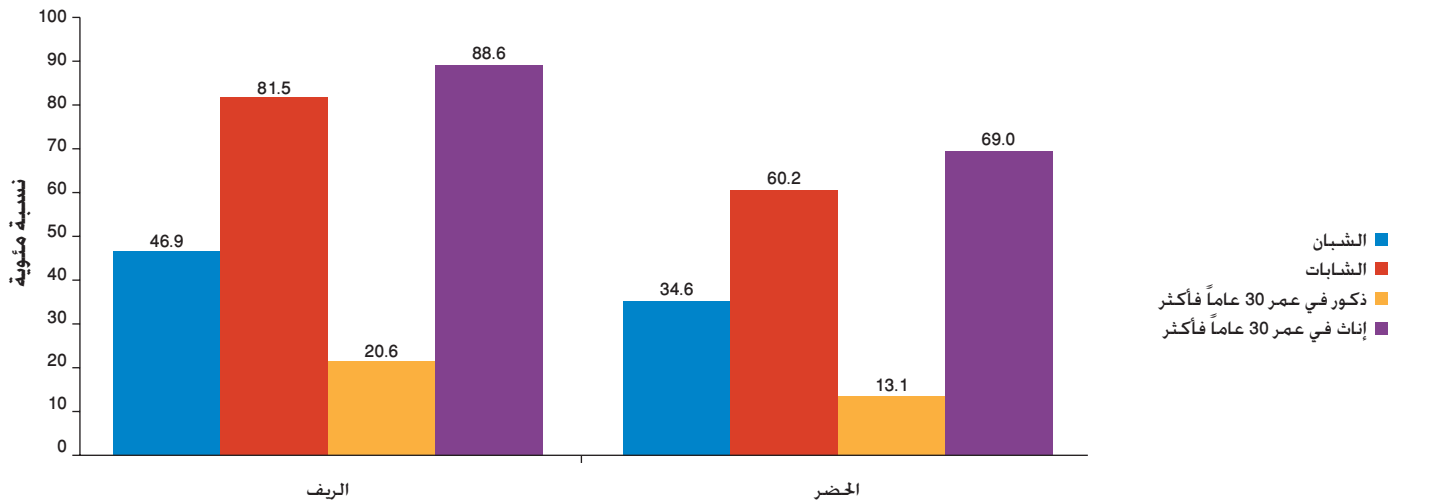
يتطلب تعزيز إشراك الشباب إدراك الأبعاد المتعددة للإقصاء، وكما هو مبين في الشكل 2-1، هناك مجموعة متنوعة من الديناميكيات الإقصائية تؤثر في الشباب التونسي. ومن المعلوم أن جميع الشباب ليسوا معرضين لكل هذه الديناميكيات، لكن بعضهم يعاني الإقصاء في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو جميعها. فعلى سبيل المثال، قد ينفصل الشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب عن الحياة في مجتمعهم، إلى جانب نشأتهم في أسر معيشية فقيرة وحرمانهم من الاندماج في شبكات اجتماعية، وهو ما يحول بدوره دون حصولهم على فرص في سوق العمل. وقد تكون هذه الفئة هي الأكثر تهميشا وحرمانا من أسباب التمكين. ومن الأهمية بمكان تحديد وإدراك تنوع التجارب لكي تستهدف الإجراءات التدخلية بأقصى فاعلية الفئة الأشد تعرضاً للإقصاء. ومع ذلك، لن تؤدي معالجة أحد مصادر الإقصاء بالضرورة إلى تحقيق الإشراك ما استمر وجود الديناميكيات الإقصائية في مجالات أخرى. ويتطلب تعزيز إشراك الشباب اتخاذ إجراءات تدخلية تعالج في آن واحد مجموعة من الديناميكيات الإقصائية بطرق تستهدف خصيصا تعزيز سماع صوت الشباب ومشاركتهم في

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تقدر بنحو 33 في المائة من إجمالي عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً. ورغم معاناة ذوي المؤهلات العليا من الإقصاء، فإن احتمالية انضمامهم إلى هذه الفئة من الشباب تكون أقل مقارنةً بمن هم أقل تعليماً. ووفقاً لتحليل أجراه مؤخراً المرصد الوطني للتشغيل والتدريب ومنظمة العمل الدولية، فإن الشباب الذين ينقطعون مبكراً عن الدراسة هم الأكثر تمثيلاً في فئة الشباب الواقفين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ولا يتاح حالياً سوى عدد ضئيل للغاية من أدوات السياسات التي تعالج أوضاع هذه الفئة (المرصد الوطني للشباب في تونس - منتدى العلوم الاجتماعية، 2013). ويقدم الشكل 4-1 عرضاً عاماً لمعدلات الواقفين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين التونسيين في سن العمل. بعقد مقارنة بين الشباب (في الشريحة العمرية 15-29 عاماً) ومن هم في سن الثلاثين عاماً فما فوق. وتزيد احتمالية انضمام الشباب إلى هذه الفئة بواقع 2.5 ضعف تقريباً ممن هم فوق سن 29 عاماً في مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يزيد عدد الشباب ضمن هذه الفئة بواقع الضعف تقريباً عن عدد الشبان. وفي الجانب الإيجابي، تنخفض معدلات هذه الفئة بين الشباب انخفاضاً طفيفاً مقارنةً بالنساء فوق سن 29 عاماً. مما يَظهر وجود حُول في الأدوار الاجتماعية للشابات. ورغم ذلك، لا تزال معدلات هذه الفئة مرتفعة للغاية بين الشابات (60.2 في المائة في الحضر و81.5 في المائة في الريف). وبوجه عام، يساهم هذا التقرير في الأبحاث ودراسات السياسات في مجالات مشاركة الشباب والتعليم والتشغيل وسياسة سوق العمل في تونس. فنادرًا ما يُستخدم مفهوم المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة والإقصاء الاجتماعي في الأدبيات البحثية عن تونس. سواء باللغة الفرنسية أو العربية. فهي تركز عادةً على التقاليد المحلية

إن الشباب التونسي ليسوا مجموعة متجانسة. ففي حين استحوذ وضع خريجي الجامعات العاطلين على النصيب الأكبر غالباً في الخطاب والسياسة الوطنية، هناك مجموعات اجتماعية واقتصادية أخرى من الشباب تواجه تحديات من نوع خاص تعوق إشراكها. ويحدد هذا التقرير فئات معينة من الشباب المعرضين للإقصاء ويقوم بتوصيفها وفقاً للبيانات الجهوية، والفروق بين الجنسين، وإتاحة الفرص، والوضع الوظيفي والتعليمي، والمؤهل العلمي. ويساعد هذا التحليل في رصد الحواجز الرئيسية القائمة أمام تطبيق مفهوم إشراك الشباب والتي تواجه الشبان والشابات من مختلف الخلفيات. ويساهم أيضاً في فهم الإحباط لدى الشباب وشعورهم بالإقصاء من دائرة الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو ما أدى إلى اندلاع الثورة التونسية. ففي النهاية، كان من أطلق شرارة الثورة، التي قام بها الشباب من المناطق الداخلية، هو أحد الباعة الجائلين من منطقة سيدي بوزيد الداخلية الذي ضحى بنفسه (العايب، 2011).

ويستخدم التحليل مؤشراً أشمل لإقصاء الشباب اقتصادياً. وهذا المؤشر هو نسبة الشباب الواقفين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، وهو ما يتسق مع أهداف أجندة التنمية لما بعد عام 2015. ويتجاوز هذا المؤشر التعريف الضيق للبطالة بين الشباب الذي لا يشمل من أصابهم الإحباط وأعياهم البحث عن عمل. ويضمن هذا المؤشر إجراء تقييم أكثر دقة لحالة الخمول، إذ يشمل الشباب المحبطين والعاطلين الذين يُنسوا من البحث عن عمل في القطاع الرسمي (أو غيره) (الأمم المتحدة 2013). وتشير تقديرات مؤسسة التدريب الأوروبية (مؤسسة التدريب الأوروبية ETF، 2014) إلى أن نسبة الشباب الواقفين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في تونس تُعد حالياً من أعلى النسب في منطقة

الشكل 4-1. معدلات من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين السكان في سن العمل حسب نوع الجنس



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشباب إلى الفئة العمرية 15 - 29 عاماً. تشير مجموعة المقارنة إلى الفئة العمرية 30 - 59 عاماً.

- إجراء استعراض مكتبي وتحليل للمؤسسات والبرامج التي تقدم خدمات للشباب التونسي في عام 2012.

ويقارن هذا التقرير بين الشباب الذين يعيشون في الريف والحضر. كما يقارن بين مختلف المناطق الجغرافية. وتونس بها 24 ولاية مقسّمة إلى سبع مناطق إدارية. تضم كل منها سبع ولايات متجاورة. ولأغراض هذا التقرير، تم تقسيم الولايات إلى ثلاث مناطق استقصائية مميزة: الساحلية والداخلية والجنوبية بناءً على الفروق الهيكلية التي يواجهها البلد فيما يتعلق بالتباينات الجهوية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويستند التحليل أيضاً إلى استقصاءين منفصلين في المناطق الحضرية والريفية التونسية.

4-1 هيكل التقرير

تم تنظيم هذا التقرير بحيث يتناول الأبعاد المختلفة لمفهوم إشراك الشباب. ويقوم الفصل الثاني باستقصاء قضية سماع صوت الشباب ومشاركتهم. وتحديد المعوقات والفرص أمام إشراكهم في الحياة المدنية والسياسية. ثم يحلل التقرير الفئات المستبعدة اقتصادياً بترتيب تنازلي. ويبرز الفصل الثالث خطورة الوضع الذي يواجهه الشباب التونسيون الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ويصف الفصل الرابع الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الشباب التونسي. ووضع التشغيل والعمل الحر بما في ذلك العمل غير الرسمي. بالإضافة إلى التباينات بين الجنسين والتباينات الجهوية. والبيانات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ذات الصلة. كما يناقش الفصل الخامس البرامج والخدمات المرتبطة بالتشغيل. مثل برامج تنشيط أسواق العمل. وجودة البرامج وتأثيرها. وأخيراً. يسرد الفصل السادس الاستنتاجات والتوصيات. مع إدراك ضرورة معالجة الارتباط بين الأبعاد المختلفة من خلال الجمع بين التركيز بقوة على إيجاد سياسات ومؤسسات شاملة للشباب والدعوة إلى مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار.

والهوية والتراث الثقافي. ويسود في الأبحاث الاجتماعية الفرنسية تناول قضية المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة/الإقصاء الاجتماعي على نحو رئيسي من منظور الاندماج الاقتصادي للشباب أو تهميشهم (Mahfoudh Draouti and Melliti, 2006). ويتم تصوير التسرب من الدراسة والبطالة والحمول والعمل غير الثابت باعتبارها من نواحي التهميش. وترصد بعض الأدبيات. خاصةً من خلال مقابلات معمقة. أيضاً التجربة الشخصية لحياة أحد الشباب المهمشين والمستضعفين والعاطلين (Melliti, 2011). وهناك مفهوم متعلق بذلك وهو الاعتراف العام (الاستكشاف) في مقابل حالة الاستتار التي يعاني منها الشاب العاطل أو غير النشط. وتبرز مأساة الخريجين العاطلين أيضاً من ناحية العدالة الاجتماعية باعتبارها خرقاً لعقد اجتماعي مع الدولة شجّع على التعليم الجامعي باعتباره وسيلة للحصول على عمل مأمون (ديلون ويوسف، 2009).

3-1 البيانات والمنهجية

تستند هذه الدراسة إلى بيانات أولية مستمدة من أساليب نوعية وكمية، وإلى مصادر ثانوية. ويمكن الاطلاع على عرض عام وافٍ لمصادر البيانات في المرفق "1-1". وفيما يلي المصادر الأولية الرئيسية:

- مسح كمّي لشباب الحضر يشمل 4214 أسرة معيشية تم إجراؤه في الفترة 2012 - 2013 ويُعرف باسم مسح الأسر المعيشية التونسية المعني بالشباب في المناطق الحضرية.
- مسح كمّي لشباب الريف يشمل 1400 أسرة معيشية من مختلف أنحاء تونس تم إجراؤه في الفترة 2012 - 2013 ويُعرف باسم مسح الأسر المعيشية التونسية المعني بالشباب في المناطق الريفية.
- مكون نوعي مصمم لاستقاء التصورات السردية للشباب فيما يتعلق بتجربتهم مع المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة والإقصاء الاجتماعي. وهو يُعد عاملاً مكملاً ومساعداً في تفسير النتائج الكمية. ويشمل هذا المكون 21 مجموعة تركيز و35 مقابلة فردية تم إجراؤها عام 2012 مع 199 شاباً في سبع مناطق تونسية.

ملاحظات

5. السن الرسمي للتقاعد في تونس هو 60 عاماً للرجال والنساء.
6. في المناطق الريفية، هناك 20.6 في المائة من الرجال الأكبر سناً يقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب مقارنةً بنحو 46.9 في المائة بين الشباب. وبذلك تكون النسبة بينهما 2.3. وفي المناطق الحضرية، تكون نسبة الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين الرجال الأكبر سناً مقابل الشباب 2.6 (يندرج ضمن هذه الفئة 13.1 في المائة من الرجال الأكبر سناً مقابل 34.6 في المائة من الشباب).
7. لأغراض هذا التقرير، يُشار إلى الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوبي الغربي مجتمعة باسم المناطق الداخلية. ويُعامل الشمال الشرقي، الذي يشمل مدينة تونس الكبرى، على نحو منفصل عن باقي مناطق الجنوب الشرقي لأغراض بعض تحليلات الدراسة. ويُقصد بالوسط الشرقي الساحل أو المناطق الساحلية.

1. كما ورد في استقصاء المجلس البريطاني 2013، ص 34.
2. تُعد الإسهامات التالية أمثلة للنماذج المختلفة المستخدمة لتحليل البُعد الشبابي: أسعد ورودي-فهيمي 2009؛ المجلس البريطاني 2013؛ ديلون ويوسف 2009؛ والبنك الدولي 2007.
3. يستند التقرير أيضاً إلى إطار القيود الاجتماعية والاقتصادية (مثل القيود المتعلقة بمهارات العمل، ونقص الطلب على العمالة، والقيود الاجتماعية على جانب العرض) والإجراءات التدخلية التي حددها كانغام وآخرون 2010.
4. مصدر البيانات الأمم المتحدة (2010). قاعدة بيانات "التوقعات السكانية العالمية". تقديرات عام 2010. يمثل الشباب في الفئة العمرية 15-24 عاماً نحو 20 في المائة من إجمالي تعداد السكان.

الفصل 2

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب



"علينا أن نتكاتف لنحقق أهداف الثورة، وأن نشارك بفاعلية في المجتمع وأن نتعاون مع الآخرين. ويجب علينا تجنب الانقسام لأن المخاطر التي تحق ببلادنا كبيرة للغاية. ويجب كذلك تنبيه الجماهير وإيقاظ الوعي لديهم، وهذا هو دور الطبقة السياسية. فيجب أن يكونوا مدركين لخطورة المرحلة التي تمر بها البلاد، وأن يستثمروا في بناء هذه المنظومة ويتجردوا من الأنانية ويسعوا لإجراح أهداف الثورة." إحدى طالبات المرحلة الثانوية، ولاية المهديّة (المنطقة الساحلية التونسية)

وهناك شواهد عالمية جديدة تثبت صحة العلاقة الإيجابية المتشابكة بين ممارسة المواطنة الإيجابية والنواحي الاقتصادية للشباب. لاسيما لمن هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ويشير تحليل اقتصادي قياسي أجري مؤخرا إلى أن تحسين الحريات المدنية. بالإضافة إلى الحريات الاقتصادية، مثل تخفيض الضرائب واستقرار الأسعار، يؤدي إلى انخفاض معدل التمويل بين الشباب (أي الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) انخفاضا كبيرا على المدى البعيد. ونتيجة لذلك، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن القيام بتحسين مستوى الحريات في المناطق النامية المختلفة ليصل إلى مستوى البلدان المتقدمة يؤدي على الأرجح إلى انخفاض معدلات التمويل بين الشباب بأكثر من النصف (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء) أو بنسبة 30 في المائة في أمريكا اللاتينية (Ivanic and La Cava، يصدر لاحقا). وبالرغم من أن بيانات المسوحات الكمية المتاحة لتونس لا تسمح بإجراء تقييم دقيق للعلاقة السببية بين الحريات المدنية - التي تمكّن الشباب من ممارسة المواطنة الإيجابية - وتراجع معدلات التمويل بين الشباب على المستوى القطري، فإن الشواهد العالمية تؤدي إلى استنتاج أنه كلما ترسخت جذور الحريات المدنية في البلاد لاسيما مع اتباع الأحكام الدستورية الجديدة، كان متوقعا انخفاض أعداد من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب على نحو كبير.

منذ عام 2010، تصدرت الشباب والشبان التونسيون طليعة المشهد، مطالبين باستمرار التغييرات الاجتماعية ومعربين عن رغبتهم في المشاركة بفاعلية في الحياة العمومية، إلا أنه وكما يبيّن هذا الفصل، فحتى أوائل عام 2013 عندما تم الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، اعتقد الشباب التونسي أنهم ما زالوا يفتقرون إلى القنوات المؤسسية اللازمة للمشاركة بفاعلية في تونس ما بعد الثورة، كما أعربوا عن انعدام ثقتهم تقريبا في المؤسسات السياسية والعمومية بالبلاد (Parker, 2013).

وتترتب على إشراك الشباب آثار مباشرة على الأصدّة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ويتطلب توفر قنوات مؤسسية للمشاركة بفاعلية في الحياة المجتمعية والعمومية. وبوجه عام، يتضمن إشراك الشباب القدرة على تقديم إسهامات اجتماعية ونيل التقدير والعيش بكرامة. ويعني إشراك الشباب الثقة والالتزام بأخذ زمام المبادرة الاقتصادية. ويمثل كذلك المواطنة الإيجابية الفاعلة كما سيتم تعريفه لاحقا في الإطار 1-2. وفي السياق التونسي الذي تغيّر في السنوات الأخيرة، يمكن اعتبار المواطنة الإيجابية مشاركة اجتماعية لتحقيق مُثُل الثورة.

الإطار 1-2. تعريف المواطنة الإيجابية

عرّف منتدى الشباب الأوروبي، وهو أحد أفضل المنتديات المناصرة للشباب وأكثرها تأثيرا في العالم، المواطنة الإيجابية بأنها امتلاك دور ووضع قانوني. ويلزم إرساء مزيج من التوجهات المحددة والترتيبات المؤسسية ليقوم الأفراد بممارسة "الإشراك والمشاركة والتأثير". ويشمل تعريف المواطنة هذا علاقات الفرد مع الآخرين وسوق العمل. وكذلك المسائل المتعلقة بالهوية الثقافية من منطلق أن الأفراد ينتمون للعديد من المجتمعات المحلية المختلفة - اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا- وبشركون فيها. وتستند المواطنة المعرّفة بالانتماء لأحد المجتمعات السياسية والقانونية والاجتماعية إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تعرّف العضوية في المجتمع السياسي. وتشمل هذه القواعد الحقوق القانونية، مثل حرية التعبير والفكر والاعتقاد الديني والحق في التملك إلخ. والحقوق السياسية، مثل الحق في المشاركة وممارسة السلطة.

ومثل بقية نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن ثقة الشباب التونسي في المؤسسات العمومية تكاد تنعدم. ووفقا لاستطلاع غالوب العالمي لعام 2013 بشأن المستويات المعيشية وتقييم الحياة والرفاهة الاجتماعية والارتباط المجتمعي والعمل التطوعي والثقة في الحكومة الوطنية، جاءت التصورات السائدة بين الشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأدنى مقارنةً بالمناطق الأخرى. غير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم عددا أكبر من الشباب الذين أفادوا بتدهور الأحوال المعيشية في عام 2013 مقارنة بعام 2012، وبأن لديهم قدرا أقل من الثقة في حكوماتهم الوطنية مقارنة بالشباب الأفريقي (استطلاع غالوب العالمي، 2013).

ويعتمد الشباب التونسي على أسرهم ومؤسساتهم الدينية. ويحظى الجيش والأئمة المحليون والمنظمات الدينية بالجانب الأكبر من ثقة الشباب بنسبة تصل إلى 80 في المائة، وهي تقريبا النسبة نفسها لمستوى الثقة في الأسرة (انظر الشكل 1-2). وعلى النقيض من ذلك، كانت الثقة في المؤسسات السياسية في أدنى مستوياتها خلال جمع البيانات: 8.8 في المائة فقط من شباب الريف و31.1 في المائة من شباب الحضر لديهم ثقة في المؤسسات السياسية. وفي المناطق الحضرية التونسية، حوِّز المدارس والجامعات، باعتبارها أماكن عمومية تتيح مساحات للحوار، على ثقة الشباب بنسبة تبلغ 80 في المائة تقريبا. وهناك اختلافات شديدة الوضوح بين الشباب الريفي والحضري، فإجمالا، تقل ثقة الشباب في الريف بقدر كبير في كل من الشرطة والحكومة والجهاز القضائي والصحافة والبلد، وعلى صعيد المؤسسات، يقل مستوى الثقة في المناطق الريفية التونسية بنسبة 20 في المائة في المتوسط عن مستواه في المناطق الحضرية. وتتشابه مستويات الثقة بين الشباب في المناطق الحضرية والريفية بغض النظر عن الوضع الوظيفي (انظر المرفق 2، والشكلين 1-2أ و1-2ب). وترتفع

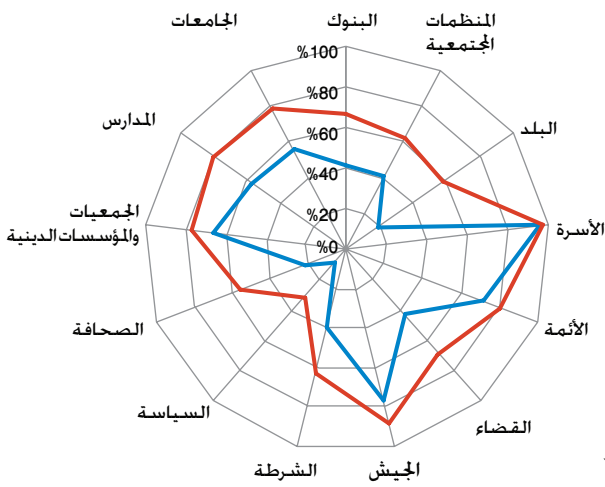
وبينما تبدو الآفاق مبشرة بالنسبة لتونس، فإن هذا الفصل يبيّن أن الشباب التونسي مازالوا يواجهون عقبات كبيرة أمام ممارسة المواطنة الإيجابية على نحو كامل. وحدث بعض الشباب في مقابلات أجريت معهم عن شعورهم بخيبة الأمل وضياع أحلامهم. لأنهم يعانون من استمرار غياب العدالة الاجتماعية وانعدام الفرص للمشاركة المدنية والسياسية، بالإضافة إلى البطالة التي يرون أنها تفاقمت بسبب المحسوبية والجهوية. كما أن الفجوة العميقة الملاحظة بين جيل الكبار الذي يهيمن على عملية اتخاذ القرار وجيل الشباب الذي يشعر بأنه محروم من الفرص ولا يمكنه التعبير عن رأيه في صياغة المستقبل، هي قضية بالغة الأهمية بتعيّن معالجتها لتحقيق استقرار البلد على المدى البعيد.

وفي الوقت ذاته، تظهر الأبحاث النوعية أنه بغض النظر عن نوع الجنس والمنطقة، استطاع الشباب التونسي وضع مجموعة من الإستراتيجيات للتغلب على هذه الأوضاع. وجمّع هذه الإستراتيجيات بين الأسرة والدين باعتبارهما ملاذًا آمنا من عدم الاستقرار. مع التركيز على قيم الجدارة والعمل الجاد والابتكار والسعي لتحقيق الذات وبذل الجهد لتدعيم الاستقلالية. وبالفعل، هناك فرص للمشاركة في العمليات المجتمعية والسياسية على المستويين المحلي والوطني، وإن كانت هذه الفرص غير شاملة لكنها أخذت في الاتساع. وتعد الثقة في المؤسسات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عاملين رئيسيين يؤثران على نحو مباشر في مشاركة الشباب في المجتمع.

1-2 الثقة في المؤسسات

تعتمد المواطنة الإيجابية على الثقة والرغبة في الانخراط على نحو بناء مع المؤسسات، فبدون وجود حد أدنى من الثقة في المؤسسات، كالثقة في السياسيين المحليين والقضاء والشرطة والجماعات السياسية أو الدينية، يصعب على الشباب العمل على نحو بناء مع المؤسسات. وتعمل الثقة على تهيئة الأوضاع الملائمة لممارسة المواطنة الإيجابية وتعد بالغة الأهمية لإشراك الشباب في القضايا التي تؤثر في مجتمعهم المحلي أو بلدهم. ويجب أن حوِّز المؤسسات على هذه الثقة. وتؤدي المعاملة الجائرة أو الظلم أو عنف الشرطة إلى تقويض الثقة في المؤسسات، تلك الثقة التي بدونها تلجأ المجتمعات عادةً إلى المواجهة والصدام.

الشكل 1-2. الثقة في المؤسسات العمومية والدينية



الإطار 2-2. الفنانون الشباب وحرية التعبير

أُستُخدمت الفنون، وتحديدًا موسيقى الراب، للتعبير عن غضب الشباب من أوضاع البطالة والفقر والقمع السياسي. وبرز مغني الراب "الجنرال" بوصفه إحدى أيقونات الثورة. كما تُعتبر أغنيته "رايس البلاد" نشيدًا للثورة.

ومنذ اندلاع الثورة، استمر مغنو الراب في التعبير عن خيبة أمل الشباب، فإلى جانب الصحفيين، عارض الكثير من الموسيقيين الحكومة المنتخبة في عام 2012 واستمروا في انتقاد وحشية الشرطة. معربين عن خيبة أملهم مما آلت إليه الثورة ومدافعين عن حرية التعبير. وألقي القبض على سبعة من مغني الراب في الأشهر الستة الأولى من عام 2012. وحُكِمَ على مغني الراب "ولد 15" بالسجن لمدة 21 شهرًا غيابيًا لاتهامه بتقديم أغنيات أُعتبرت مهينة للشرطة في حفل غنائي بمدينة الحمامات الشرقية. وبعد أن سلم نفسه للسلطات، أُعيدت محاكمته وصدر بحقه حكم بالسجن لأربعة أشهر قام باستئنافه. وتمت تبرئة مغني الراب "كلاي بي بي جي" نهائيًا في سبتمبر/أيلول 2013 بعد اتهامه وإعادة محاكمته مرتين بتهمة انتقاد الشرطة.

المصدر: الجزيرة 2013ب: Auffray, 2013.

مستويات الثقة بين الشباب التونسي في البنوك والصحافة ارتفعا طفيفًا بين الشباب الذين يعملون، وهي تعكس فيما عدا ذلك مستويات الثقة فيما بين نظرائهم في فئة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

تردد أصداء حالة السخط العام وانعدام الثقة في المؤسسات العمومية بين الشباب من خلال القنوات الثقافية بما في ذلك استخدام موسيقى الراب وغيرها من الأشكال الموسيقية. ومنذ بداية الاحتجاجات في ديسمبر/كانون الأول 2010، كانت الراب هي الموسيقى التصويرية لأحداث الثورة التونسية، بالإضافة إلى استخدام أنواع موسيقية أخرى هي البوب والروك والموسيقى الشعبية (انظر الإطار 2-2).

وكنظرائهم في مصر وليبيا، تقل ثقة الشباب التونسي في الصحافة إذ يرونها صحافة تجارية وبلا مصداقية. وفي حين كان يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أسهمت في زيادة الوعي ومساندة الحشد الاجتماعي أثناء الثورة، فإنه يُنظر إليها الآن على نحو أكثر التباسًا، وفقًا لما ذكره معلم شاب:²

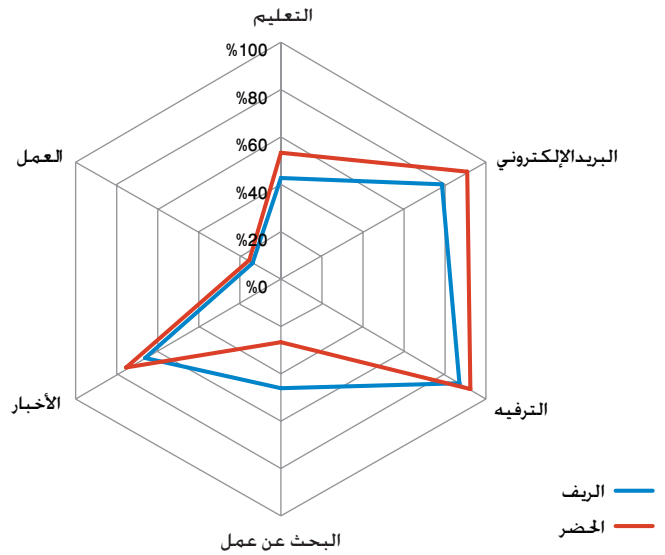
"لعب موقع فيسبوك دورا كبيرا في بداية الثورة. ومنذ قيام الثورة، يمتلك المنتمون للأحزاب المختلفة صفحات خاصة بهم يقومون بنشر برامجهم عليها. وبيات شائعا رؤية الشنائم المتبادلة. وهذه المجادلات تدفع الثورة إلى الوراء بدلاً من خدمتها. وتحول فيسبوك، الذي يُعد أحد مصادر نجاح الثورة، إلى ساحة للهجوم على الأطراف الأخرى." معلم بإحدى المدارس الابتدائية، تونس.

2-2 الحصول على المعلومات

يعتمد الشباب التونسي على شبكة الإنترنت في الحصول على المعلومات أكثر من أية وسيلة أخرى. ويُستخدم الإنترنت على نحو رئيسي للترفيه وإرسال الرسائل الإلكترونية، ومطالعة الأخبار لكن الشبان والشابات يقضون أيضا جزءا من وقتهم على الإنترنت في الدراسة أو العمل أو البحث عن فرص عمل (انظر الشكل 2-2). ويقوم نحو 50 في المائة من مجموع مستخدمي الإنترنت (43.3 في المائة في الريف و53.2 في المائة في الحضر) باستخدامه لأغراض تعليمية. ويستخدمه الكثير من الشباب في البحث عن فرص عمل (45.9 في المائة في الريف و26.8 في المائة في الحضر). وهناك واحد من بين كل ستة شباب تونسيين يستخدم الإنترنت في العمل (14.4 في المائة في الريف و15.9 في المائة في الحضر).

ينتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية على نطاق واسع. فمن بين كل 10 شباب تونسيين في المناطق الريفية، هناك أكثر من تسعة شباب يمتلكون هواتف جوال. وبالمقارنة، فإن ما بين ثلث إلى ثلثي المستجيبين استخدموا شبكة الإنترنت في الشهر الماضي (34.3 في المائة في الريف، 60 في المائة في الحضر؛ انظر الشكل 2-3). ونحو ربع الشباب الذين جرت مقابلتهم هم أعضاء في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، مثل موقع فيسبوك الذي يُستخدم على نحو رئيسي للتفاعل مع الأصدقاء وقراءة الأخبار. ولا يزال التلفاز المصدر الرئيسي للأخبار (68 في المائة) يليه الإنترنت (13 في المائة) ثم المناقشات الشخصية (12 في المائة).

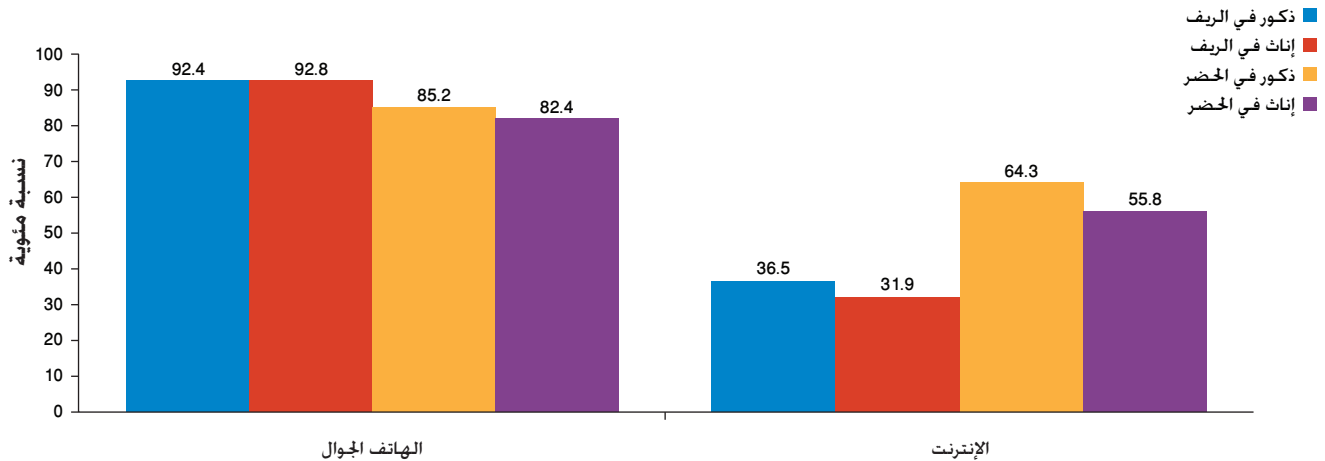
الشكل 2-2. استخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما. كان مسموحا بإعطاء أكثر من إجابة أثناء إجراء المسح.

ويعتمد عدد ضئيل نسبيا على الإذاعة (6 في المائة). وأقل منه على الصحف (1 في المائة). ولا تزال إمكانية استخدام الإنترنت محدودة في كثير من المناطق الريفية. وهو ما تكون له انعكاسات على الحصول على معلومات عن سوق العمل. ومع ذلك، ساعد مستوى الاتصال المرتفع نسبيا على ظهور "ثقافة شبابية" ذات أساليب ومساحات وقنوات اتصال وأنشطة ترفيه خاصة بها ومختلفة عن "الثقافة الشبابية الرسمية" في عهد النظام السابق.

الشكل 3-2. توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. استخدام الهاتف الجوال والإنترنت في الشهر الماضي.

تحدث الخريجون الحاليون والسابقون كثيرا عن الإنترنت في مجموعات التركيز والمقابلات الفردية. ولدى الشباب موقف إيجابي للغاية تجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إذ يرونها مصدرا للمعرفة والتواصل عبر شبكات التواصل الافتراضية مع غيرهم من الشباب. وأداة للاتصال بوسائل الإعلام والترفيه العالمية. ووسيلة ناجعة لإيجاد فرص العمل. وقال أحد طلاب الماجستير من منطقة سيدي بوزيد (وسط غرب تونس) إن الإنترنت بمثابة "الأسرة الثانية" للشباب. ومن ناحية أخرى، رأى بعض المشاركين أن هناك بعدا مكانيا لاستخدام الإنترنت: فالفجوة الرقمية تفاقم الشعور بالإقصاء من المجتمع التونسي الأوسع بين الشباب الذين يعيشون داخله.

"لا يتوفر لدى السكان في المناطق الداخلية أي متنفس سوى لعب كرة القدم والسير في الشوارع والجلوس على المقاهي. ويشعر الطلاب بالملل في المدارس ولا يمكنهم تطوير قدراتهم من خلال الأنشطة الإبداعية أو وسائل الترفيه". أحد الطلاب. قصة

"لايجاد فرصة عمل. يجب عليك الدخول على الإنترنت. فهذا هو المكان الوحيد في البلاد الذي ليس به مكتب للعمل. وبالنسبة للمراكز العمومية للإنترنت"³. فلا يتوفر منها سوى القليل في وسط مدينة مدنين. والوصول إليها يستغرق ساعة زمنية ويكلف دينارين تونسيين [2.76 دولار (مقيسا بتعادل القوة الشرائية)]. وتخيل أن أي شخص يعيش في القرى المحيطة يجب عليه الانتقال إلى وسط المدينة والانتظار لساعة ثم دفع 10 دنانير تونسية [13.79 دولار (مقيسا بتعادل القوة الشرائية)] لمجرد التسجيل في مكتب العمل. فكيف يتسنى لأي شخص هنا الحصول على المعلومات؟" أحد الشباب العاطلين عن العمل الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية. ولاية مدنين.

2-3 مشاركة الشباب في المجتمع المدني

منذ قيام الثورة، بات بوسع منظمات المجتمع المدني الدينية وغير الدينية تسجيل نفسها لدى الدولة، وقد تم تسجيل عدد متزايد من المنظمات التي تركز على المشاركة المدنية. وتلعب النقابات العمالية والائحادات الطلابية دورا مهما بوجه خاص في المجتمع المدني (المجلس البريطاني، 2013). فعلى سبيل المثال، قامت أربع من منظمات المجتمع المدني النافذة، بما في ذلك أكبر نقابة عمالية في البلاد، بالتوسط لإجراء الحوار الوطني بين الفرقاء السياسيين. ووفقا لتقديرات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حوالي 50 في المائة منذ قيام الثورة ليرتفع من حوالي 10 آلاف إلى قرابة 15 ألف منظمة (المجلس البريطاني، 2013؛ خوجة وموسى 2012). وتحديدا، يزداد عدد مؤسسات الرعاية الدينية في الأحياء الحضرية وفي المناطق الداخلية الأشد تأثرا بأوضاع الفقر والإقصاء.

ورغم ذلك، لا ينشط سوى جزء صغير من الشباب التونسي في منظمات المجتمع المدني. ووفقا لاستقصاء أُجري مؤخرا، فإن نسبة المشاركة في هذه المنظمات تقل لتصل إلى 3 في المائة بين شباب المناطق الريفية (المرصد الوطني للشباب التونسي، 2013). وتجدر الإشارة إلى أن أنواع العمل التطوعي الأكثر ذكرا، بين أوساط الشباب القلائل النشطين في منظمات المجتمع المدني، هي المنظمات العاملة في مجال التنمية الجهوية والأعمال الخيرية ومكافحة الفقر والشؤون الدينية والعلمية. كما تردد ذكر الأندية الرياضية والترفيهية في المقابلات النوعية. وعلى الرغم من تدني مستويات المشاركة في الجمعيات والمنظمات، فإن هناك 9 من بين كل 10 شباب تونسيين يرون أن التطوع في منظمات المجتمع المدني مهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية، وفي المناطق الريفية التونسية، يرى نحو 92 في المائة من الشباب و85.2 في المائة من الشبان أن المنظمات المجتمعية مهمة للتنمية المحلية (انظر المرفق 2، الشكل 2-3). وتقل مستويات الثقة في المنظمات المجتمعية نسبيا في المناطق الريفية التونسية، ما قد يعكس التباين في الجودة وقدر التوجه السياسي الذي تبديه المنظمات القائمة. فلا يثق في المنظمات المجتمعية سوى 40.7 في المائة من الشباب و39.9 في المائة من الشبان في المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-4). ويرتفع مستوى الثقة كثيرا في المناطق الحضرية التونسية حيث يقول 63.6 في المائة من الشباب و60.7 في المائة من الشبان إنهم يثقون في هذه المنظمات.

ولتعزيز المواطنة على نحو مستدام، يجب على الشباب الانتقال من "المواطنة الافتراضية" إلى المشاركة السياسية "الواقعية" على المستويين المحلي والوطني. وفي حين كان الشباب متحمسين للمشاركة في الحياة السياسية وتكوين الجمعيات، فإن ذلك لم يتم تنفيذه بعد تنفيذا فاعلا وكاملا. فعلى عكس التطلعات الواقعية التي ارتبطت بالثورة، تبرز مشاعر الشباب الخطر المحتمل للانخراط على وجه الحصر في حيز عام افتراضي.

" بحثت في جميع المعلومات المتاحة على فيسبوك للكشف عن نقاط الضعف في نظام الإدارة. فعلى فيسبوك، أتبنى موقفا انتقاديا. وأكون حرا ومحايدا، وأهاجم ما لا يروق لي. فتورة الرابع عشر من يناير/كانون الثاني هي قبل كل شيء ثورة نفسية انتقلت بنا من وضع الآخر. ونشعر بالحرية بعد القمع، الحرية في توصيل أفكارنا. ... وبعد الرابع عشر من يناير/كانون الثاني، تحرر الإنترنت من الرقابة تماما". أحد الخريجين العاطلين عن العمل، ولاية مدينين، جنوب شرق تونس

نحن نشاهد التلفاز، ونتصفح الإنترنت، ونذهب إلى المراكز العمومية للإنترنت لمطالعة صفحاتنا على فيسبوك. ونتواصل مع أصدقائنا في مدينة تونس. ونتابع الأخبار، ونعرف ماذا يجري من حولنا. أنا أود المشاركة والتعبير عن آرائي، لكنني لا أعرف كيف أقوم بذلك. إحدى الخريجات العاطلات، ولاية المهديّة، وسط شرق تونس

إن الانتقال من المواطنة الافتراضية إلى الإيجابية سيتطلب مهارات تنظيمية جديدة لا تقل أهمية عن مهارات ريادة الأعمال في بناء مؤسسة فاعلة. والشباب يمكنهم الاستفادة من الفرص لتعلم كيفية إنشاء الجمعيات وإدارتها بما في ذلك فهم البيئة القانونية للقيام بذلك، وإدارة الموازنات والتمتع بالمساءلة والشفافية المالية، وممارسة الضغوط على نحو فعال، والتعامل مع إستراتيجيات العلاقات العامة والاتصالات، وتخطيط الإجراءات الداخلية الديمقراطية وفق هياكل إدارية فاعلة، وتكوين شبكات إستراتيجية.

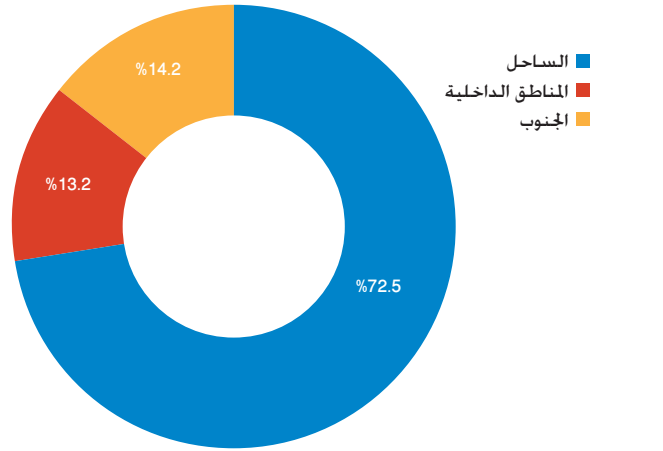
باعتبارها مجالاً واعداً يقود الشباب إلى المواطنة الإيجابية في ظل النظرة الإيجابية المرتبطة بالعمل التطوعي. ويمكن مساندة مشاركة الشباب في المجتمع المدني، وخاصةً في العمل التطوعي، باعتبارها وسيلة لتشجيع المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. لاسيما على المستوى المحلي وفي أوساط الشباب المحرومين الأقل مشاركة في الوقت الحالي. ويجب أن يشمل العمل التطوعي الشباب غير النشطين الأقل تعليماً (خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) بما في ذلك الشابات والشبان في المناطق المهمشة والمناطق شبه الحضرية. ويصف الإطار 2-3 مشروعاً يسانده البنك الدولي يقدم حوافز للشباب المحرومين ليقوموا بأعمال تطوعية في مجتمعاتهم المحلية، مع إتاحة الفرص لهم لاكتساب المهارات المرتبطة بالعمل.

وبوجه عام، ذكر الشباب أنهم لا يتحكمون في مسار حياتهم إلا بقدر محدود، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتعليم والعمل. وقد يكون ذلك انعكاساً لعدم مشاركتهم في المجتمع المدني أو الشؤون السياسية. وتقل نسبة الشابات عن الشبان بين من أفادوا بأن لهم تأثيراً في اتخاذ القرارات المهمة في الحياة. ويتضح هذا الاختلاف على نحو أكبر بكثير بالنسبة للعمل والزواج منه بالنسبة للتعليم (انظر الشكل 2-5).

يشعر الشباب التونسي بأن أصواتهم لا تسمع على المستوى المحلي. فعند السؤال عما إذا كان رئيس البلدية أو المحافظ ينصت للشواغل المحلية، قال واحد فقط من بين كل 8 شباب في الريف إن السياسيين ينصتون لذلك. وهناك 11.5 في المائة من الشبان و12.4 في المائة من الشابات في ريف تونس يقولون إنهم يشعرون أن السياسيين المحليين ينصتون لشواغلهم (انظر الشكل 2-6). ويزيد التأثير المتصور للشباب على التنمية المحلية أكثر من ثلاثة أضعاف في المناطق الحضرية حيث قال 38 في المائة من الشبان و38.9 في المائة من الشابات إن رئيس البلدية أو المحافظ يهتم بالشواغل المحلية. وتبرز هذه التباينات الجهوية شدة إقصاء الشباب، لاسيما في ريف تونس.

يعتقد الشباب التونسي أنه لا يمكنهم بسهولة التأثير في العملية السياسية أو العملية الانتقالية بعد الثورة. ولعدم وجود قنوات للمشاركة على نحو بقاء في العملية السياسية، فإن الشباب التونسي يعبرون عما بداخلهم من إحباط مفهوم بالخروج إلى الشوارع في احتجاجات باتت تميز مدينة تونس ما بعد الثورة. ولا تزال المقاهي المكان الرئيسي لمناقشة السياسة وفقاً لاستقصاء آخر عن الشباب أُجري مؤخراً. وقال 72 في المائة من جرت مقابلتهم إنهم يناقشون السياسة غالباً في المقاهي. في حين قال 50 في المائة منهم إن السياسة هي أحد الموضوعات المهمة التي تدور حولها المناقشات الأسرية (المركز الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية 2013).

الشكل 2-4. توزيع المتطوعين من الشباب حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب في الحضر. لا تتوفر بيانات عن الشباب في الريف.

وتعد مستويات العمل التطوعي بين الشباب التونسي منخفضة للغاية، حيث تقل نسبة المشاركة في منظمات المجتمع المدني عن 1.5 في المائة من مجموع شباب الحضر، مما يشير إلى ضرورة وضع سياسة عمومية أكثر فاعلية لمساندة مشاركة الشباب في المجتمع المدني، لاسيما العمل التطوعي. وفي المناطق الحضرية، تزيد نسبة العمل التطوعي بين الشبان (2.12 في المائة) بواقع الضعف تقريبا عن نسبته بين الشابات (0.89 في المائة) (انظر المرفق 2، الشكل 2-5). ويعيش نحو ثلاثة أرباع المتطوعين من الشباب الحضري في المنطقة الساحلية (الشكل 2-4). ومقارنةً بذلك، لا يعيش سوى 13.2 في المائة من المتطوعين الشباب في المنطقة الداخلية بتونس، تليها المناطق الجنوبية حيث يعيش 14.2 في المائة من الشباب المتطوعين. ويبرز انخفاض المستوى العام للعمل التطوعي والتباينات الجهوية نطاقاً وضرورة مساندة العمل التطوعي بين الشباب في تونس، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية. بالرغم من أن مشاركة الشباب في المجتمع المدني لا تزال محدودة، لاسيما المشاركة التي يقودها الشباب، فإنه يجب النظر إليها

الإطار 2-3. مشروع إدماج: الاستثمار في إشراك الشباب في المناطق المتأخرة

تصميم المشروع: في أعقاب الثورة التونسية، أطلقت الحكومة التونسية مشروع إدماج الشباب لتدعيم إشراكهم بمساندة من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية التابع للبنك الدولي الذي قدّم منحة لها. ويقدم المشروع، الذي يعني اسمه بالعربية "الإشراك والتعاون"، بديلاً قابلاً للتوسع لبرامج الأشغال العمومية المتاحة. فهو يعزز المشاركة والتنمية المجتمعية بقيادة الشباب. مع القيام في الوقت ذاته بتقديم مبالغ نقدية صغيرة للمشاركين.

ويقدم المشروع إعانات طارئة ويوفر فرص عمل قصيرة الأجل لثلاثة آلاف من الشباب الحاصلين على التعليم الثانوي أو ما دونه والذين يقع معظمهم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في ولايتي القصيرين وسيليانا المحرومتين وسط غربي تونس. ويجمع المشروع الذي ينفذه المرصد الوطني للشباب بين التدريب لاكتساب المهارات والعمل التطوعي المجتمعي والتلمذة المهنية وإتاحة الفرص للعمل الحر. ويُعد المشروع فاعلاً نسبياً من ناحية التكلفة حيث يقل نصيب كل مستفيد من التكلفة عن ألف دولار، وهو ما يمكن خفضه لأقل من ذلك من خلال توسيع نطاق المشروع. **النتائج:** في إطار المشروع، يتلقى الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً تدريباً على المهارات الحياتية بما في ذلك التوعية المالية. ويتطوع المستفيدون للعمل لمدة تصل إلى خمسة أشهر في مشاريع مجتمعية تديرها منظمات المجتمع المدني المحلية. وتظهر النتائج الأولية للمشروع أن أكثر من 85 في المائة من المشاركين يرون أن التدريب مفيد. واكتسب 76 في المائة و80 في المائة من المستجيبين كفاءات فنية واجتماعية جديدة على التوالي. وتتفق هذه النتائج الإيجابية مع تقييم شمل أكثر من 200 برنامج دولي للخدمة المدنية، وهو ما أظهر زيادة في مهارات العمل والخيارات المهنية والتعليم وكذلك ارتفاع مستوى احترام الذات والشعور بالمسؤولية المدنية (McBride, Sherraden, and Benítez, 2003). كما أدى هذا المشروع بالفعل إلى تحسين العلاقات بين المنظمات الشبابية المحلية غير الحكومية والأجهزة الحكومية المحلية. وقامت الأجهزة الحكومية المحلية في ولايتي سيليانا والقصيرين بالفعل بتعبئة أموال إضافية لتكرار هذا المشروع وتوسيع نطاقه استناداً إلى نجاحه على أرض الواقع. وبشكل عام، يفيد هذا المشروع الشباب بمساعدتهم على كسر دائرة الخمول. كما يساند الشباب ويعزز الثقة والمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. الإدارة والمتابعة والتقييم: يُطبّق في هذا المشروع أسلوبٌ مبتكرٌ وفعالٌ من حيث التكلفة في المتابعة والتقييم باستخدام برنامج إلكتروني يسمح بإدخال البيانات وتحليلها خطياً ويُتاح استخدامه للعديد من أصحاب المصلحة. ويقوم المشروع بجمع الملاحظات التقييمية للمستفيدين المباشرين (عبر الهواتف الجوالة) بشأن جودة الخدمات وأثرها على الصلاحية للعمل.

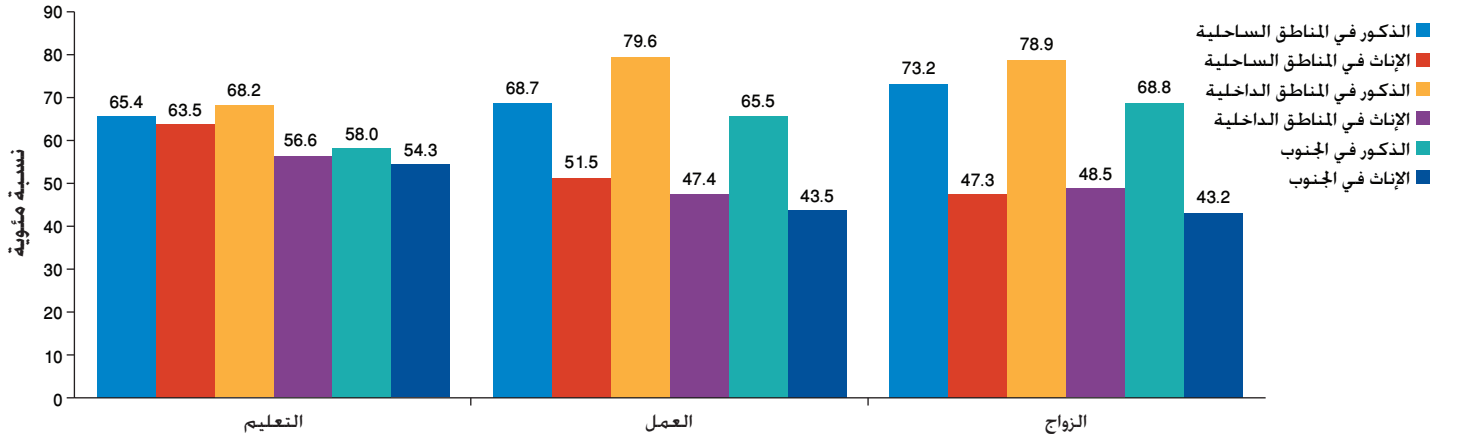
المصدر: المرصد الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية والبنك الدولي، 2014.

4-2 المشاركة السياسية

وكان انخفاض نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات الوطنية التونسية في أكتوبر/تشرين الأول 2011 مثيراً للقلق بوجه خاص. فلم يصوت سوى نصف عدد من هم دون سن الثلاثين. وكانت المشاركة في المناطق الحضرية أعلى بقليل منها في المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-6). وتشابهت نسبة التصويت للشباب والشبان على نحو كبير. ولم يرق سوى 17 في المائة من الشباب في الفئة العمرية 18-25 عاماً بالتسجيل للتصويت. وذلك وفقاً لاستقصاء أجراه المجلس البريطاني ومركز جرهارت بالجامعة الأمريكية في القاهرة (Parker, 2003).

المشاركة السياسية هي إحدى الركائز الأساسية للمواطنة الإيجابية. وتنطوي المشاركة على الانخراط في الأنشطة السياسية الرئيسية بما فيها التصويت والانضمام لأحد الأحزاب أو جماعات الضغط وتنظيم الحملات أو خوض الانتخابات. ولا تقتصر المشاركة على الانتخابات، فهي تشمل المشاركة في الخطاب العام من خلال القنوات المنظمة والالتماسات وغيرها من أشكال التعبير. ورغم ذلك، تُعد المشاركة في الانتخابات في تونس ما بعد الثورة مؤشراً مهماً على ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية وممارسة الشباب للمواطنة الإيجابية. لاسيما لدورهم المحوري في الثورة.

الشكل 2-5. التأثير في حياة الشباب وتعليمهم والقرارات المتعلقة بعملهم



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.

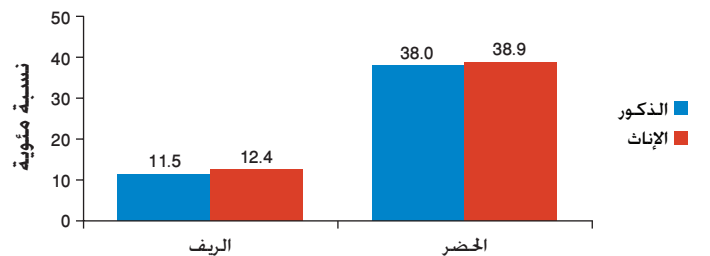
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. أسئلة المسح: "هل لأسرتك دور قوي في اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي: (1) تعليمك؛ (2) مكان ونوع عملك؛ (3) من ستزوج؟"

"ثورة شباب أتت مجلس تأسيسي من المسنين". أحد النشطاء التونسيين الشباب (Parker, 2013)

هناك قصور شديد في تمثيل الشباب التونسي داخل المجلس التأسيسي؛ إذ لا تزيد نسبة الشباب دون سن الثلاثين عاما عن 4 في المائة من أعضاء المجلس التأسيسي وعددهم 216 عضوا. وفي حين تتراوح أعمار 17 في المائة من الأعضاء بين 30 و40 عاما، فإن النسبة المتبقية من الأعضاء (79 في المائة) فوق سن الأربعين. وقد فُرض على جميع الأحزاب المسجلة في انتخابات 2011 إدراج مرشحين من الشباب على قوائمها. ومع انتخاب عدد ضئيل من الشباب، ثبت لهم أن النظام يعطي امتيازات لكبار السن على الرغم مما ينص عليه القانون. وما لا شك فيه أن الثورة تفجرت من شدة الشعور بالاستياء، خاصة بين الشباب، ورغبة في القضاء على الممارسات السابقة. وقد اشتدت المعارضة من خلال الاتصالات الأفقية المباشرة ووجود شبكة فضفاضة بلا قيادة واضحة وعمليات بلا هيكل هرمي أو تنظيمي. لكن سرعان ما شعر الكثير من الشباب بخيبة الأمل من وظيفة السياسات الانتخابية. وتعارض انعدام المكاشفة بين الأحزاب القائمة وعقد الصفقات خلف الأبواب المغلقة مع مبدأ النزاهة والشفافية، مما أدى إلى إقصاء الجيل الذي له الفضل في إحداث التغيير السياسي. وقد أبدت ناشطة شابة الملاحظة التالية:

ويعكس انخفاض مستويات مشاركة الشباب السياسية المساحة المحدودة التي يرونها متاحة لهم داخل الأحزاب القائمة. فأتثناء مناقشات مجموعات التركيز، ذكر الشباب مرارا وتكرارا أن الثورة بدأها الشباب، لكن امتطأها الكبار والسياسيون الحاليون. وقد فتّرت حالة التفاؤل التي أطلقتها الثورة بسبب استمرار البطالة وتردي العدالة الاجتماعية واستمرار المحسوبية والجهوية كما كانتا في النظام القديم. ومع قلة المكاسب للمموسة منذ قيام الثورة، يبدو لكثيرين أن الشعور بخيبة الأمل قد ازداد ليتحول إلى شعور بالخيانة. وكان انخفاض المشاركة نسبياً في الانتخابات إشارة واضحة على شعور الشباب بخيبة الأمل وعدم ثقتهم في الأحزاب السياسية الرسمية، كما يتضح من المقولة أدناه:

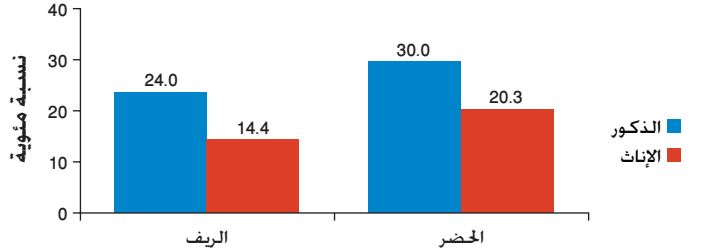
الشكل 2-6. تأثير الشباب في التنمية المحلية



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.

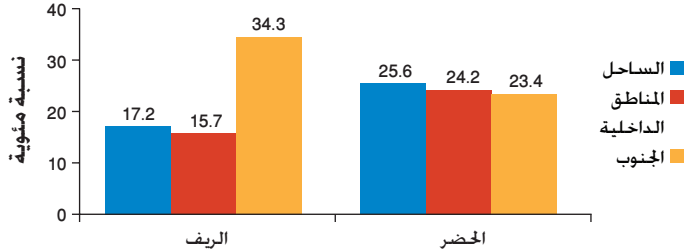
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 7-2. معرفة الشباب بالسياسة. الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 8-2. معرفة الشباب بالسياسة. الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

"نعم، قمت بالتصويت في الانتخابات ولاحظت شيئين بعدها. الناس لديهم معتقداتهم الدينية ولا يفهمون فعليا في السياسة. فمن قاموا بالتصويت للنهضة ربطوا بين الحزب ودينهم. واعتقد المؤمنون، وليس المسيحيين، أن من الصواب التصويت لنصرة الإسلام". أحد الطلاب، ولاية المهديّة، وسط شرق تونس

"لدي كثير من الأصدقاء انضموا إلى الأحزاب السياسية بعد اندلاع الثورة، لكنهم انسحبوا منها بعد الانتخابات مباشرة لأنهم شعروا بخيبة الأمل من إستراتيجيات هذه الأحزاب. فلم يكن هناك تعاون بين الشباب وكبار السن داخل الحزب". إحدى الناشطات السياسيات، مدينة تونس (Parker, 2013).

وتقل المعرفة الذاتية بالسياسة بواقع الثلث تقريبا في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية. فلدى الشباب التونسيين في المناطق الريفية بالأقاليم الساحلية (17.2 في المائة) والمنطقة الداخلية (15.7 في المائة) معرفة محدودة نسبيا بالسياسة (انظر الشكل 2-8). وأفاد نظراؤهم في المناطق الحضرية بأنهم على دراية أفضل (25.6 في المائة في الساحل و24.2 في المائة في المنطقة الداخلية)، ويبدو أن الاستثناء هو الشباب التونسي في المناطق الريفية الجنوبية الذين تبين أنهم الأعلى دراية بالسياسة. فمن بين كل ثلاثة شباب، هناك أكثر من واحد يعتبرون أنفسهم على معرفة جيدة.

ينشط عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسي في الأحزاب السياسية، مما يعكس الانفصال الكبير بين جيل الشباب والنظام السياسي. ولم ينخرط على نحو نشط في السياسة بالانتماء لأحزاب سياسية سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1.6 في المائة من أجريت مقابلات معهم في إطار مسح المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-7). ولم يعرب سوى 11 في المائة عن نيته في الانضمام لحزب سياسي. في حين أن الغالبية العظمى (82 في المائة) ليس لديها حزب سياسي مفضّل (المرصد الوطني للشباب التونسي 2013). ولم يعتمز التصويت في الانتخابات المقبلة سوى نصف الشباب الريفي التونسي تقريبا (54 في المائة)، مما يعكس مستويات المشاركة نفسها في الانتخابات السابقة (المرصد الوطني للشباب التونسي 2013). وتتسق هذه النتائج مع استطلاع للرأي أجراه المرصد الوطني للشباب في أبريل/نيسان 2013 والذي أظهر تدني مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية: لم تتجاوز نسبة مشاركة الشباب 2.7 في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة التفضيل لحزب سياسي 19 في المائة من أجريت مقابلات معهم (المرصد الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية 2013).

وهناك مدخل مهم للمشاركة السياسية يوفره قانون الانتخابات الجديد باشتماله على نص للشباب يحفز الأحزاب السياسية على ترشيح مرشحين منهم⁴، وتحديدًا، تقتضي المادة 25 من قانون الانتخابات ترشيح مرشح واحد على الأقل دون سن الخامسة والثلاثين ليكون ضمن المرشحين الأربعة الأوائل على كل قائمة انتخابية. ومن المهم أن تؤثر هذه المادة في نتائج الانتخابات الوطنية والجهوية والمحلية نظرا لأنها تسري على جميع القوائم الانتخابية للدوائر التي تضم أربعة مقاعد أو أكثر. لكن ترشيح الشباب لم يُنص عليه باعتباره اشتراطًا، بل تمت صياغته باعتباره حافزا ماليا. فأية قائمة انتخابية لا تستوفي هذا الاشتراط المتعلق بالشباب سيتم حجب نصف تمويلها العمومي.

يقول معظم الشباب التونسي إنهم لا يتابعون السياسة الداخلية. ففي المناطق الريفية التونسية، أفاد أقل من ربع الشباب (24 في المائة) وأقل من واحدة من بين كل سبع شباب بأنهم على دراية بالسياسة التونسية (انظر الشكل 2-7). ويرتفع مستوى المعرفة بالسياسة إلى حد ما في المناطق الحضرية، حيث قال نحو 30 في المائة من الشباب و20.3 في المائة من الشباب إنهم متابعون للشأن السياسي. ولا شك أن هذه النسبة الصغيرة نسبيا للشباب الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بالسياسة - حتى في هذه الأوقات المسيية - تبرز صعوبة متابعة التطورات اليومية المعقدة في العمليات السياسية والحصول على معلومات سياسية مستقلة. وتشير الأبحاث النوعية أيضا إلى احتمالية التلاعب بالشباب الذين ليسوا على دراية كبيرة بالسياسة.

الإطار 2-4. حركة حكومتنا

تدعو الحركة المعروفة باسم "الشباب يقرر" الشباب إلى لعب دور كامل في السياسة الوطنية. وتعتمد الحركة في أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي على نحو رئيسي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، قام طارق الشنيتي، وهو ناشط حقوقي، بترشيح نفسه لرئاسة الحكومة بنشر سيرته الذاتية على فيسبوك. وسرعان ما حذا حذوه شباب تونسيون آخرون من بينهم باسم بوقرة رئيس جمعية إصلاح، وهي منظمة تسعى لإصلاح المنظومة الأمنية في تونس. وقام بوقرة بترشيح نفسه لتولي منصب كاتب دولة مكلف بإصلاح المنظومة الأمنية. وتلا ذلك بوقت قصير ظهور العديد من الصفحات الفرعية لحركة "الشباب يقرر" على فيسبوك والتي ينشر فيها شباب تونسيون سيرهم الذاتية على الإنترنت ويتطوعون للعمل داخل الحكومة.

وتعبر الحركة بوضوح عن إحباط الشباب لعدم وجود صوت لهم في التشكيل السياسي الجديد. فمن المعلوم أن جميع من تولوا رئاسة الحكومة منذ قيام الثورة كانوا أكبر من 50 عاماً. وكان سن أحدهم 92 عاماً. وبلغ راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة الحاكم، من العمر 72 عاماً. كما يبلغ باجي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس المعارض، 87 عاماً. وينظر الشباب التونسي إلى الصراعات السياسية الحالية على أنها ليست سوى عودة لأيديولوجيات وخصومات سياسية قديمة ارتبطت بمصالح مكتسبة من النظام البائد. وكما يوضح الشنيتي "هناك الآلاف من الشبان والشابات التونسيين الذين اكتسبوا من التعليم والخبرات ما يكفي ليكونوا قادرين على إدارة بلادنا. فهؤلاء الشباب يستحقون أن تُعطى لهم الفرصة لقيادة مرحلة الانتقال الديمقراطي. لأن الثورة في النهاية هي ثورتهم". ومن جانبه، قال بوقرة "حان الوقت لأن يبدأ الشباب اتخاذ القرارات بأنفسهم، بدلاً من أن يستخدمهم كبار السياسيين لخدمة مصالحهم السياسية".

المصادر: الجزيرة، 2013؛ المدونة السياسية التشريعية 2013: Samti، 2013.

وفي يناير/كانون الثاني 2014 وبعد إقرار الدستور الجديد، تمت استعادة قدر من التفاؤل. فبعد عامين من العمل داخل المجلس التأسيسي، تم الانتهاء من وضع مسودة للدستور وطرحها للتصويت في 26 يناير/كانون الثاني 2014. وصادق المجلس على الوثيقة بأغلبية 200 صوت مقابل 12. وامتناع 4 عن التصويت. ويبدو أن الدستور التونسي الجديد، الذي تمت صياغته خلال فترة من الاضطرابات وأعمال العنف المتفرقة، قد نجح في تسوية الخلافات السياسية - بما في ذلك دور الدين في الحكومة - ليصدر في النهاية دستورا تقدما وتوافقيا على نطاق واسع. ووفقا للدستور الجديد، ستكون الحكومة التونسية مفتوحة ولا مركزية. مع الاعتراف بالإسلام دينا للدولة وحماية حرية الاعتقاد في الوقت ذاته. ويتساوى مع ذلك في الأهمية نص المادة 8 على إشراك الشباب على أبعاد متعددة باعتباره مبدأ أساسيا لبناء الوطن:

وبالرغم من هذا الانفصال بين الممارسات السياسية الرئيسية والواقع الذي يواجهه الشباب التونسي، فإن هناك عناصر داخل جيل الشباب تسعى للإتيان بأفكار مبتكرة تعبر عن طموحاتها الديمقراطية لإعادة بناء المجتمع التونسي. وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مباشرة، قامت منظمة "أنا يقظ"، وهي منظمة غير حكومية يقودها الشباب وتأسست بعد الثورة، بتنظيم "نموذج المجلس الوطني التأسيسي" والذي تقدّم فيه 217 شابا من مختلف أنحاء البلاد بمقترحات تشريعية لمستقبل تونس. وتم تقديم المقترحات بعد ذلك بوصفها توصيات إلى الأعضاء المنتخبين في المجلس. وقد ذُكر أن أعضاء المجلس اختاروا ثلاثة من مقترحات الشباب الستة ليتم تنفيذها (Parker, 2013). وبالإضافة إلى ذلك، تقترح حركة شبابية جديدة تكوين مجموعة من الشباب التونسي للمشاركة بصفتهم أعضاء متطوعين في الحكومة الجديدة (انظر الإطار 2-4).

الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن. تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحميله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.⁵

5-2 تعزيز المشاركة الكاملة للشباب في الحياة العمومية

يتيح الدستور الجديد إمكانية بدء مرحلة جديدة في تاريخ تونس السياسي، بما في ذلك إمكانية زيادة مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار، وهي مساحة للمجتمع المدني يحرص الشباب على شغلها. ويُعد الوقت ملائماً للنظر في اتخاذ إجراءات تدخلية تستهدف مساندة تطلعات الشباب وتعزيز مشاركتهم على المستويين المحلي والوطني وإعادة بناء ثقتهم في مؤسسات وضع السياسات مع سعيهم لبلوغ الأدوار التي لطالما سعوا إليها والتي بات الطريق إليها مهداً أخيراً. ولذلك، تستهدف التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات تقديم سبل ملموسة لمساندة إشراك الشباب من القاعدة إلى القمة. بدايةً من المستوى المحلي.

تقديم الحوافز للمنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب والعمل التطوعي

في حين تقدم العديد من المنظمات الدولية منحاً ملائمة للمنظمات الشبابية غير الحكومية، فإن تعقيد الاشتراطات الخاصة بها يميل في الغالب لصالح الشباب الأكثر تعليماً من المناطق الساحلية الحضرية. ويمكن تكملة هذه الجهود بتقديم برامج لمنح تنافسية تستهدف تنمية قدرات المنظمات الشبابية غير الحكومية على المستوى المحلي لخدمة وإشراك الشباب في المناطق شبه الحضرية والريفية والمتأخرة. ويجب تبسيط طلبات المنح لتتسنى مشاركة عدد أكبر من قطاع أوسع من الشباب أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك حوافز واضحة لإقامة شراكات مع المؤسسات العمومية المحلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الأخرى لضمان استدامة واتساع نطاق أنشطة المنظمات الشبابية غير الحكومية التي يقودها الشباب والعمل التطوعي المجتمعي. وأخيراً، يجب أن يتيح برنامج المنح أيضاً إمكانية بناء القدرات فيما يتعلق بكيفية إدارة الجمعيات بما يضمن مساءلتها المالية وقياس نتائجها.

توسيع نطاق مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب

لقد تمت تجربة مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب بنجاح في تونس. وتشتمل هذه الأنشطة على إجراء تحسينات مادية صغيرة للبنية التحتية المحلية والإدارة البيئية ومبادرات للسياسة البيئية وأنشطة مدرة للدخل مصممة خصيصاً للشباب والشبان وأنشطة تستهدف تحسين نظام الحكم المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك مشروع "إدماج" الذي نفذه المرصد الوطني للشباب في ولايتي القصرين وسليانا (انظر الإطار 2-3). وتقوم المنظمات الشبابية أو المجموعات الشبابية المحلية، بمساندة المنظمات غير الحكومية المحلية والأجهزة الحكومية المحلية، بتحديد وتنفيذ هذه الأنشطة التي تستهدف بالأساس الشباب غير النشطين الحاصلين على التعليم الثانوي أو ما دونه مقابل إعانة شهرية صغيرة. ومن بين النواتج الإيجابية الأخرى لمشروع "إدماج" أنه أسهم في زيادة الثقة بين الشباب والمنظمات غير الحكومية المحلية والإدارات المحلية على الرغم من ارتفاع حدة التوترات في أعقاب ثورة عام 2011. وأظهرت الشواهد الدولية بشأن برامج مشابهة زيادة معدل المشاركة المدنية وإمكانية الحصول على وظائف بعد البرنامج بقدر أكبر من برامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (Cunningham, Puerta, 2010 and Wuermli). وعلى نحو أكثر تحديداً، قد يكون من الملائم إعادة توجيه الموارد المالية من برامج الأشغال العمومية كثيفة العمالة نحو توسيع نطاق مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب، كآلية أكثر فاعلية وتمكينا.

بناء مؤسسات يقودها الشباب لتدعيم إبداء الرأي في عملية اتخاذ القرار وحقوق الإنسان

لقد حاول ممثلو الشباب التونسيين إنشاء هذه القنوات المؤسسية في السابق، لكن لم يتم بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها ومساندتها على نحو ملائم لضمان استدامتها على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، التقى ممثلو الشباب في سبتمبر/أيلول 2012 بقيادة المجلس الوطني التأسيسي وبالوزير السابق لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لتقديم تقرير اشتمل على توصيات بشأن إنشاء مجلس استشاري للشباب. كما اشتمل التقرير، الذي أعده 217 شاباً من جميع الولايات في شتى أنحاء البلاد، على نتائج تم استقاؤها من خمسة فرق العمل: (1) محاربة الفساد والإصلاح الإداري، (2) الشهداء وضحايا الثورة، (3) التخطيط والتنمية والتمويل، (4) الأسس والمبادئ العمومية للدستور، (5) هيكل الدستور. ورغم أن التقرير والمبادرة العمومية لقيتا قبولا جيداً من نواب تونسيين رفيعي المستوى، فإن قيادات الشباب يشيرون إلى عدم حدوث أية متابعة بعد ذلك (Actualités Tunisie News, 2012).

ملاحظات

1. في عددها الصادر بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2014، ذكرت جريدة لوموند تحت عنوان "القضاء يلاحق شباب الثورة التونسية" أن الشباب المشاركين في الثورة تتم مقاضاتهم باستمرار بتهمة ارتكاب أعمال عنف وتخريب ضد أقسام الشرطة. وفي أعقاب الإضرابات عن الطعام وممارسة الضغوط من جانب أسر هؤلاء المحتجين، صدر قانون بالعفو في 2 يونيو/حزيران 2014 يشمل الفترة من 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 28 فبراير/شباط 2011. ومع ذلك، استمرت المواجهات بشدة مع الشرطة بعد فبراير/شباط 2011.
2. يؤكد استقصاء المجلس البريطاني لعام 2013 هذه النتائج العامة.
3. المراكز العمومية للإنترنت هي خدمة مدعمة لإتاحة استخدام الإنترنت في المناطق الريفية.
4. أصدر المجلس الوطني التونسي قانون الانتخابات الجديد في 1 مايو/أيار 2014 (مؤسسة الياسمين 2014).
5. دستور الجمهورية التونسية، النسخة النهائية، 26 يناير/كانون الثاني 2014 (ترجمة غير رسمية).

وسيلزم إنشاء قنوات مؤسسية مناسبة لتدعيم مشاركة الشباب في وضع سياسة وطنية للشباب وتنفيذها. ففي معظم البلدان الأوروبية على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالشباب والهيئات الممثلة لهم باعتبارهم أصحاب مصلحة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، وهو نظام يُشار إليه باسم الإدارة المشتركة. ويعني هذا إشراك مجموعة من المنظمات الشبابية والطلابية، بالإضافة إلى المجالس الشبابية على المستويين الوطني والمحلي، والتي يمكن أن تعمل بمثابة قنوات لتوصيل صوت الشباب بشأن قضايا السياسة العمومية بالغة الأهمية. وفي تونس، يمكن أن يسهل إنشاء مثل هذه الهيئات الممثلة للشباب من فاعلية وتنسيق الخدمات الشبابية والبرامج الأخرى المرتبطة بالشباب والتعبير عنها لدى واضعي السياسات الوطنية أو السلطات، أو كليهما. على المستويين البلدي أو الإقليمي. كما يمكن أن تحظى مثل هذه العملية بمساندة من منتدى الشباب الأوروبي أو المجالس الشبابية الوطنية الراسخة، أو من كليهما، من خلال عملية التعلّم من النظراء وبرامج التبادل الشبابية.

الفصل 3

الخمول والبطالة بين الشباب والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب



"بالنسبة لنا، البطالة نوع من الإهانة، فالعاطل ليس إنسانا، والمجتمع نفسه يلفظه، فهو ليس جزءا من دائرة المجتمع. وهذا هو المعنى الحقيقي لكلمة "عاطل": شخص ليس نشطا في قلب المجتمع. هل لك أن تخبرني ما الفائدة من هذا الشخص؟"
أحد الخريجين العاطلين عن العمل، سيدي بوزيد

1-3 الخمول بين الشباب: والشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والبطالة - عرض عام

يعد الخمول بين الشباب مشكلة ضخمة في تونس. فالشباب غير العاملين وغير الملتحقين بالتعليم أو التدريب يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة الشابة المحتملة في تونس (انظر الشكل 1-3 والإطار 1-3). ويقضي الشباب العاطلون عن العمل، الذين لم يعودوا يلتحقون بأي برنامج دراسي أو تدريبي، في المتوسط أكثر من ثلاث سنوات في البحث قبل العثور على فرصة عمل. ويعاني الشباب التونسي من مصاعب اقتصادية، كما أنه يتعرض للتهميش والإقصاء الاقتصادي. وكثير من الشباب والشبان لا يرون سوى فرصة ضعيفة للحصول على عمل وبدء

حياتهم المهنية. كما يكون العمل في القطاع الرسمي بعيد المنال بالنسبة للعاطلين عن العمل لفترة طويلة الذين ليست لديهم علاقات. فلا يتمكن من الحصول على فرصة عمل بهذا القطاع سوى عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسي. ويعرض هذا الفصل التحديات الرئيسية المتعلقة بالبطالة والخمول. ويتناول هذا الفصل إقصاء الشباب من سوق العمل بترتيب تنازلي حيث يبدأ بالخمول (خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) والبطالة بين الشباب. في حين يتطرق الفصل التالي إلى تناول البطالة المقنعة والعاملين في القطاع غير الرسمي وينتهي بالشباب العاملين في القطاع الرسمي.

هناك واحد من بين كل ثلاثة شبان في المناطق الريفية التونسية (33.4 في المائة) وواحد من بين كل خمسة شبان في المناطق الحضرية التونسية خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. بل وترتفع هذه المعدلات

الشكل 1-3. إطار التشغيل والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين الشباب

1. العلاقة بالقوى العاملة	2. استخدام الوقت	3. الوضع الوظيفي	4. وضع العمل	5. العمل بالقطاع الرسمي
خارج القوى العاملة	عامل بدوام كامل	يعمل بأجر	عامل	الرسمي
		يعمل عملا حرا		
	عامل بدوام جزئي	يعمل بلا أجر أو للأسرة		
		يعمل طواعية بدوام جزئي		
خارج القوى العاملة	باحث عن عمل	عاطل إجباريا	خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب	غير الرسمي
		عاطل		
	غير نشط أو يعمل بالمنزل	محبط		
		غير نشط		
في التعليم أو التدريب	طالب	طالب		

الإطار 3-1. الشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والبطالة بين الشباب – مؤشر مشترك للبطالة والخمول بين الشباب

يشير هذا المصطلح (NEET) إلى الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. وتضم هذه الفئة جميع الشباب العاطلين عن العمل أو غير النشطين. ويساعد مفهوم الوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، بتجاوزه المنظور الضيق للبطالة، واضعي السياسات على دراسة احتياجات جميع الشباب الذين أمموا مرحلتى التعليم والتدريب ويجب أن يكونوا ضمن القوى العاملة. ويُعد هذا المؤشر أداة فعالة لتحليل إقصاء الشباب بالتركيز على جميع الشباب الذين يواجهون صعوبات في الانتقال من التعليم إلى الحياة العملية.

وهذا المؤشر مهم لأنه يعرّف الخمول بين الشباب تعريفاً أشمل وهو ما تتجاهله عادةً إحصاءات البطالة القياسية. والشباب غير النشطين هم الشبان والشابات الذين ينسوا بالفعل من البحث عن العمل رغم صغر سنهم. وبدلاً من تجاهل هؤلاء الشباب، يشجّع هذا المؤشر واضعي السياسات على مراعاة أن الشباب المحبطين يحتاجون على الأقل إلى المساندة نفسها التي يحتاج إليها العاطلون من الحكومة. فالشباب المحبطون، الذين يُشار إليهم غالباً بالشباب غير النشطين، يتعرضون للمعاناة على نحو خاص. ويمثل الشباب غير النشطين المعيار الحقيقي لاختبار فاعلية السياسات المعنية بالشباب والرامية إلى تعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية العامة.

إن مفهوم الوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب من المفاهيم المستقرة. ويستخدم هذا المؤشر في الكثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي عدد متزايد من البلدان النامية. لتكملة الإحصاءات المتعلقة بالبطالة بين الشباب، تقوم منظمة العمل الدولية بقياس هذا المؤشر على نحو منهجي وذكره في تقريرها السنوي الرئيسي المعنون "الجاهات الاستخدام العالمية للشباب". وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقاريرها إلى نسب من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. وقامت بتطبيق هذا المؤشر بوضوح في تقريرها الأخير المعنون "آفاق الاقتصاد في أفريقيا 2012" الذي ركز على تشجيع تشغيل الشباب في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك تونس (البنك الأفريقي للتنمية، 2012). وكذلك في الدراسة العالمية عن البطالة بين الشباب الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي 2013). ومؤخراً، اقترح الفريق رفيع المستوى للأمم المتحدة استخدام هذا المؤشر لقياس الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015 (الأمم المتحدة 2013)، وتستخدم هذا المصطلح، الذي وضعته بالأساس حكومة المملكة المتحدة، رسمياً الهيئات الإحصائية في كل من كندا وأيرلندا واليابان والمكسيك وإسبانيا وكوريا الجنوبية، ومع أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لقياس معدلات من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب عالمياً، فإن معظم المسوحات عن القوى العاملة باتت تتضمن المتغيرات المطلوبة لتحديد معدلات موثوق بها في هذا الشأن.

المصدر: البنك الدولي 2014.

الشباب الباحثين عن عمل، يندرج أكثر من خمس الشبان (20.3 في المائة) ونحو ثلث الشابات (32.4 في المائة) ضمن هذه الفئة (انظر الشكل 3-2).
لاشك أن حدة انتشار هذه الفئة في مختلف المناطق تعكس مدى الشعور باليأس بين الشباب والذي يشتد على نحو خاص في المنطقتين الداخلية والجنوبية اللتين انطلقت منهما ثورة 2011. ويندرج ضمن هذه الفئة أكثر من ربع الشباب في المنطقة الساحلية (23.6 في المائة في الحضر و37.3 في المائة في الريف)، وأكثر من ثلث الشباب في المنطقة الجنوبية (35.9 في المائة في الحضر و47.9 في المائة في الريف)، ونحو ثلث الشباب في المنطقة الداخلية (31.4 في المائة في الحضر و42.4 في المائة في الريف). انظر المرفق 3، الشكل 3-3). ويُشار إلى هؤلاء الشباب.

بدرجة أكبر بين الشابات. وتندرج ضمن هذه الفئة واحدة من بين كل شابتين في الريف (50.4 في المائة) وتقريبا واحدة من بين كل ثلاث شابات في الحضر (32.4 في المائة) (انظر الشكل 3-2). ويتسبب هذا الخمول عن الإنتاج في تكبد خسائر اقتصادية هائلة. ويكتسي الإقصاء الاجتماعي الذي يعاني منه ملايين الشباب التونسيين القدر نفسه من الأهمية. إذ يجبر الشباب على تبديد ما يمتلكون من مهارات وإمكانات وقدرات إبداعية. يترك عدد كبير من الشباب التونسيين الريف ويهاجرون غالباً إلى المناطق الحضرية النائية. وتكون نسب من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب أقل حدة في المناطق الحضرية التونسية منها في المناطق الريفية. لكن في المناطق الحضرية، وهي الوجهة الرئيسية للكثير من

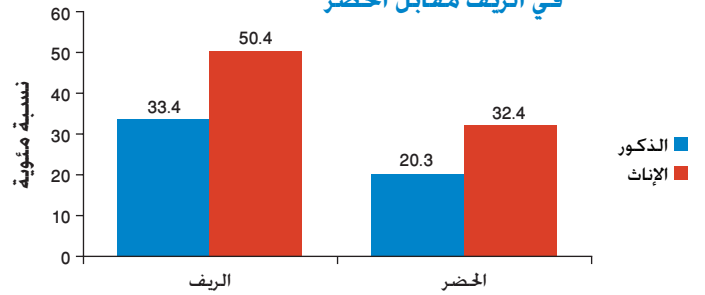
التي لا تزال تُنظَّم بشوارعها معظم الاحتجاجات المطالبة بتوفير فرص عمل وتحسين نظام إدارة الحكم خلال فترة التحول السياسي. وبالمنطقة الجنوبية أعلى معدل للشابات خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، مما يعكس ظاهرياً عدم توفر ما يكفي من فرص العمل التي تتوافق مع الأعراف والتوقعات في مجتمع يحافظ على التقاليد. وتدرج ضمن هذه الفئة أكثر من واحدة من بين كل شابتين في المنطقة الجنوبية (53.7 في المائة). وترتفع معدلات هذه الفئة بين الإناث على نحو مائل في المنطقة الداخلية (45.4 في المائة)، ولا تزال تدرج بها واحدة من بين كل ثلاث شابات في المنطقة الساحلية (31.3 في المائة) (انظر الشكل 3-3). وتؤدي فترات الانتظار الطويلة بلا عمل لمئات الآلاف من الشابات الحاصلات نسبياً على حظ وافر من التعليم وغيرهن إلى زيادة ترسيخ الأدوار التقليدية للمرأة. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إبطاء وتيرة التقدم الذي تشتد الحاجة إليه على صعيد المساواة بين الجنسين ومشاركة الإناث في سوق العمل لعقود قادمة. ولمساعدة الشابات العاطلات في الحصول على عمل أو الاشتغال بالعمل الحر، سيلزم تجديد الجهود الحكومية والاستثمارات والإستراتيجيات المبتكرة.

2-3 شعور الشباب العاطلين عن العمل بالإحباط

لقد أدى انتشار محاباة الأقارب على مستوى النظام بأكمله، بالإضافة إلى التباينات الجهوية في سوق العمل، إلى إقناع الكثير من الباحثين المحتملين عن عمل بعدم جدوى البحث عن عمل دون إعطاء رشوة أو الاستفادة من العلاقات الأسرية أو انتماءات جهوية معينة. علاوة على ذلك، قد يفضل الخريجون الانتظار أملاً في الحصول على عروض توظيف تتناسب مع مستواهم التعليمي أو مؤهلاتهم المهنية أو توفر قدراً من الأمن الوظيفي والاستقرار المالي على المدى البعيد. وتضمن الوظيفة، التي تتناسب على نحو مباشر مع الخلفية التعليمية للخريج أو خبرته المهنية الفعلية، أو مع كليهما، بالإضافة إلى كونها محفزة فكرياً ومرضية على المستوى الشخصي. تحسناً ما يمتلكه الخريج من مهارات فريدة وخبرة موضوعية بدلاً من ضمورها، كما هو الحال مع الوظيفة "المؤقتة" في صناعة الخدمات مثلاً، وفي المقابل، فإن الوظيفة التي لا تتناسب مع الخلفية التعليمية للخريج أو خبرته المهنية الفعلية، لكنها توفر له قدراً من الأمن الوظيفي والاستقرار المالي على المدى البعيد، تمنح الخريجين الذكور وضعاً اجتماعياً وموارد مالية وأفاقاً مهنية تُعد بالغة الأهمية لتحقيق النجاح في خطبة شركاتهم والارتباط بهن.

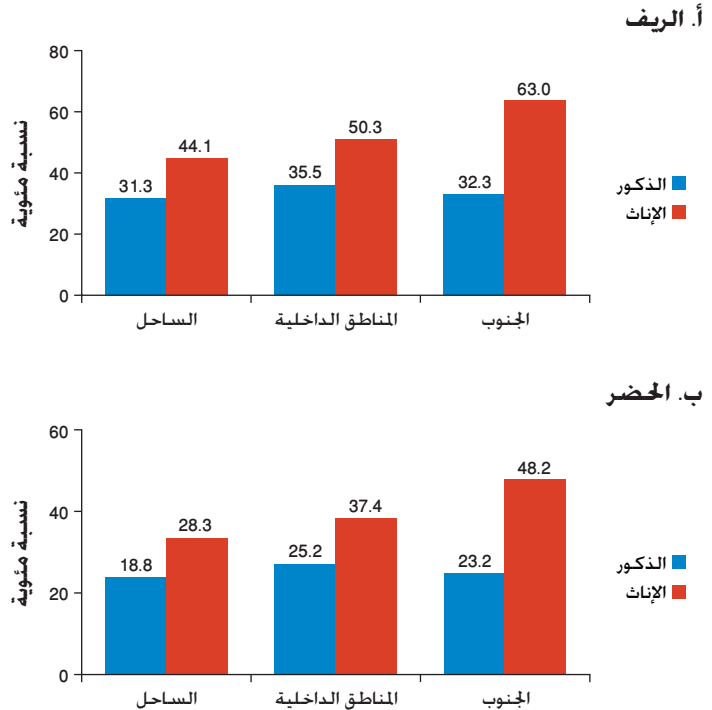
الذين يتم إقصاؤهم من سوق العمل لسنوات، باسم "جيل العاطلين" (مجلة الإيكونوميست 2013). ويعاني الشباب في المنطقة الداخلية بوجه خاص من السقوط في هوة الخمول لسنوات حتى ينتقلوا من الدراسة إلى الحياة العملية. وكما كشفت مجموعات التركيز، فإن ثقة الشباب في مهاراتهم أو مؤهلاتهم تكاد تكون منعدمة وهم يحاولون الانتقال من نظام يرون أن الفساد مستشري به. والمنطقة الداخلية هي أيضاً المنطقة

الشكل 2-3. الشباب المدرجون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الريف مقابل الحضر



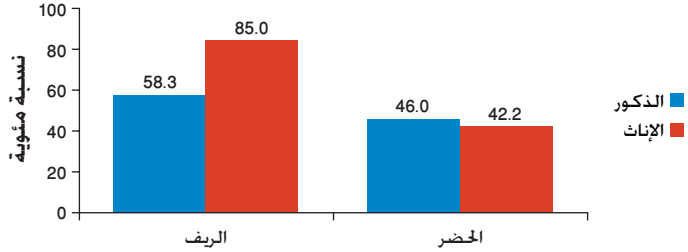
المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ. ملاحظة: يشمل الشكل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً.

الشكل رقم 3-3. الشباب المدرجون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ. ملاحظة: يشمل الشكل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً.

الشكل 3-4. الشعور بالإحباط من سوق العمل بين المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الفئة العمرية 15-29 عاما الذين يصفون أنفسهم بالمحبطين.

لك". علاوة على ذلك، تكاد تنعدم ثقة الشباب في احتمال أن يتمكنوا من استخدام المهارات أو المؤهلات التي حصلوا عليها. فهم يعتقدون أنهم يواجهون نظاما حافلا بالعديد من الحواجز المعقدة أمام مشاركتهم في الحياة الاجتماعية العامة. ويفيد البعض أنهم يرون أفرادا يعتبرونهم أذكي وأنبغ منهم يفشلون في تأمين فرصة عمل مستقرة وطويلة الأجل. وبالتالي يسقطون في مستنقع الهزيمة النفسية:

"نرى أشخاصا أذكيا وعباقرة، لكن انتهى بهم الحال إلى الانضمام لصفوف العاطلين. إذا فماذا عني؟ فأنا متوسط القدرات بالفعل. نعم، أنا كذلك. وهذا ما يقلقني ويجعلني أشعر بالخوف من المستقبل".
أحد الشباب المتسربين من المرحلة الثانوية، سيدي بوزيد (المناطق الداخلية التونسية)

تثني الأعراف والتوقعات الاجتماعية الشباب عن البحث عن عمل، خاصة في المنطقتين الداخلية والجنوبية حيث تكون التقاليد المحافظة راسخة الجذور. وفي حين لا يخضع الرجال التونسيون عموما لأية قيود في اختيار قطاع العمل ومكانه، فإن النساء التونسيات يجدن أنفسهن في الغالب مقيدات بالعمل في قطاعي التعليم والتمريض. وأفادت إحدى الشباب أن رغبتها في العمل موظفة استقبال بأحد الفنادق قوبلت بالرفض من أسرتها "لاعتبارات أخلاقية". وبالنسبة للشابات الخريجات، فإن الإطار العام لا يتيح لكثيرات منهن سوى فرص ضئيلة للتواصل الاجتماعي والتعارف خارج حدود المنزل والسوق. وقد يُنظر إلى قرار المرأة بالسعي للعمل خارج المنزل على أنه مخالف للأصول. وبالتالي تقل فرصها

وبالرغم من أن الوظائف المؤقتة التي لا تتطلب مهارات عالية لا توفر الاستقرار نفسه أو إمكانية الترقى نفسها، فإن الكثير من الشباب التونسيين العاطلين بدءوا ينظرون إلى هذه الوظائف على الأقل باعتبارها ترتيبات مؤقتة وعلى الأكثر باعتبارها أحد الخيارات القليلة المتاحة للتوظيف. وقد يبرر أحد الشباب التونسيين العاطلين قراره بالعمل في هذه الوظائف على أنها مجرد وسيلة، لكنها وسيلة هزيلة للغاية قريبة. وقد يلجأ الشباب التونسي خاصة لذلك واضعين في حساباتهم أنه عندما يتعلق الأمر بالزواج، فإن الاختيار يكون دائما في صالح الخريجين أو غير الخريجين العاملين على حساب نظرائهم العاطلين. وبالتالي، فقد يعطي العمل في وظيفة كهذه قدرا ولو يسيرا من التقدير الاجتماعي وإثبات الذات للذين كان سيتعذر تحقيقهما بدون هذه الوظيفة. لكن هذه المنافع المتواضعة والتحويلات في نظرة الآخرين قد تظل غير كافية لدى البعض، على حد وصف أحد الشباب:

"عندما أحصل على عمل في القطاع الرسمي، سأكون ذا قيمة. لا أعرف بالفعل متى سيحدث ذلك، لكن لا يزال لدي أمل. لا أريد أن تكون وظيفتي الجديدة القادمة وظيفة وضيفة، لأنه من السهل للغاية أن أقتضى وقتي في الدراسة ثم أعمل في وظيفة لا علاقة لها بما تلقينته من تدريب".
أحد الخريجين الشباب العاطلين، ولاية مدنين، تونس

ويبدو أن نحو نصف الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب يئسوا من البحث عن عمل لأسباب عديدة. وحتاج الشباب والشابات المحبطون إلى المساعدة بقدر أكبر من الشباب العاطلين للانتقال إلى سوق العمل ولكسر دائرة إقصاء الشباب. ويرتفع الشعور بالإحباط خصيصا بين الشباب في المناطق الريفية التونسية - 85 في المائة (انظر الشكل 3-4). وهناك أيضا واحد من بين كل شبابين ريفيين يشعر بالإحباط - 58.3 في المائة. إلا أن الشعور بالإحباط من سوق العمل بين هذه الفئة يقل بعض الشيء في المناطق الحضرية، إذ يؤثر في 46 في المائة من الشباب و42.2 في المائة من الشباب في الحضر.

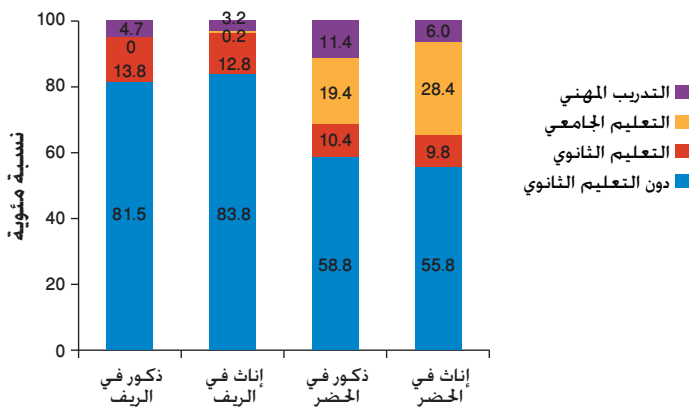
يُصاب الكثير من الشباب الباحثين عن عمل، الذين يقضون سنوات في الانتقال من الدراسة إلى الحياة العملية، بالإحباط في نهاية المطاف من مواصلة البحث عن عمل بسبب الشعور بالإقصاء والمهانة وانعدام التقدير. وينتقد كثيرون من الشباب ما يعتبرونه انعدام تاما للتعاطف من جانب أرباب العمل المحتملين. وقد قال أحد الشباب "يعاملونك وكأنك طالب للإحسان (شحاذا) أو يقولون لك "رزقك على الله، دون أن يستمعوا

3-3 التعليم والحمول

يلاحظ أن النسبة الأكبر من الشباب الخاملين هي بين الشباب الأقل تعليماً في المناطق الريفية والحضرية، لكن نسبة الحمول بين الشباب في الريف ترتفع بقدر أكبر. وفي المناطق الريفية، هناك أكثر من أربعة من بين كل خمسة ممن هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب لم يحصلوا على التعليم الثانوي (81.5 في المائة من الذكور و83.8 في المائة من الإناث، انظر الشكل 3-6). وفي المناطق الحضرية أيضاً، فإن أكثر من نصف الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب لم يحصلوا على التعليم الثانوي (58.8 في المائة من الذكور و55.8 في المائة من الإناث). وتجدر الإشارة إلى أن نحو خمس المندرجين ضمن هذه الفئة في الريف لم يتموا حتى تعليمهم الابتدائي (15 في المائة من الذكور و24.7 في المائة من الإناث، انظر المرفق 3، الشكل 3-4) مقابل 6.2 في المائة من الذكور و8.4 في المائة من الإناث في المناطق الحضرية.¹

لم يتم مرحلة التعليم الثانوي أو العالي سوى عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسيين الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ففي المناطق الحضرية، لا تزيد نسبة الشباب الحاصلين على درجات جامعية على ربع من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الشريحة العمرية 15 - 29 عاماً (النسبة الإجمالية 25 في المائة، 19.4 في المائة من الذكور و28.4 في المائة من الإناث). كما هو مبين في الشكل

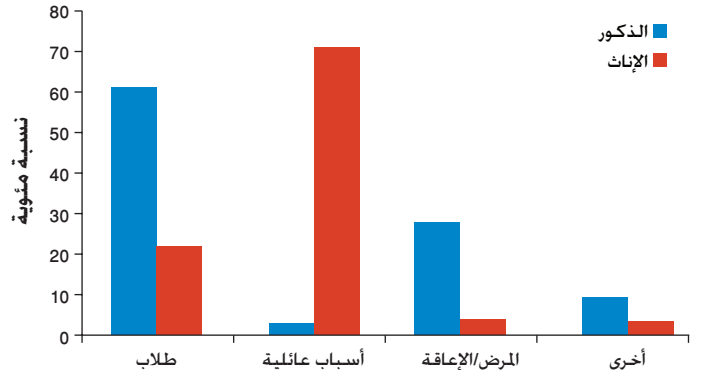
الشكل 3-6. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (15-29 عاماً)



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الفئة العمرية 15-29 عاماً.

الشكل 3-5. أسباب التواجد خارج القوى العاملة حسب نوع الجنس (2010)



المصدر: خبراء البنك الدولي استناداً إلى المسح الاستقصائي للقوى العاملة التونسية لعام 2010.

في الزواج بشدة. ومن ثم، يجب على الشابة التونسية أن تفاضل بعناية بين المنافع المالية والمهنية للبحث عن عمل والتبعات الاجتماعية المحتملة عليها وعلى أسرتها. وقبل اندلاع الثورة، كانت المخاوف الأسرية السبب الأكثر شيوعاً لانسحاب النساء من القوى العاملة (انظر الشكل 3-5).

”إذا أرادت فتاة العمل سكرتيرة في أحد الفنادق، فإن ذلك لن يكون مقبولاً من وجهة نظر أخلاقية“. إحدى الخريجات، ولاية مدنين (جنوب تونس)

وتنتج عن طول فترات البطالة بين الشباب آثار مادية واجتماعية ونفسية سلبية. وعندما تعجز مئات الآلاف من الشباب والشابات التونسيين عن الحصول على عمل، فسرعان ما تظهر آثار سلبية على الناتج الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ويؤدي البقاء لفترة طويلة في حالة اعتماد مادي على الأسرة إلى حرمان الشباب المحبطين من الفرص لتكوين شخصيتهم المستقلة تماماً والإقدام على الزواج وإجباة الأطفال والعيش في مسكن خاص والتأكد بثقة على التمتع بالاستقلالية في نظر الجميع. وهو ما يعمق الشعور بالإحباط والإقصاء. كما يؤثر البقاء لفترة طويلة بلا عمل أو تعليم في كيفية تقييم الشباب التونسيين لحياتهم والقرارات التي يتخذونها. ويتعارض الاعتماد المادي على الآباء مع التوقعات الثقافية وهو أنه يجب على الفتیان عند بلوغهم تعويض أسرهم عن رعايتها لهم. فمن المهين بالنسبة لهم طلب المال من الآباء لتلبية احتياجاتهم الشخصية. (كشراء بطاقة هاتف أو ملابس أو دفع أجرة الأتوبيس).

”أنت تتحدث عن البطالة، حسناً فقد قُسمت ظهورنا سعياً لإيجاد عمل. والآن لدينا هدف وحيد، هذا الهدف هو الحصول على عمل. فنحن في سن يجب علينا رد ما ندين به لأسرتنا، فقد صرنا عبئاً عليها“. إحدى الخريجات العاطلات، ولاية المهديّة (المنطقة الساحلية التونسية)

ويشير تدني مستويات التعليم بين الشباب التونسيين إلى ضرورة تقديم المزيد من التدريب المهني لتمكين من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب من الحصول على عمل. وبدون تدريب الشباب والشبان لمساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في اقتصاد حديث. فهناك خطر يواجه الواقعين حالياً خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. وهو التحول إلى جيل ضائع سيظل يعاني طوال حياته من صعوبات في الحصول على عمل.

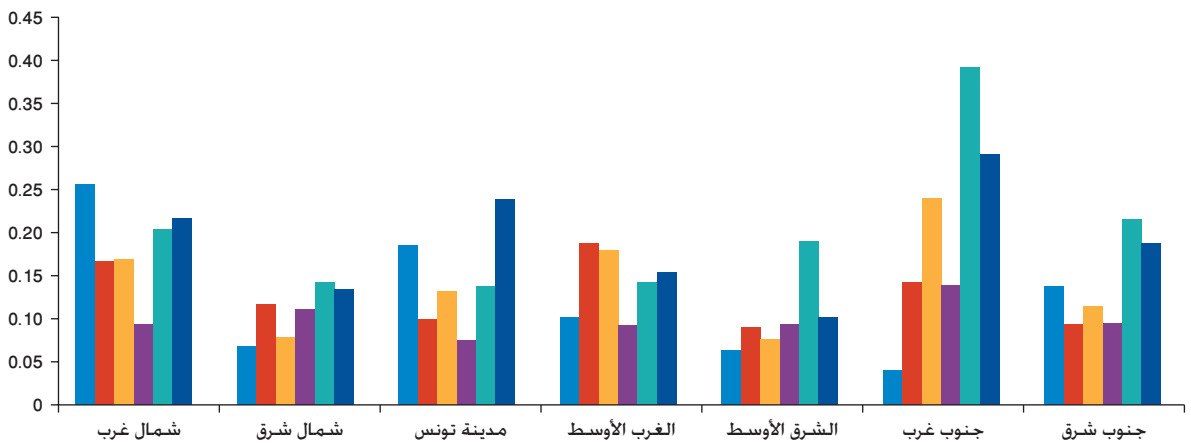
الانقطاع المبكر عن الدراسة

لم يحصل غالبية الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب على التعليم الثانوي، مما يترتب عليه ترك معظم الجيل القادم دون تأهيل لدخول سوق العمل في المستقبل. وعند النظر إلى جميع الشباب التونسيين غير المتحقين بالدراسة (أي العاملين أو المشتغلين بالعمل الحر أو من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب). نجد أن أربعة من بين كل خمسة شباب لم يتموا تعليمهم الثانوي في المناطق الريفية - بواقع 80.7 في المائة من الذكور و85.3 في المائة من الإناث. (انظر الشكل 3-8). وفي المقابل، هناك واحد من بين كل شباب في المناطق الحضرية انقطع عن الدراسة قبل إتمام المرحلة الثانوية (50.6 في المائة من الذكور و47 في المائة من الإناث).³ ويمكن اعتبار هؤلاء الشباب منقطعين عن الدراسة مبكراً. كما أنهم مدعاة للقلق. فالخروج المبكر من التعليم يؤدي إلى ترك الجيل

6-3. ولا يزال التعليم الثانوي (الشهادة الثانوية) يمثل أعلى مستوى تعليمي لنسبة 10 في المائة أخرى من الشباب الحضري (10.4 في المائة من الذكور و9.8 في المائة من الإناث). يليه التدريب المهني في المناطق الحضرية (النسبة الإجمالية 8 في المائة، 11.4 في المائة من الذكور و6 في المائة من الإناث). ويُعد هؤلاء الشباب والشابات، الذين يمثلون معاً 43 في المائة من مجموع من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الحضر. من أصحاب المهارات لكنهم مازالوا عاجزين عن الحصول على فرصة عمل. ومقارنَةً بذلك، فإن نسبة العمالة الماهرة في المناطق الريفية لا تتعدى 17.1 في المائة من مجموع المندرجين في هذه الفئة: 13.2 في المائة حاصلون على التعليم الثانوي و3.8 في المائة حاصلون على درجات مهنية. ويرجع السبب في ذلك في الغالب إلى هجرة الشباب أصحاب المهارات إلى المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، فإن المناطق الداخلية تظهر أدنى مستوى تعليمي ضمن هذه الفئة على الإطلاق (انظر المرفق 3، الشكل 3-5). ولا يزال القيام بخلق فرص عمل لمئات الآلاف من الشباب والشبان الأقل تعليماً يمثل تحدياً هائلاً.

ومع ذلك، يواجه الأفراد ذوو التعليم العالي معدلات بطالة أعلى. وعند النظر إلى معدلات البطالة في المناطق الحضرية فقط يتضح أن معدلات البطالة ترتفع على نحو خاص بين الأفراد الحاصلين على التعليم العالي (انظر إلى الشكل 3-7). وتقترب معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في المناطق الداخلية والجنوبية الحضرية من 40 في المائة.

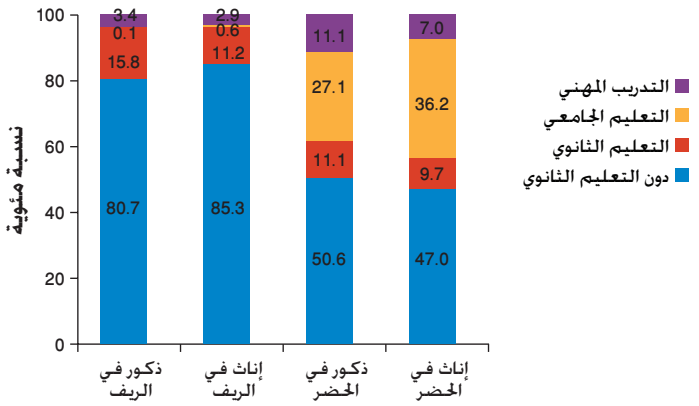
الشكل 3-7. معدلات البطالة حسب المؤهل العلمي، المناطق الحضرية



المصدر: البنك الدولي 2013 ب.

ملاحظة: لا تشمل العينة الريفية ما يكفي من الخريجين الجامعيين للإبلاغ عن أرقام مجددة.

الشكل 3-8. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (25-29 عاما)



المصدر: البنك الدولي 2012؛ و2012م.

ملاحظة: يشير الشكل إلى أعلى مستوى للتعليم بين جميع الشباب في الفئة العمرية 25-29 عاما الذين تركوا التعليم. بما في ذلك العاملون والواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

بالنسبة للشابات على الأقل جزئيا. وأظهرت أبحاث نوعية أن الكثير من الشابات تخترن إطالة أمد دراستهن لتأجيل مواجهة واقع البطالة.

"أود أن أتم دراساتي. فماذا سأفعل إذا بقيت في المنزل؟ أشاهد التلفاز؟ إن إتمام التعليم يعتبر مجرد تدريب إضافي. لكنه يجعل الوقت يمر". إحدى الطالبات الجامعيات، مدينة تونس

بمجرد أن تبدأ الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق نمو اقتصادي، ستتحول الشركات نحو القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى وسترتفع معدلات الطلب على العمالة الماهرة. وسيحل الطلب على المهارات الإبداعية والقدرات الابتكارية والتخصصات الفنية محل الحاجة إلى الأعمال اليدوية التي لا تتطلب مهارات. وعادةً تتطلب هذه المهارات الحصول على تعليم ثانوي أو تدريب مهني. ولذلك، فمن دواعي القلق الشديد أن نسبة كبيرة من الشباب التونسيين قد لا تستفيد مما سيتحقق مستقبلا من نمو اقتصادي مدفوع بالإنتاجية. ونتيجة لذلك، سيظل العمال يتقاضون أجورا منخفضة وسيواجهون قدرا متزايدا من انعدام الأمن الوظيفي والتفاوت في الدخل.

القادم دون تأهيل لشغل الوظائف في القطاع الفني والخدمي التي يُرجح أن يوفرها أي اقتصاد قائم على العولة. وتؤكد المساوي الإضافية التي يواجهها الشباب في المناطق الريفية على نحو أكبر من خلال تحليل الانحدار للانقطاع المبكر عن الدراسة (انظر المرفق 3، الشكل 3-1).⁴ كما تبرز النتائج الاقتصادية القياسية الأدوار الرئيسية التي يلعبها تعليم الأبوين وثراء الأسرة.

التسرب من الدراسة ظاهرة تؤثر في الشابات والشبان على حد سواء. فأكثر من نصف الأطفال في تونس ينقطعون عن الدراسة دون إتمام مرحلة التعليم الثانوي. ويتسرب حوالي 140 ألف طالب من الدراسة سنويا. من بينهم 80 ألف طالب لا يتمون تعليمهم الأساسي (Ben Romdhane, 2010). ولا يتلقى ثلثا هؤلاء المتسربين أي تدريب بعد ذلك. وعادةً يجدون أنفسهم، بدرجات متفاوتة، بين العمالة المؤقتة التي تتعرض للاستغلال. وكثيرا ما يبدون قدرا من المرارة أو الأسف لتركهم الدراسة بسبب ظروف أسرية لم تكن لهم يد فيها. مثل الفقر وعدم الاستقرار الأسري أو المنطقة الجغرافية التي نشأوا فيها. وقد يصبح الشباب المتسربون فريسة يسهل تجنيدها من جانب جماعات أو منظمات دينية متطرفة أو لا يجدون سبيلا سوى الهجرة غير الشرعية. كما يشير أحد الشباب المتسربين من الدراسة.

"انقطع أحدنا عن الدراسة لكي يتمكن فرد آخر في الأسرة من مواصلة دراسته. وبهذه الطريقة تستطيع أسرنا تجنب الوقوع في الدين. والأفضل أن أحدنا قام بالتضحية، وأكرر إنها تضحية". أحد المتسربين من الدراسة، ولاية المهدية (وسط شرق تونس)

"من اللافت هذه الأيام مدى جاهل الدولة للشباب. وهذا هو السبب وراء زيادة الهجرة غير الشرعية إلى هذا الحد". أحد المتسربين من الدراسة، ولاية المهدية (وسط شرق تونس)

تنتظم الفتيات في الدراسة لفترات أطول من الفتيان وتشكلن 62 في المائة من الطلاب الجامعيين. وقد زاد معدل التحاق الفتيات بالمدارس والجامعات زيادة ملحوظة منذ الستينيات والسبعينيات، كما تفوقن في الأداء الأكاديمي على الفتيان. وفي المناطق الحضرية التونسية، يتم أكثر من ثلث الشابات تعليمهن الجامعي (36.2 في المائة)، وهي نسبة تتجاوز بكثير نسبة الشبان (27.1 في المائة) (انظر الشكل 3-8).⁵ ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل التحاق النساء بالتعليم العالي يعكس انعدام فرص العمل

نوعية التعليم

على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، فإن النواحي التعليمية ضعيفة في مختلف أنحاء تونس. وتشير نتائج استقصاء دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لعام 2011 إلى أن مستوى أداء 75 في المائة من طلاب الصف الثامن في تونس "منخفض" أو "دون المنخفض" في مادة الرياضيات على الرغم من التحسينات الهامشية منذ عام 2003. ومثل معظم بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينخفض مستوى الأداء في تونس كثيرا عن مثيلاتها من البلدان متوسطة الدخل في المناطق الأخرى (Mullis et al., 2012). وبوجه عام، يبدو أن المدارس الثانوية لا تزود الطلاب بالقدرات الأساسية اللازمة للأداء على نحو تنافسي في اقتصاد قائم على العولمة (البنك الدولي 2012؛ و2013 ج). وتخفق المدارس في تزويد الشباب بالمهارات الحياتية التي تؤهلهم للانتقال إلى مرحلة النضج والمواطنة الإيجابية. وهناك قصور كبير في التدريب على المهارات العملية في المدارس، كالتوجيه والأنشطة الخارجية عن المنهج التي تساعد على تنمية المهارات الاجتماعية والشخصية ومهارات التواصل التي من شأنها تمكين الشباب من بلوغ أقصى إمكاناتهم واكتساب قيم العمل والمواطنة. ووفقا لدراسة نشرها المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية في عام 2008، كان التخلي عن الاختبارات في نهاية الصف السادس من المرحلة الابتدائية من بين العوامل الكثيرة المتعلقة بالتراجع الواضح في مستوى المعايير⁶، وفشلت عمليات الإصلاح المتعاقبة للمناهج الدراسية في تحسين مهارات التعلّم الأساسية للطلاب التونسيين. وقد علق أحد الطلاب قائلا:

"السابقون لم يكونوا مثلنا، فهم كانوا يعرفون قيمة الأشياء. وكانوا يعرفون ما هي العلوم الإنسانية. أما الآن، هناك الكثير من الكتب، لكن لا شيء في العقول. ندرس الكثير من المواد الدراسية المعقدة، لكن لا جدوى منها". أحد الطلاب، زغوان (شمال شرق تونس)

هناك تصور أن جودة المعلمين تلعب أيضا دورا في نوعية التعليم. وتشير الأبحاث النوعية إلى أن مشكلات المعلمين ضعيفي التدريب تبدأ من أدنى مستويات نظام التعليم حيث يتم تعيين أعداد كبيرة من المعلمين بالمدارس الابتدائية بعد تخرجهم مباشرة من الكلية دون إعطائهم تدريباً تربوياً متخصصاً. وكما قال أحد الشباب المشاركين في الاستقصاء:

"إنها ليست مسألة تدريب أو تعيين؛ فهناك معلمون لا يمكنهم ببساطة السيطرة على فصولهم ولا يصلحون لهذه المهنة". إحدى الخريجات العاطلات، ولاية المهديّة (المناطق الداخلية التونسية)

"لا يشرح معظم المعلمين لطلابهم الطريقة التي يجب اتباعها في الحل. فهم يكتفون بإعطاء المعادلة والنتيجة". مرض، 28 عاما، مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

لا تتوفر خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية والجامعات إلا بقدر محدود للغاية ويفتقر الطلاب إلى الإرشاد والتوجيه بشأن القرارات المهنية المصيرية. ويؤكد الكثير من الشباب على انعدام تقديم المساندة والمشورة بشأن اختيار المقررات وأثارها على الحياة المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، يحد نظام القبول المركزي الصارم بالجامعات من الخيارات المتاحة للطلاب المحتملين وإمكانية دراسة العديد من التخصصات الشائعة.

"طلبت دراسة علم الاجتماع واللغة الإنجليزية، لكن تم قيدي لدراسة اللغة العربية. أنا لم أقم بملء خانتى الاختيار التاسعة والعاشر في الاستمارة، لكن الفتى الذي كان جالسا بجواري اقترح علي إدراج اللغة العربية. [...] سقط الهاتف من يدي عندما علمت بالخبر". صاحب أحد مشاريع العمل الحر، مدينة تونس

توجه الكثير من الانتقادات إلى الإصلاحات المتعاقبة خلال العقود القليلة الماضية التي يعتقد الشباب أنها أثرت في قطاع التعليم ويرى الطلاب أنها غير مدروسة جيدا وتعسفية. وأسفرت هذه الإصلاحات عن سياسات لم يتم تأهيل المعلمين تأهيلا جيدا لتطبيقها داخل الفصل الدراسي. ومن بين هذه السياسات المختلف بشأنها سياسة "التعريب" التي تستخدم العربية لغةً للتدريس في المرحلة الابتدائية وجزئيا في المرحلتين الثانوية والجامعية. بما في ذلك المقررات العلمية⁷. ويرى الشباب أن سياسة التعريب التي بدأ تطبيقها في الثمانينيات قد تم تنفيذها بطريقة فاشلة ومتسارعة. ووصفت إحدى الشباب تجربتها قائلة:

"على مدار ثلاث سنوات، درست في المرحلة الثانوية من السنة السادسة إلى التاسعة، ودرست الرياضيات والفيزياء والعلوم باللغة العربية. لكن معلمينا كانوا مدرّبين باللغة الفرنسية. واعتقادي الشخصي، كوني من أفضل الطلاب، أن المعلم كان مرتبكا، فلم يكن يستطيع الشرح، وأنا لم أكن أستطيع الفهم لأن الشرح كان بالعربية. وتولد لدي انطباع أن المقرر كان يتم تدريسه على مضض. ولأن المقرر لم يكن بالعربية من البداية ولم يقدّم المعلم بتدريسه بها من قبل، فإنه لن يكون قادرا على تدريس المعارف. [...] وهذا الأمر لا يستفيد منه الطالب ولا المعلم، فهو أمر مرهق". إحدى طالبات الدراسات العليا، سيدي بوزيد (المناطق الداخلية التونسية)

يعد التقييم الثانوي النهائي (البكالوريا) مجالا آخر للخلاف. فحوالي 25 في المائة من التقييم النهائي يعتمد على تقييمات مستمدة من التقييم المستمر للمستوى. ما يعني إمكانية خديد الدرجات على نحو اعتباطي من جانب المعلمين. ويفتح نظام خديد الدرجات الباب أمام التلاعب والمحسوبية وتضخم الدرجات. وبالإضافة إلى ذلك، ينتقد الكثير من الطلاب توقيت وطريقة إدخال اللغات الأجنبية في المناهج الدراسية. وفي حين تعتمد معظم البلدان الصناعية إستراتيجية للتعلّم مدى الحياة، تُعد الفرص المتاحة للمزيد من التدريب في تونس محدودة للغاية بعد ترك الدراسة. كما يندر بشدة تقديم التدريب أثناء العمل للشباب العاملين: لم يتلق سوى واحد من بين كل عشرة شباب عاملين تدريباً مهنياً في العام الماضي. ووفقاً لمسح الانتقال من الدراسة إلى العمل لعام 2013 الذي أجراه المرصد الوطني للتشغيل ومنظمة العمل الدولية، لم يشترك سوى 10.4 في المائة من الشباب التونسيين العاملين في التدريب المهني. معظمهم لاكتساب تخصص إضافي (منظمة العمل الدولية 2014). وتم تمويل نحو نصف هذه الأنشطة التدريبية من خلال برامج عمومية (40.8 في المائة). وتتشابه إمكانية حصول الشبان والشابات على هذه الأنشطة التدريبية.8

تقديم المشورة بغرض تحسين الانتقال من الدراسة إلى العمل

نظراً لارتفاع معدلات التسرب من التعليم الثانوي. فإن الحاجة تدعو إلى توفير خدمات الإرشاد، خاصة للطلاب في المراحل الأشد تأثراً بالانقطاع المبكر عن الدراسة. ولكي تكون هذه الخدمات فاعلة، يجب أن تُدار باحترافية من جانب جهات في القطاع الخاص وبالمشاركة مع منظمات غير حكومية يقودها الشباب لضمان التواصل على نحو سليم مع المعلمين والآباء، والأهم هو التدريب بمساعدة النظراء. ويمكن إدخال خدمات الإرشاد تدريجياً في المدارس الثانوية الحكومية بمختلف أنحاء تونس لتقديم التوجيه المهني والمعلومات المهمة والمهارات الحياتية والمساندة النفسية التربوية بهدف تيسير عملية الانتقال من الدراسة إلى سوق العمل. بما في ذلك تحديد فرص التلمذة المهنية. وتوفير أماكن للتوجيه والتوعية الشاملة وتدريب الشباب التونسي على تحقيق هدف العمل طويل الأجل. لاسيما الشباب المحرومين الأكثر عرضة للانقطاع المبكر عن الدراسة. ستكون خدمات الإرشاد أيضاً بمثابة إجراء وقائي للحد من حالات الانقطاع المبكر عن الدراسة. ويهدف هذا الإصلاح المقترح إلى تكملة الإصلاحات الهيكلية الضرورية طويلة الأجل في قطاع التعليم في تونس.

وهناك توصية رئيسية أخيرة تتمثل في ضمان إتاحة الفرصة للمنظمات الشبابية لإبداء مخاوفها وتقديم حلول للمشكلات التعليمية. وتُظهر تجارب بلدان أخرى متوسطة الدخل أن زيادة مشاركة الطلاب والآباء في المدارس تؤدي. بخلاف قيمتها المباشرة في الحد من الفساد والممارسات الخاطئة داخل النظام المدرسي. إلى زيادة مساءلة المعلمين ومديري المدارس. بجانب إتاحة فرص أكبر أمام الطلاب للتأثير في كيفية إعداد المناهج الدراسية. وفي تونس. من المرجح أن يؤدي ذلك إلى التركيز على إدخال المهارات التي لها قيمة في سوق العمل (La Cava and Michael, 2006).

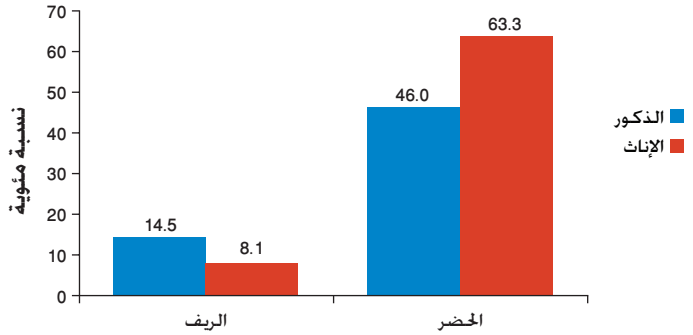
تستطيع المنظمات الشبابية الجامعية أن تلعب دوراً بناءً في تحسين نظام التعليم. فعلى سبيل المثال، ساعدت شبكة إقليمية تضم منظمات طلابية من العديد من بلدان جنوب شرق أوروبا. تأسست في أعقاب صراعات ما بعد يوغوسلافيا. في تطبيق عدة إصلاحات بالغة الأهمية. وحثت هذه المنظمات في استحداث وظيفة أئمة وأمين المظالم الطلابية في عدة جامعات وإجراء تقييمات لنوعية التعليم وتغييرات بنظام الإدارة تؤثر في وزارات التعليم وكذلك مديري الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها (La Cava and Michael, 2006). وفي المملكة المتحدة، تتوفر بجميع أقسام الجامعات لجان استشارية من العاملين والطلاب مهمتها مراجعة كل شيء، بدءاً من إستراتيجيات البحث ووسائل ضمان جودة البرامج وصولاً إلى مطالب الطلاب. ويشارك الطلاب في إجراء جميع مجالس الاستعراضات الداخلية بالجامعة. كما يشارك ممثلو الطلاب في عضوية الهيئات الإدارية بالجامعة. وهناك مجال رحب من الفرص لإشراك الاخذات الطلابية إشراكاً كاملاً في إصلاح الجامعات والرقابة عليها. ويمكن مساندة مبادرات ماثلة على مستوى المدارس الثانوية في تونس من خلال وضع برنامج لمنح تنافسية يُتاح للطلاب والمنظمات الشبابية التقدم للاستفادة منه.

4-3 السبل والمعوقات أمام الحصول على عمل

تسجيل العاطلين

بالرغم من ارتفاع معدلات من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، فإن عدد الشباب التونسيين المسجلين في مكتب البطالة قليل للغاية. وفي المناطق الريفية التونسية. لا تضم القوائم الرسمية لتسجيل العاطلين سوى 14.5 في المائة من الشبان و8.1 في المائة من الشابات

الشكل 9-3. الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب المسجلون بوصفهم عاطلين، الريف مقابل الحضر



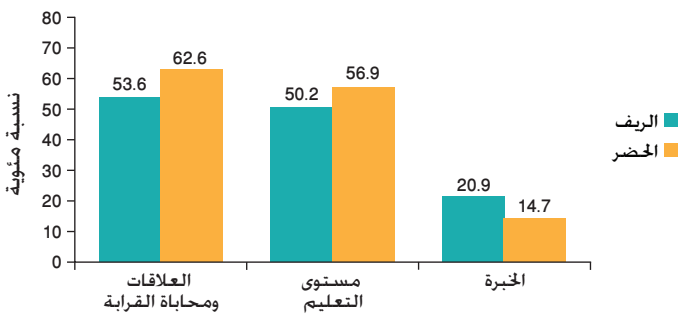
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى كل من هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

ومن بينها (1) العلاقات (2) الرشوة (3) محاباة الأقارب (4) النزعة الجهوية. وبالرغم من تداخل هذه الأنواع، فإن لكل منها سماته الخاصة.

غير أن الفساد ومحاباة الأقارب عاملان أساسيان للحصول على عمل بالفعل. وبسؤال الشباب التونسي عن أهم جانبيين في البحث عن عمل، فإنهم شددوا على أهمية العلاقات - 53.6 في المائة من شباب الريف و 62.6 من شباب الحضر (انظر الشكل 3-10). وثمة اعتقاد بأن المؤهلات حظي بالقدر نفسه من الأهمية، معبرا عنه بمستويات التعليم (50.2 في المائة من شباب الريف و 56.9 من شباب الحضر). والخبرة في العمل (20.9 في المائة من شباب الريف، و 14.7 في المائة من شباب الحضر).

وتصف النزعة الجهوية ظاهرة إعطاء الأولوية لشباب المنطقة الساحلية لشغل وظائف كثيرة في القطاع الخاص، وهذه النزعة واسعة الانتشار وتسهم في مظاهر انعدام المساواة. وقد يكون سبب هذه المحاباة قدرة الشباب الساحلي الملحوظة على الانتفاع من شبكات الحسوبة الممتدة عبر المناطق. وتؤثر النخب في المناطق المختلفة تأثيرا

الشكل 10-3. الأسباب الرئيسية للحصول على فرص العمل - الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. ونظرا للسماح بإعطاء أكثر من إجابة، فإن مجموع النسب المئوية لا يساوي 100 في المائة.

العاطلين عن العمل (انظر الشكل 3-9). وترتفع معدلات التسجيل إلى حد ما في المناطق الحضرية التونسية - لتصل إلى 46 في المائة من الرجال و63.3 في المائة من النساء. لكنها أبعد عن أن تكون نسبا شاملة. ويجب على مكاتب البطالة في تونس أن تقوم بتحسين خدماتها وتوسيع نطاقها على نحو كبير للوصول إلى الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، وتقديم خدمات مفيدة، ومساندة الشباب العاطلين عن العمل مساندة فاعلة ليتمكنوا من الحصول على عمل، لا سيما في المناطق الريفية. فالنظام الحالي يصل بالكاد إلى شباب ريفي واحد من بين كل عشرة عاطلين عن العمل، وإلى واحد فقط من بين كل اثنين في الحضر من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

المعوقات أمام الحصول على فرصة عمل

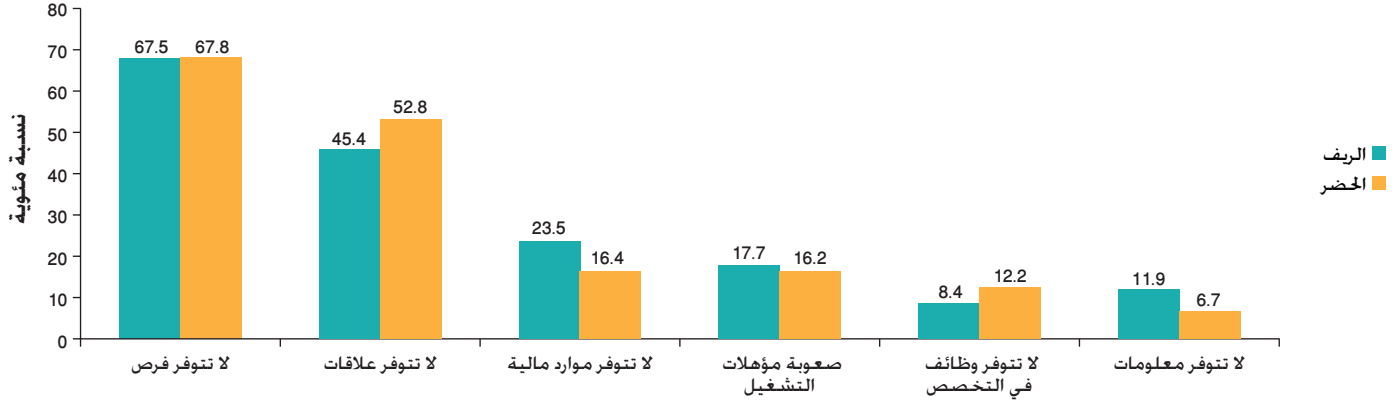
لا تقدم مكاتب البطالة سوى قدر محدود من المساندة، كما أن معظم من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب غير مسجلين حتى في قوائم البطالة، لا سيما في المناطق الريفية التونسية. ويصعب الحصول على معلومات عن إتاحة فرص عمل جديدة، وغالبا لا تُتاح هذه المعلومات إلا لأصحاب العلاقات. وحتى عندما يُتاح عدد محدود من الوظائف الجديدة في سوق عمل تنفّس في البطالة وتلقي بظلالها على معظم الأسر، فإنه يتم حجز هذه الوظائف للأقارب والأصدقاء قبل النظر في طلبات المتقدمين العاديين.

ويحتاج نظام تسجيل العاطلين في تونس إلى قدر كبير من الاستثمارات والمساعدة الفنية. ويؤدي نقص الخدمات المتعلقة بالبطالة في المناطق الحضرية، وخاصة في المناطق الريفية، إلى زيادة حدة التباينات بين المناطق الريفية والحضرية. ويظهر تحليل مفصّل عدم وجود تباين جهوي يُذكر بالرغم من أن نسبة التسجيل في المنطقة الداخلية هي الأدنى بوجه عام (انظر المرفق 3، الشكل 3-6).

"لإيجاد عمل، يلزم الدخول على الإنترنت، أو الذهاب إلى أحد مكاتب العمل، لكن هذه المنطقة هي إحدى المناطق القليلة التي ليس بها مكتب للعمل. ويكلف استخدام الإنترنت لمدة ساعة دينارين..... ويتكبد المرء 10 دنانير لمجرد التسجيل في مكتب العمل". أحد الخريجين العاطلين، سيدي مخلوف، ولاية مدنين

ويرى كثيرون أن عمليات التعيين لا تتسم بالإنصاف، خاصة فيما يتعلق بوظائف القطاع العمومي. ورفضت مجموعات التركيز في نقاشاتها النوعية فكرة مسابقات العمل، التي تُعد الأسلوب الرسمي للتعيين، لأنها مسابقات صورية. وأُعتبرت العوامل التالية، ضمن جملة عوامل أخرى، من الممارسات الشائعة في التأثير على نتائج عملية التعيين،

الشكل 3-11. الصعوبات الرئيسية أمام الحصول على فرص العمل - الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012؛ 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. ونظرا للسماح بإعطاء أكثر من إجابة، فإن مجموع النسب لا يساوي 100 في المائة.

على التعليم الثانوي. بوجه خاص، أعواما طويلة في البحث عن عمل. وللمضي قدما، لا بد وأن يكون إدماج هؤلاء الشباب الساخطين (الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) في سوق العمل، الذي تحركه إلى حد كبير التباينات الجهوية والعلاقات الشخصية والأعراف التقليدية والأفضليات الأسرية، أحد شواغل السياسات المحورية لتعزيز سير البلاد نحو النمو والاستقرار الاقتصادي المستدام اجتماعياً. وستلقي الفصول التالية الضوء على التدابير الواجب مراعاتها للحد من الإقصاء بين فئات الشباب الأشد تأثراً به.

بدلاً من الاعتماد على مكاتب العمل للحصول على معلومات عن الوظائف المتاحة، يستخدم معظم الشباب شبكات اجتماعية غير رسمية للبحث عن عمل. ولا يعتمد سوى 31 في المائة من الشباب الريفي و44.8 في المائة من الشباب الحضري على مكتب العمل للحصول على معلومات عن الوظائف الجديدة. وبدلاً من ذلك، يستمد أكثر من ثلثي الشباب في الريف (67.2 في المائة) ونحو نصف الشباب في الحضر (42.3 في المائة) معلوماتهم عن الوظائف المتاحة من الشبكات والعلاقات الشخصية (انظر الشكل 3-12). ويسبب ذلك تفاوتاً كبيراً في المعلومات يؤدي إلى عدم معرفة العديد من الشباب المؤهلين بالوظائف المتاحة. وهو ما يسهم بدوره في طول فترات البطالة وقلّة عمليات الإلحاق بالعمل.

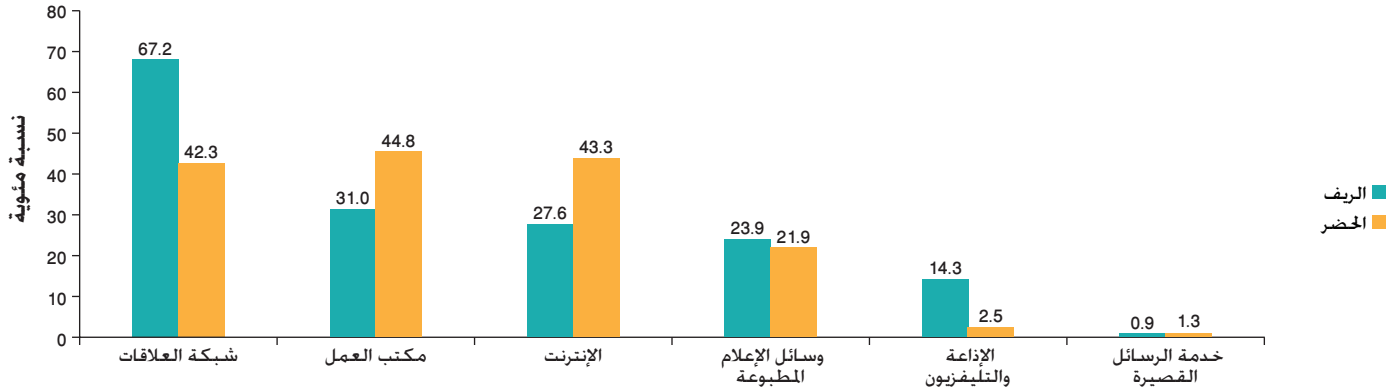
أصبحت شبكة الإنترنت في أوساط الشباب التونسي ثاني أهم مصدر للمعلومات عن الوظائف المتاحة، وفي المناطق الحضرية، يستخدم 43.3 في المائة من الشباب الإنترنت للبحث عن وظائف. مقارنةً بنسبة لا تزال أقل بكثير وهي 27.6 في المائة في المناطق الريفية (انظر الشكل 3-12). وقد تجاوزت الإنترنت الوسائل التقليدية، كالتلفاز والراديو حيث بلغت 14.3 في المائة بين شباب الريف، و 2.5 في المائة بين شباب الحضر. وقد تجاوزت الصحف حيث بلغت 23.9 في المائة بين شباب الريف، و 21.9 بين شباب الحضر. ومع ذلك، هناك الكثير من الشباب التونسي لا يتاح لهم استخدام الإنترنت.

شديداً على قرارات التعيين في العديد من مؤسسات القطاع الخاص. بما في ذلك البنوك والمصانع. وهذه السمة لا تقتصر على المنطقة الداخلية فحسب. تتحدث طالبة من زغوان، التي تبعد 15 كيلومتراً فقط عن مدينة تونس، عن مصنع تم إنشاؤه هناك قائلة:

"لا يقومون مطلقاً بتوظيف أشخاص من هنا. بل يوظفون أشخاصاً من مدينة تونس أو سوسة، لأن الرؤساء وأساتذة الجامعة ليسوا من هنا. ويقوم الجميع بتوظيف الأشخاص الذين يعرفونهم". طالبة، زغوان (المنطقة الساحلية في تونس)

يمثل الافتقار إلى العلاقات الشخصية أحد العوائق الأساسية التي تواجه الشباب التونسي الباحث عن عمل، بالإضافة إلى الفرص المتاحة بوجه عام. وعند سؤال الشباب التونسي عن أهم عائقين أمام الحصول على عمل، جاءت قلة الفرص المتاحة والافتقار إلى العلاقات في أعلى القائمة سواء في الريف أو الحضر (انظر الشكل 3-11). ومن العوامل الأخرى المهمة التي تكررت الإشارة إليها قلة الإمكانيات المادية والمؤهلات، وهما عاملان متشابكان يخلقان مستويات متعددة من المعوقات. كما أشار المشاركون في لقاءات مجموعات التركيز إلى حلقة مفرغة: صعوبة دخول سوق العمل للافتقار إلى الخبرة العملية، خاصةً في القطاع الخاص. بعد مرور ثلاث سنوات على بداية الثورة، لا تزال الحكومة التونسية تواجه التحديات الهائلة المتعلقة بزيادة قدرة الشباب على الحصول على فرص العمل بطريقة شاملة تتخطى الفوارق المكانية وتراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. وينظر الشباب التونسي إلى شبكات العلاقات غير الرسمية وغيرها من الممارسات الجائرة على أنها معوقات أمام الوصول إلى الوظائف القليلة المتاحة. ويقضي الشباب التونسي الذين ينحدرون من أسر معيشية فقيرة والمحرومون الذين لم يحصلوا

الشكل 3-12. مصادر المعلومات الخاصة بفرص العمل - الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. ونظرا للسماح بإعطاء أكثر من إجابة، فإن مجموع النسب المئوية لا يساوي 100 في المائة.

- تشير هذه النتائج إلى الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية على التوالي ولا تمثل المهاجرين.
- يعرض الجدول نتائج نموذج برويت للانقطاع المبكر عن الدراسة ويؤكد بقدر كبير النتائج الواردة أيضاً بشأن مستوى التحصيل العلمي إجمالاً. وكما ذكر آنفاً، فإن المعاملات ذات الدلالة الإحصائية الكبيرة والقوية للغاية تجعل من المعقول أن يلعب ثراء الأسرة دوراً سببياً قوياً في تحديد النواحي التعليمية. وتمت أعلاه الإشارة إلى بعض الأسباب المؤدية لذلك.
- لا تشمل العينة الريفية ما يكفي من الخريجين الجامعيين لعقد مقارنة مجدية.
- كشفت دراسة أجراها المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية أن هناك نسبة لا بأس بها من طلاب الصفين السابع والثامن لا يمكنها قراءة أو كتابة اللغة العربية أو الفرنسية، وذلك في أعقاب إلغاء تطبيق إعادة السنوات في عام 1996.
- رسمياً، العربية هي اللغة التي يتم التدريس بها على مستوى التعليم الأساسي. ويتم تدريس الفرنسية بوصفها لغة أجنبية. وأصبحت الفرنسية هي اللغة التي تُدرّس بها المواد التقنية والعلمية ومواد الرياضيات، في حين تُدرّس بقية المقررات باللغة العربية. لكن مجموعات التركيز تشير إلى أن الرياضيات وبعض المواد العلمية يجري تدريسها باللغة العربية في المدارس بمختلف أنحاء البلاد.
- انظر المرفق الأول للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن نتائج مسح الانتقال من الدراسة إلى العمل لعام 2013.

خاصة الشباب المحرومين والشبان والشابات في المناطق الريفية. وهناك تقنيات بديلة، مثل خدمة الرسائل القصيرة التي توفرها مبادرات للقطاعات العام والخاص، يمكنها الوصول إلى أعداد أكبر بكثير من الشباب التونسي. ومع ذلك، لا يزال معدل الاشتراك الحالي في خدمة الرسائل القصيرة للإبلاغ عن الوظائف الجديدة منخفضاً للغاية بين الشباب - 0.9 في المائة في المناطق الريفية، و 1.3 في المائة في المناطق الحضرية.

ملاحظات

- معدلات التحصيل العلمي هذه أفضل مما هي عليه بين الأجيال الأكبر سناً. فنسبة التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 59 عاماً ويقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب ولم يتموا تعليمهم الثانوي تبلغ 91.7 في المائة (الذكور) و 98.3 في المائة (الإناث) في المناطق الريفية، مقابل 71.3 في المائة (الذكور) و 80.9 في المائة (الإناث) في المناطق الحضرية (انظر المرفق الثالث، الشكلين 1-3 و 2-3).
- لم يسجل الاستقصاء ما يكفي من شباب الريف الحاصلين على مؤهلات جامعية لتقديم بيانات موثوقة عن نسبتهم.

الفصل 4.

الفرص الاقتصادية



"سواء كنت فتاة أو فتى، ستقولين أو ستقول لنفسك: الشيء ذاته، بعد قضاء كل هذه السنوات في الدراسة والتضحية، ينتهي بك الحال إلى البقاء في المنزل. حتى وإن حاولت العمل في وظيفة غير مناسبة، فإن ذلك سيؤثر عليك نفسياً... هذه الحياة لم تعد مرضية لك. كان يجب العيش في ظروف أحسن وبيئة أفضل".
إحدى الخريجات العاطلات، ولاية تطاوين (جنوب تونس)

بالمناطق الحضرية). تليها المنطقة الجنوبية (53.6 في المائة بالمناطق الريفية و60.3 في المائة بالمناطق الحضرية) والمنطقة الداخلية (48.9 في المائة بالمناطق الريفية و56.6 في المائة بالمناطق الحضرية). وإجمالاً، يمثل العاطلون عن العمل ما يتراوح بين ثلث ونصف مجموع الشباب الذين يمكنهم مبدئياً العمل، مما يعني إهدار قدر كبير من الناتج الاقتصادي.
وتتوقف فرص الشباب في الحصول على عمل على الخلفية الأسرية في المقام الأول. ويشير تحليل علاقة الانحدار إلى أن المستوى التعليمي للأبوين يكون أكثر أهمية من تعليم الشاب نفسه في تحديد فرصه في الحصول على عمل. في حين يلعب ثراء الأسرة على ما يبدو دوراً قوياً كذلك (انظر المرفق 4، الجدول 4-1).³ ويشير ذلك إلى أن العوامل التي لا يمكن تثبيتها مباشرةً في تحليل علاقة الانحدار، مثل علاقات الأسرة ونوعية التعليم اللتين ترتبطان على الأرجح بالمستوى التعليمي للأبوين، تلعب أدواراً مهمة في إيجاد فرص عمل للشباب.

الإقصاء الجهوي

"طور [الرئيس] بورقيبة منطقة المنستير، وطور [الرئيس] بن علي منطقة سوسة، لكنهما نسيًا المناطق الداخلية. يجب على الدولة التعامل مع المناطق بإنصاف. وبالنظر إلى معدل البطالة في سيدي بوزيد الذي يعادل ضعف معدلها في سوسة، فإنه يجب على الدولة إيقاف الاستثمار في سوسة حتى تلحق بها بقية المناطق. عندها سيكون الجميع سعداء. وباتخاذ هذه الإجراءات، يمكن تحقيق المساواة بين المناطق". أحد الخريجين العاطلين عن العمل، سيدي بوزيد

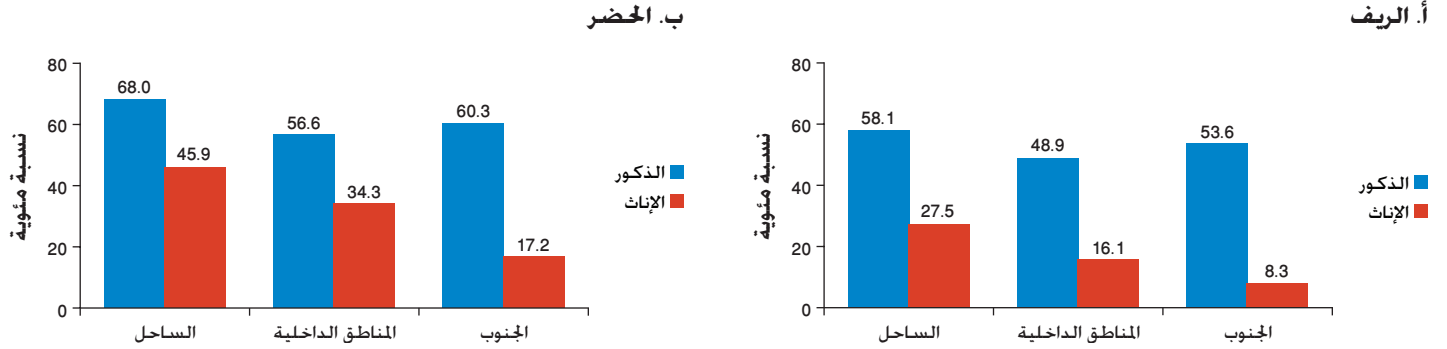
وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الفجوة المكانية في نواتج سوق العمل (البنك الدولي 2013ب)، يواجه الشباب التونسي صعوبات في العثور على فرص عمل. لاسيما في المنطقتين الداخلية والجنوبية. وفي واقع الأمر، كان من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة 2011 التهميش المكاني والاقتصادي والسياسي للمجتمع في أنحاء من البلاد لصالح المنطقة

يسلط هذا الفصل الضوء على الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والشبان التونسيين ويعرض حالة التشغيل وتنظيم مشاريع العمل الحر في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وتؤكد النتائج وجود تباينات كبيرة بين المناطق وبين الجنسين في فرص تشغيل الشباب، وهو ما تم توثيقه أيضاً في دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً عن نواتج سوق العمل في تونس (البنك الدولي 2013ب). ويتم عرض معظم فرص العمل بدون عقود مكتوبة، مما يوفر قدراً محدوداً من الأمن الوظيفي وإمكانية ضئيلة للاستفادة من الضمان الاجتماعي.¹ وينتهي هذا الفصل بجزء منفصل عن العمل الحر يبرز الإمكانيات الكبيرة للشباب التونسي في مجال العمل الحر. مع التطرق أيضاً إلى مناقشة محدودة القدرة على الحصول على التمويل وآثار اللوائح التنظيمية المفترضة على الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

1-4 فرص العمل

على الرغم من تبني سياسات معنية بالمساواة بين الجنسين في تونس، فإن عدد الشابات التونسيات العاملات ضئيل للغاية. فهناك أقل من واحدة من بين كل خمس شابات في الريف التونسي (18.5 في المائة) وأقل من اثنتين من بين كل خمس شابات في الحضر التونسي (39.8 في المائة) لديها وظيفة.² وبين أوساط الشباب التونسيين الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، تكون معدلات التشغيل بين النساء أدنى بكثير منها بين الرجال (انظر الشكل 4-1). وتنخفض معدلات عمل المرأة بوجه خاص في المنطقة الجنوبية (8.3 في المائة بالمناطق الريفية و17.2 في المائة بالمناطق الحضرية) والمنطقة الداخلية (16.1 في المائة بالمناطق الريفية و34.3 في المائة بالمناطق الحضرية). مقارنةً بمعدلات عمل الشابات في المنطقة الساحلية (27.5 في المائة بالمناطق الريفية و45.9 في المائة بالمناطق الحضرية). وبوجه عام، تنخفض معدلات تشغيل الشباب انخفاضاً كبيراً حتى في المنطقة الساحلية (58.1 في المائة بالمناطق الريفية و68 في المائة

الشكل 4-1. تشغيل الشباب التونسيين



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ. ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب الملحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

(24.6 في المائة) أو إلى مدن أخرى (31.7 في المائة) أو إلى خارج البلاد (15.3 في المائة). في حين انتقل ما يزيد قليلا على ربع (28.4 في المائة) المهاجرين الذكور المنحدرين من أسر معيشية فقيرة إلى مكان آخر بالريف (انظر الشكل 2-4). وعلى النقيض من ذلك، يهاجر عدد قليل نسبيا من الشابات إلى مدينة تونس الكبرى (16.7 في المائة) أو إلى بلدات أخرى (32.2 في المائة) أو إلى الخارج (2.4 في المائة). كما انتقل نحو نصف مجموع الشابات المهاجرات إلى مناطق ريفية أخرى (48.8 في المائة).

يتنافس الشباب العاطلون على الوظائف المحدودة المتاحة. ويُنظر أحيانا إلى المهاجرين من الريف على أنهم يتسببون في تقليل الأجور المتدنية بالفعل للعمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية التونسية.

"من يأتون من المناطق الريفية يكونون مستعدين للعمل بأجور متدنية. وبينما يغزو المهاجرون مدينة تونس. تكون المناطق الأخرى من البلاد خالية. ولا يستطيع سكان مدينة تونس العثور على عمل. لذلك، أعتقد أنه يجب أن تكون هناك تأشيرة للعيش في المدينة بحيث لا يتكدس الشباب بها. فلم يعد هناك مكان لأحد في مدينة تونس". أحد العاملين في القطاع غير الرسمي. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

إقصاء المرأة

لا يزال الإقصاء القائم على نوع الجنس يمثل تحديا جسيما أمام الشابات التونسيات اللاتي يسعين للانضمام إلى القوى العاملة. وقد أحرزت تونس تقدما رائعا على صعيد سد الفجوات بين الجنسين في نواتج التعليم والرعاية الصحية. لكن الاستثمارات في التنمية البشرية لم تُترجم بعد إلى ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية.⁶ ويُتاح استخدام العديد من الأساليب الثابتة لفهم التمييز السائد ضد المرأة فهما أفضل. من بينها التجارب والتصورات التي يتم الإبلاغ بها

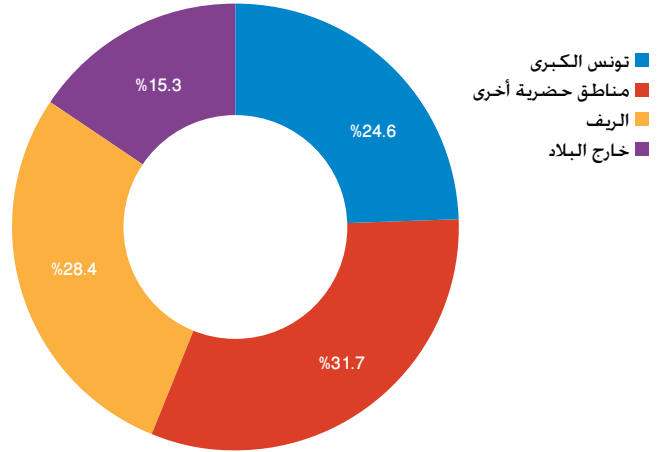
الساحلية (العايب 2011).⁴ ويرى خليل أُجْرى مؤخرا أن الانتفاضات انتشرت بين المجتمعات المحلية المهمشة في مختلف أرجاء البلاد فيما أُطلق عليه اسم "القرب الاجتماعي والاقتصادي" وليس القرب الجغرافي (Egel and Garbouj 2013).

تعزز هجرة الشباب التباينات القائمة بين المناطق والانقسامات بين الحضر والريف. وتُحرم هجرة الشباب المناطق الريفية ما لديها من أيدٍ عاملة محدودة من الشباب ذوي المهارات وتزوّد في الوقت ذاته الضواحي الفقيرة بالتنامية في المناطق الحضرية التونسية. وفي الواقع، تزيد الهجرة من عجز المناطق الريفية الداخلية عن التحول إلى نموذج اقتصادي مرتفع الإنتاجية. وفي هذه الدائرة المفرغة، يرى شباب المناطق الداخلية أنفسهم ضحايا للإهمال والتحيز الجهوي. وتزيد هجرة الشباب كذلك من الضغوط الاجتماعية في المناطق الحضرية التي تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة بسرعة من العمال الشباب من غير ذوي المهارات. ويهاجر الشباب التونسي ليس فقط من أجل البحث عن العمل، بل للخلاص أيضا من الضغوط الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية. مما يؤجل اتخاذ الكثير من القرارات الحياتية المهمة ويزيد بدوره الشعور بالإحباط بين الشبان والشابات. ويرى كثيرون أن الهجرة تجربة مأساوية يغترب فيها المرء عن أسرته ومجتمعه. ويصف كثير من الشباب مغادرة المنزل والحرمان من المساندة الوجدانية والمادية للأسرة والأصدقاء والجيران ورفقاء المقهى بالنسبة للمناطق الحضرية، بأنها تضحية "حيث لا يهتم بشأنك أحد". وليست مغامرة.

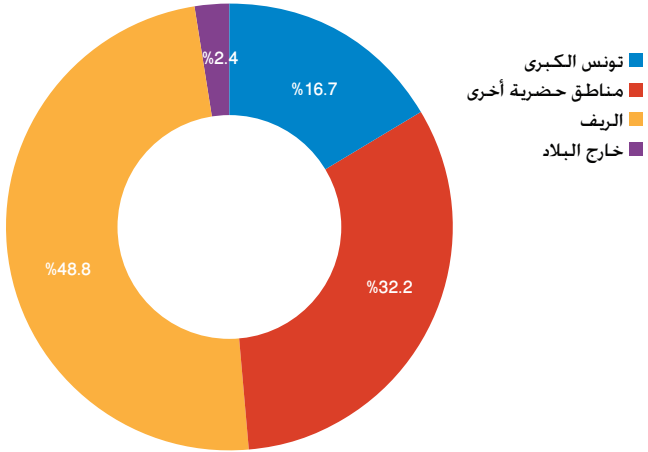
لا يزال شباب الريف ينتقلون إلى المدن سعياً للهروب من الأوضاع القائمة في المناطق الريفية، رغم نقص الوظائف الجيدة في المناطق الحضرية. وأفاد نحو 92.2 في المائة من الأسر المعيشية الريفية أن أفرادا من أقرب أقاربهم هاجروا إلى الحضر. معظمهم من شباب في الريف. ولا تزال الهجرة من الريف إلى الحضر تمثل سبيلا مهما لشباب الريف لاسيما الشبان. وقد انتقل نحو ربع المهاجرين إلى مدينة تونس الكبرى

الشكل 2-4. مقاصد المهاجرين من الريف حسب نوع الجنس

أ. الذكور



ب. الإناث



المصدر: البنك الدولي، 2012.

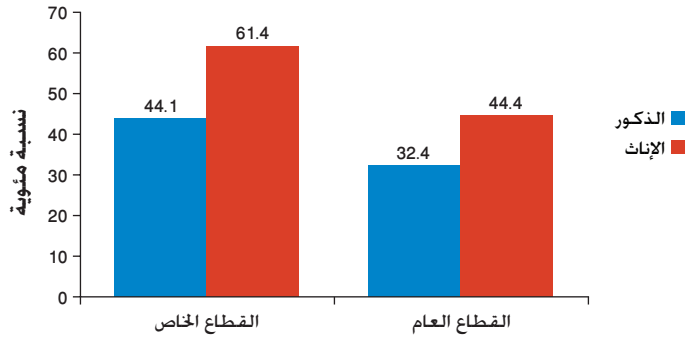
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع المهاجرين الحاليين الذين لديهم أشقاء شباب في الريف.

لاشك أن التمييز ضد المرأة في سوق العمل يضر بمشاركة الإناث في القوى العاملة وعلى الإمكانيات الإنمائية لتونس. وكما يشير تقرير عن التنمية في العالم 2012، فإن "المساواة بين الجنسين اقتصاد يتسم بالحنكة والبراعة" وعنصر مهم للتنمية (البنك الدولي 2011). وحقائق المساواة بين النساء والرجال في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والموجودات يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية. وتُظهر الأبحاث النوعية أن الكثير من الشبان يعتقدون أن عمل المرأة يكون أقل أهمية من عمل الرجل لأنه يُنظر عادةً إلى الرجل على أنه العائل للأسرة. لكنه بات ضرورياً وعلى نحو متزايد وجود مصدرين للدخل لإعالة الأسرة. كما أن قدرة الشابات على العمل يمكن أن تكون إحدى المميزات لهن. وقد علق إحدى الخريجات على ذلك بقولها:

"لا يبحث الرجال اليوم عن ربة منزل، بل يفضلون المرأة التي تعمل وتجلب لهم المال. وهم محقون في ذلك". إحدى الخريجات العاطلات عن العمل.
مدينة تونس

ذاتياً و تحليل علاقة الانحدار المتعلق بالأجور (انظر المرفق 4، الجدول 4-2). ويعرض الشكل 3-4 تصورات الشباب والنشابات في الريف بشأن التمييز ضد المرأة في سوق العمل⁷. وأفاد نحو ثلثي المشاركات في الاستقصاء (61.4 في المائة) أن النساء يتعرضن للتمييز عندما يبحثن عن عمل في القطاع الخاص. وترى نسبة أقل، لكنها تظل كبيرة (44.4 في المائة)، أنه يتم التمييز بين الجنسين في القطاع العام. كما توافق نسبة كبيرة من الشبان على وجود تمييز ضد تشغيل النساء: 44.1 في المائة في القطاع الخاص و32.4 في المائة في القطاع العام.

الشكل 3-4. التمييز المتصور بين الجنسين في القطاع الخاص مقابل القطاع العام في الريف



المصدر: البنك الدولي، 2012.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب في الريف.

"لقد شجعنا آباؤنا على الدراسة والعمل. لكن ذلك يكون دائما ضمن حدود معينة لا يمكننا تجاوزها. إنها مسألة تتعلق بالعقلية. فالناس هنا يعتقدون أن الفتاة يمكنها العمل معلمة أو ممرضة. فهما مهنتان جديرتان بالاحترام والافتخار. أنا غير مسموح لي بالعمل إلا معلمة ولا شيء غير ذلك. ولا يمكنني العمل مرشدة سياحية أو في مصنع أو أي شيء آخر والأسوأ هو أن مكان عملي يجب أن يكون في جنوب تونس. ولا يمكنني حتى أن أحلم بالعمل في مكان بعيد عن المنطقة التي أعيش بها". إحدى الخريجات. ولاية مدنين (جنوب تونس)

ومع ذلك، تدفع الاحتياجات الاقتصادية للأسر نسبة كبيرة من الشباب في المنطقتين الداخلية والجنوبية إلى العمل. وتعمل هؤلاء الشباب عادة في المصانع في مدن ساحلية. مثل صفاقس. حيث يعيشون في مساكن مشتركة مع غيرهم. وفي هذه الحالة. تكون هناك مفاضلة: بين الأعراف التي تحكم نوع العمل الذي يُعتبر مناسباً لخريج الجامعة من ناحية

ولا تزال المخاوف الأسرية بشأن سلامة المرأة ووضعها في المجتمع قد من مشاركة الشباب في سوق العمل. وتتاح للنساء خيارات أقل للعمل خارج المنزل. لاسيما في المنطقة الجنوبية. نظرا لانعدام تنوع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل المحدودة التي تُعتبر ملائمة للشابات في نظر أسرهن. وتُظهر البيانات النوعية أن الأعراف الاجتماعية ما تزال قد من قدرة الشباب على الانتقال للحصول على عمل (انظر الإطار 1-4 عن تكوين الأسرة). ولا تسمح بعض الأسر للشابات بالعيش بعيداً عن المنزل إلا إذا كانت الوظيفة مقبولة اجتماعياً وتزيد من فرصهن في الزواج. أي أن يكون العمل مناسباً لتدريبهن ويُفضل أن يكون في القطاع العام. وأفادت بعض الشباب المشاركات في الاستقصاء أن البقاء في مناطقهن الأصلية قد يُرى على أنه فرض وليس طموحاً. فبخلاف الشبان. لا يمكنهن العمل في الوظائف "المؤقتة" قصيرة الأجل التي قد تؤدي إلى اكتساب بعض المهارات المهمة. ونظراً لندرة الوظائف التي تُعتبر ملائمة. يمكن أن تظل الخريجات عاطلات عن العمل لسنوات بانتظار انتقالهن المفترض إلى بيوت أزواجهن.

الإطار 1-4. تكوين الأسرة

ترى بعض شرائح المجتمع التونسي أن الحصول على مؤهل من إحدى مؤسسات التعليم العالي يُعد عبئاً من جوانب عديدة. خاصةً فيما بين الشباب. فمبادرة هؤلاء الشباب ومُجاهدتهن الدراسي يتحولان بقوة إلى قيود عليهن لأن الرجال قد ينظرون إلى الخريجات على أنهن أكثر استقلالية مما يجب أن يكن عليه في ظل ثقافة يهيمن عليها الرجال. وبالتالي يعتبرونهن غير مناسبات للزواج. علاوة على ذلك. إذا لم تستفد الشابة بهذا المؤهل في الحصول على عمل. فإنها تجد نفسها مرغمة على العودة إلى المنزل لتعيش- في بعض الحالات- حياة منعزلة في الغالب. لاسيما في المناطق الداخلية وفي الجنوب. كما يؤثر القطاع الذي تعمل به المرأة تأثيراً كبيراً في تحديد ما إذا كانت لا تزال مناسبة للزواج أم لا. وتسمح الأعراف الاجتماعية السائدة للشابات بأن يعملن في مجال التمريض أو التدريس. لكنها تمنع عملهن في معظم المجالات الأخرى. ورغم ذلك. ترى الشباب التونسيات أن المؤهلات العلمية والمهنية تزيد حظوظهن في الزواج بقدر كبير في ظل الظروف الاقتصادية التي تزيد من صعوبة إعالة الأسرة بالاعتماد على مصدر واحد للدخل. ويشجع الاعتقاد بإمكانية عمل الزوجين بالقدر نفسه بين غير الخريجات اللاتي أعربن عن أهمية المساهمة في دخل الأسرة. وفي هذا الصدد. قالت إحدى الشبابات "إن الحياة صارت أكثر صعوبة هذه الأيام. لذلك. من الضروري أن يعمل كلا الزوجين".

ويؤثر الوضع الوظيفي والمؤهلات العلمية على فرص الزواج للشبان التونسيين كذلك. لكن بطريقة مختلفة. فعلى المستوى الاجتماعي. تفضل الكثير من الأسر تزويج بناتهم من شخص يعمل. بغض النظر عن مؤهله التعليمي. وبالتالي. لا يمتلك الخريجون العاطلون أية ميزة نسبية تُذكر مقارنةً بالعاطلين من غير الخريجين. وقد يؤدي انعدام الوضع الاجتماعي للخريجين العاطلين إلى إثناء من يرغبون في الزواج عن السعي للارتباط خشية أن يتم رفضهم من أسرة العروس أو. وهو الأسوأ. فسح الارتباط مبكراً بسبب طول مدة البطالة والضغط المكثف التي تقع على عاتق الرجل عند التقدم للخطبة.

التونسي. ويعمل أكثر من خمس الشباب الريفي (20.1 في المائة) والحضري (20.9 في المائة) بعقود محددة المدة لا توفر سوى قدر محدود من الأمن الوظيفي⁸. وكما يمكن التنبؤ به، تكون نسبة العمل في القطاع غير الرسمي هي الأعلى بين الشباب في الريف. حيث يعمل أكثر من النصف (51.7 في المائة) بنظام اليومية. وبوجه عام، ففي حين تُظهر هذه النسب انعدام الأمن الوظيفي بين الشباب التونسي، يكون الاستقرار التعاقدى أدنى بكثير بين الأجيال الأكبر سناً لانخفاض نسب العاملين بعقود مفتوحة المدة انخفاضاً كبيراً⁹.

يعمل الشباب التونسي من جميع الفئات في القطاع غير الرسمي. ويشير تحليل علاقة الانحدار إلى أن العمل بالقطاع غير الرسمي لا يرتبط بثراء الأسرة. أي يتساوى الفقير والميسور الحال من الشباب في العمل به. وفي المنطقة الداخلية، يرتفع احتمال عمل الشباب بهذا القطاع في حين ينخفض احتمال العمل به بالنسبة للشباب التونسيين ذوي المؤهلات العليا. وينطبق الشيء ذاته على الشباب اللاتين يكون عملهم بهذا القطاع مقبولاً بدرجة أقل لأسباب اجتماعية وثقافية (انظر المرفق 4، الجدول 4-3).

ويشعر الشباب التونسي بقدر كبير من السخط والاستياء من العمل في القطاع غير الرسمي وما يصاحبه من خطر التعرض

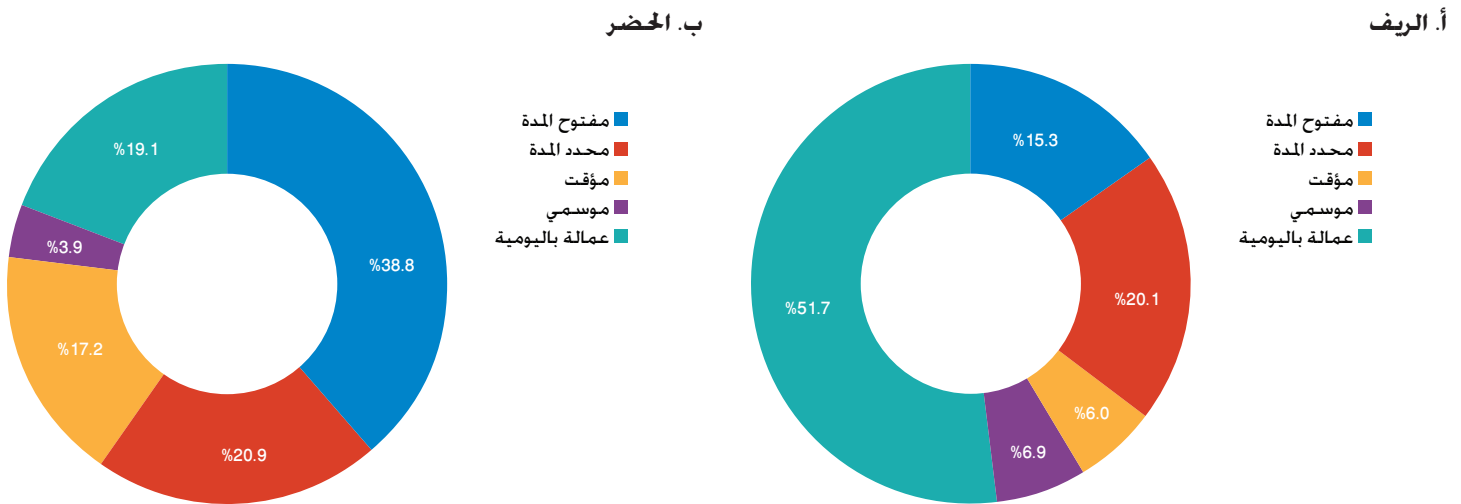
وحاجة الأسرة إلى الدخل ورغبة الشباب في الخلاص من الملل الذي يفرضه المحيط الأسري من ناحية أخرى. وتعليقاً على ذلك، قالت إحدى الخريجات:

"عملت في مصنع لمدة سنة بعد التخرج. وألاحظ أن معظم الخريجين يقومون بالشيء نفسه لأنه لا يمكنهم العثور على عمل مناسب في مجال دراستهم". إحدى الخريجات، صفاقس

العمل في القطاع غير الرسمي

يشيع العمل في القطاع غير الرسمي بين الشباب التونسي: هناك أقل من واحد من بين كل ثلاثة عمال شباب يعمل بعقد رسمي ويحصل على الحماية الاجتماعية. وبموجب اللوائح التنظيمية لسوق العمل في تونس، توفر عقود العمل مفتوحة المدة دون غيرها إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي طويل الأجل. ولا يعمل بعقود مفتوحة المدة سوى 15.3 في المائة من الشباب في الريف و38.8 في المائة من الشباب في الحضر. ويبين الشكل 4-4 أنواع العقود التي يعمل بموجبها الشباب في الريف والحضر. وتعد العقود المؤقتة والموسمية وترتيبات العمل باليومية هي السائدة في سوق العمل بالنسبة للشباب

الشكل 4-4. نوع التعاقد مع الشباب المشتغلين (في الشريحة العمرية 15 – 29 عاماً)



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون، ويستبعد الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

إضافة إلى ذلك، يُعد انخفاض مستوى التعليم أحد الحركات الرئيسية لسوق العمل غير الرسمي. ويظهر تحليل علاقة الانحدار أن العمل في القطاع غير الرسمي يرتبط بشدة بنقص المؤهلات التعليمية في المناطق الريفية (انظر المرفق 4، الجدول 4-3). ومع مراعاة العوامل الفردية، يتبين أن العمل في القطاع غير الرسمي يبرز بصفة خاصة في الولايات الجنوبية.¹² وتبين التقديرات أيضاً أن احتمالية عمل الشباب بعقود غير رسمية تكون أقل. وفي ظل الأعراف الاجتماعية التي تحدد أشكال العمل الملائمة للشباب، يبدو أن انعدام الوظائف بالقطاع الرسمي يمكن أن يؤدي إلى إقصاء الشباب من سوق العمل.

التعليم والوظائف منخفضة المهارات

"ما درست في الجامعة لا علاقة له بما أقوم به الآن في عملي. حتى وإن كان في المجال نفسه بالفعل. فقد حصلنا على الكثير من الدورات النظرية، لكن الجانب العملي كان غير متاح تقريباً. موظفة بأحد البنوك، 28 عاماً، مدينة تونس

إن تاريخ تونس الحديث في تعميم إتاحة التعليم الأساسي على مستوى البلاد مثبِّت للإعجاب بتحقيقها معدلات للإلمام بالقراءة والكتابة تكاد تكون شاملة. وفي عام 2008، بلغت المعدلات الرسمية للإلمام بالقراءة والكتابة 96.1 في المائة بين الشباب و98.2 في المائة بين الشباب على الرغم من أن المعدلات تكون عادةً أقل في المناطق الريفية (اليونيسف 2012).¹³ وبالمثل، ارتفع معدل الالتحاق في التعليم العالي من 6 في المائة فقط عام 1987 إلى 35 في المائة عام 2007، حيث يشارك نحو نصف مليون شاب تونسي حالياً في التعليم العالي (حواس وآخرون، 2012).¹⁴ وقد حدث معظم هذه الزيادة في السنوات الأخيرة عندما - على سبيل المثال - زاد العدد السنوي لخريجي الجامعات بأكثر من الضعف خلال خمس سنوات من 24500 في عام 2001 ليصل إلى 52300 في عام 2006 (Haouas et al، 2012).

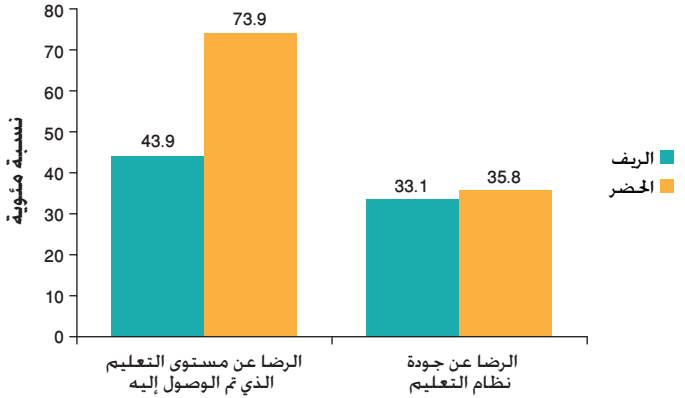
على الرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالجامعات، فإن قطاع التعليم في تونس يعجز عن تلبية احتياجات جيل الشباب وتطلعاتهم. ويتزايد شعور الشباب بالاستياء من المغالاة في كم المعلومات النظرية التي تُدرّس لهم وعدم تأهيلهم لدخول سوق العمل. كما هو حال الشباب في البلدان الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط

للاستغلال. ويؤكد ذلك الشباب والشابات الذين أشاروا على نحو متكرر خلال المقابلات التي أُجريت معهم إلى قصر مدة العقود باعتبارها أحد الجوانب الرئيسية لانعدام الأمن الوظيفي. ويربط الشباب والشابات بين العقود قصيرة الأجل وبين المعاملة الاستغلالية من جانب أصحاب العمل. ولذلك، جاء الحصول على فرص عمل مستقرة بعقود متوسطة أو طويلة الأجل تتيح الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي، ضمن التطلعات المهنية الرئيسية التي أشار الشباب إليها. كما أُشير على نحو متكرر إلى التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي باعتباره الميزة الأهم في أية وظيفة، حتى بين من لا يعملون بعقود رسمية. وينظر كثير من العمال الشباب إلى التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي على أنه وسيلة للحفاظ على الكرامة في مواجهة فقدان الوظائف، فالعمل الذي لا يستوفي هذه المعايير يُعد "عملاً وهمياً" لا يتم الاشتغال به إلا للبقاء على قيد الحياة.

"ليست لدي أهداف فيما يتعلق باختيار العمل. وليس لدي طموح. فأنا أقبل أي عمل أجده. والشيء الأهم بالنسبة لي هو أن يتم تسجيلي بشكل قانوني في نظام الضمان الاجتماعي". أحد العاملين في القطاع غير الرسمي، 21 عاماً، قفصة (جنوب تونس)

وقد يعزى انتشار تشغيل الشباب في القطاع غير الرسمي جزئياً إلى تشوهات سوق العمل، وهو ما يمكن معالجته بالإصلاح. ووفقاً لدراسة أُجريت مؤخراً عن اللوائح التنظيمية لسوق العمل في تونس، يبدو أن هناك عدة عوامل تدفع العمل في القطاع غير الرسمي (البنك الدولي 2013ج). أولها لوائح العمل غير المرنة فيما يتعلق بالعقود مفتوحة المدة والتي تصعب للغاية الفصل من العمل، ما يدفع الشركات إلى استخدام عقود عرفية قصيرة الأجل (البنك الدولي 2013ج)¹⁰ وثانياً، تخلق ضرائب الدخل المرتفعة على الأجور، التي تصل إلى 29 في المائة، حوافز مالية تشجع العاملين وأصحاب العمل على تجنب العقود الرسمية. وثالثاً، يُنظر إلى اشتراكات الضمان الاجتماعي على أنها ضريبة إضافية لأن المدفوعات الفردية لا ترتبط بالمنافع المتعلقة بكل منها (البنك الدولي 2013ج). ولذلك، ندعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات متوازنة في القوانين المنظمة لسوق العمل لأجل توفير قدر أكبر من المرونة للشركات مع القيام في الوقت ذاته بزيادة حماية العاملين من الشباب. وبوجه خاص، يجب تعديل مستحقات وقواعد الفصل المتعلقة بالعقود محددة ومفتوحة المدة بحيث تتوافق مع المعايير الدولية.¹¹

الشكل 4-5. الرضا عن نظام التعليم والتحصيل العلمي



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ.
ملاحظة: يستبعد الشكل كل الشبان المنتهين بالتعليم أو أية برامج تدريبية.

وانتقد الطلاب الحاليون والسابقون، بما في ذلك الخريجون، خصيصاً التوجه النظري المبالغ فيه لمعظم المقررات الدراسية في المدارس والجامعات والتي يرون أنها لا تزودهم بمزيج المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. ولا تقدّم المدارس سوى معلومات ضئيلة للغاية عن سوق العمل وقدرا لا يُذكر من المهارات اللازمة لدخوله. ولا يوفر نظام التعليم مهارات التفكير النقدي والاستنتاج التي يحتاج إليها المهندسون والعلماء (دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام 2007). أو كما قال أحد الخريجين:

"درست في المدرسة الثانوية التقنية في المهديّة. أعتقد أن الدراسة في هذه السنوات الاثنتي عشرة التي قضيناها حتى حصلنا على البكالوريا كانت نظرية أكثر من اللازم، وكان الجانب العملي غير متوفر تقريبا. وحتى الرحلات الدراسية كانت لغرض الاستعراض فقط. ولم يكن المعلمون يفقهون شيئا، وهذا ما اكتشفته لاحقا بعد أن دخلت سوق العمل. وكانت هناك فجوات كثيرة جدا، فلم نحاول قط تطبيق ما تعلمناه".
أحد الطلاب، ولاية المهديّة (وسط شرق تونس)

رغم الشكوى لسنوات من تدني نوعية التعليم، فقد بلغت هذه المشكلة الآن مرحلة حرجة في تونس، ويرى الشباب التونسي أن المدارس أصبحت "أماكن لتخريج العاطلين". ومع أنها تخرّج أعدادا متزايدة من الشباب كل عام، فقد ظهرت ثقافة يتم فيها تقديم المؤهلات العلمية على

وشمال أفريقيا (البنك الدولي 2008). ويعرض هذا القسم آراء الشباب بشأن نظام التعليم الذي يرونه مرادفا لتوليفة من الفصول الدراسية سيئة التجهيز، والمعلمين ضعيفي التدريب، والمناهج الدراسية التي عفا عليها الزمن ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل الحالية، وانعدام تقديم المشورة بشأن الخطوات العملية المطلوبة للحصول على عمل، والفتش في تشجيع روح العمل الحر وتعزيز إمكانات القطاع الخاص (انظر الإطار 2-4 للحصول على نظرة عامة عن نظام التعليم).

يرتبط مستوى التحصيل العلمي ارتباطا قويا بالخلفية الأسرية. ويلعب المستوى التعليمي للأبوين دورا مهما كما هو متوقع. لكن ثراء الأسرة مهم هو الآخر. ويشير تقدير لمستوى التحصيل العلمي إلى أن ثراء الأسرة يلعب دورا مهما في تحديد مستوى التحصيل العلمي (انظر المرفق 4، الجدول 4-4)¹⁵ وقد يُعزى ذلك إلى العلاقة بين ثراء الأسرة ونوعية التعليم بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للأسر منخفضة الدخل للسماح لأبنائها بمواصلة تعليمهم. لكن ذلك قد يُعزى أيضا إلى أهمية العلاقات كما ذُكر آنفا. فالانحدار من أسرة ثرية قد يكون عاملا رئيسيا في التمكن من تحقيق العوائد المحتملة للتعليم العالي.

وعلى الرغم من تحسّن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم، فإن نوعية نظام التعليم وأدائه لا يزالان من أهمّ تحديات السياسة العامة في تونس. ولا تزال محدودية نوعية التعليم، كما تم قياسها بمعايير موضوعية، ومحدودية قدرة الدولة على تقديم التعليم والتدريب لدخول سوق العمل تآنيان في مقدمة مجالات السياسات التي يستوجب معالجتها على نحو ملح. ويرى الشباب أن نوعية التعليم والتدريب وقيمتهم بشأن سوق العمل قد تراجعنا بمرور الوقت.

"عندما اجتازت أُمي امتحانات الصف السادس (المرحلة الابتدائية)، كانت تستطيع تحثّ الفرنسية جيدا. أما الآن، فطلاب الصف السادس لا يمكنهم حتى القراءة. أنا أعطي دروسا خصوصية لطلاب في المرحلة الابتدائية لا يستطيعون حتى كتابة أسمائهم". إحدى الخريجات العاطلات، المهديّة (وسط شرق تونس)

جدر الإشارة إلى أن نحو ثلثي الشباب التونسي غير راضين عن نظام التعليم الوطني. وتنخفض معدلات الرضا انخفاضاً كبيراً بين الشباب في الريف (33.1 في المائة) والحضر (35.8 في المائة) على حد سواء (انظر الشكل 4-5). وتحديداً، لم يكن المشاركون في الاستقصاء من الريف راضين عن مؤهلهم التعليمي. إذ لم يعرب سوى 43.9 في المائة عن رضاهم عن مستواهم التعليمي، وهو ما يعكس المستوى المتوسط لنوعية التعليم في المدارس بالمناطق الريفية. وفي حين تزيد معدلات الرضا في المناطق الحضرية، فإن هناك أكثر من واحد من بين كل أربعة شباب غير راضين عن مؤهلهم التعليمي.

الإطار 4-2: التعليم في تونس

التعليم الأساسي¹ يكون التعليم الأساسي من الصف الدراسي الأول إلى التاسع إلزامياً ويتألف من ست سنوات في المرحلة الابتدائية وثلاث سنوات في المرحلة الإعدادية التي يُشار إليها أيضاً بالمرحلة دون الثانوية أو المتوسطة. وفي نهاية الصف السادس، يجب أن يحصل الطلاب في الامتحانات على أكثر من 50 في المائة من الدرجات لينتقلوا إلى المرحلة المتوسطة. وعادةً، يجب على الكثير من الطلاب إعادة السنة السادسة من التعليم الابتدائي، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات التسرب بعد ست سنوات فقط من التعليم. وفي أوائل التسعينيات، تبيّن على نحو خمس الشباب التونسي إعادة السنة الدراسية السادسة. وعلى الرغم من انخفاض معدل إعادة تدرجياً خلال العشرين عاماً الماضية، فإنه لا يزال مرتفعاً نسبياً (ثمانية في المائة عام 2012) (وزارة التربية 2012)، وقد بلغ المعدل الرسمي للتسرب من المرحلة الابتدائية 12 في المائة عام 2000 و 6 في المائة عام 2009 (البنك الدولي 2009أ). ويُتاح للطلاب الحاصلين على التعليم الابتدائي، الذين يتعذر عليهم الانتقال إلى المرحلة الإعدادية العامة، الفرصة للالتحاق بمدارس إعدادية فنية يمكن أن تؤدي إلى الالتحاق بالمرحلة الثانوية أو برامج التدريب المهني. وفي نهاية السنة التاسعة، حدثت حالات تسرب أخرى لأنه يتعين على الطلاب الحصول على دبلومة إتمام التعليم الأساسي.

التعليم الثانوي² يلزم اجتياز امتحان الصف الدراسي التاسع للالتحاق بالمرحلة الثانوية ومدتها أربع سنوات من الصف العاشر إلى الثالث عشر (10-12 سابقاً). وفي نهاية الصف الحادي عشر، يجب على طلاب المرحلة الثانوية الاختيار بين تسعة مسارات تركز على الدراسات الأكاديمية والمتخصصة. ورغم أن هذه المستويات تستهدف مساعدة الطلاب على إعداد أنفسهم لدخول الجامعة أو الانضمام إلى القوى العاملة، فإن محتوى المقررات مصمم في معظمه لإعداد الطلاب على اجتياز الامتحان النهائي للمرحلة الثانوية. ويجب اجتياز هذا الامتحان للالتحاق بالجامعات الحكومية حيث إنه يكون امتحاناً لإتمام الدراسة الإلزامية ولدخول الجامعة في آن واحد³ وحتى عام 2000، رسب حوالي 60-70 في المائة من طلاب المرحلة الثانوية في الامتحان النهائي سنوياً. وهي نتيجة ترتبط بعدد من العوامل من بينها- على سبيل المثال لا الحصر- ما يرتبط بنظام التعليم ومشاركة الشباب. وقد لوحظ حدوث تحسّن في معدلات النجاح في الشهادة الثانوية (البكالوريا) منذ عام 2000 (من 32 في المائة عام 2000 إلى 64 في المائة عام 2011)، وهو ما يُعزى في الغالب إلى إجراء تغيير في قواعد الامتحان. ويبرز معدل الرسوب حقيقة أن الشباب لم يحصلوا على ما يكفي من المعرفة لتأهيل أنفسهم للحصول على عمل.

التدريب المهني⁴ تُتاح للطلاب ثلاثة أنواع مختلفة من التدريب التقني. ويُعد التدريب التقني الأساسي بديلاً عن التعليم الثانوي ويستمر لعامين⁵. ويتطلب المؤهل التقني المهني قضاء عامين على الأقل في المرحلة الثانوية يليهما عامان في التدريب العملي⁶. ويُتاح المؤهل التقني المهني المتقدم للطلاب المهنيين بإضافة عامين آخرين من الدراسة للوصول إلى المؤهل التقني المتقدم. أي عامين في المرحلة الثانوية بالإضافة إلى أربعة أعوام في التدريب التقني⁷. وبحلول عام 2007، التحق قرابة 10 في المائة من الطلاب التونسيين بأحد برامج التدريب المهني (البنك الدولي 2007ب). التعليم العالي. سارعت تونس إلى توسيع نطاق سبل الحصول على التعليم العالي خلال العقد الماضي، حيث يلتحق بالجامعات حالياً أكثر من 35 في المائة من الشباب التونسي مع إنفاق أكثر من اثنين في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الجامعات الحكومية. وكان نظام التعليم العالي مقسماً إلى ثلاث مراحل مدة كل منها عامان. لكنه تم تعديله مؤخراً ليحاكي النظام الأوروبي والبريطاني في الحصول على البكالوريوس (ثلاثة أعوام) ودرجة الماجستير (عامان) ودرجة الدكتوراه (3-5 أعوام)⁸.

أ. يُشار إليه بالفرنسية باسم التعليم الأساسي.

ب. يُشار إليه بالفرنسية باسم التعليم الثانوي.

ج. يُشار إلى الامتحان بالفرنسية باسم الامتحان الوطني للبكالوريا.

د. شهادة الكفاءة المهنية بالفرنسية.

هـ. المؤهل التقني المهني بالفرنسية.

و. شهادة التقني العالي بالفرنسية.

ز. ليسانس- ماجستير- دكتوراه بالفرنسية.

المصدر: البنك الدولي 2008.

لا تستطيع الحكومة التونسية وحدها التصدي للتحدي المتعلق بتقديم تعليم أفضل. فمن أجل تحسين نوعية التعليم على كافة المستويات، يلزم بذل جهود أكبر لتوحيد صفوف أصحاب المصلحة المعنيين. ويشمل ذلك مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة والمجتمع المدني وواضعي السياسات والمديرين في القطاع العام وأصحاب الأعمال الخاصة، وفوق ذلك الشباب التونسي.

لا يتوفر سوى عدد ضئيل للغاية من الشراكات بين أصحاب العمل والمؤسسات التعليمية. وبالرغم من أن أنظمة التلمذة المهنية الثنائية الشاملة في ألمانيا والنمسا وسويسرا قد ثبتت صعوبة تطبيقها بفاعلية في بلدان أخرى. فإن الأنظمة التعليمية الحديثة في عدة بلدان صناعية تحرس بانتظام على تقديم الخبرة العملية والتدريب الداخلي للطلاب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2012). وللأسف لا تتوفر عوامل التمكين الرئيسية لإقامة تلك الشراكات التي من شأنها تعزيز تقديم تعليم ملائم وذي جودة عالية. وفي هذا الصدد، تبرز ثلاثة مواطن للضعف: (1) المعايير والآليات المستقلة لضمان الجودة. و(2) آليات التمويل. مثل فسائم التدريب المصممة وفقا لاحتياجات الشباب التونسي من مختلف التخصصات في المناطق الريفية والحضرية. و(3) أدوات ضمان شفافية المعلومات والتوفيق بين أصحاب العمل والطلاب أثناء التدريب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2012). وفي ضوء المتطلبات العامة للبيئة التنظيمية والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية المتعددة، تستطيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لعب أدوار مهمة في تنظيم الخدمات التعليمية وخدمات التوفيق باللغة الأهمية أو تقديمها أو الإشراف عليها.

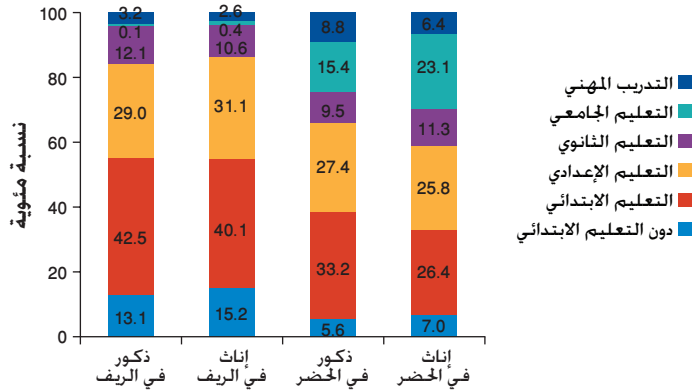
لتوفير فرص عمل كافية للخريجين وغيرهم من الشباب أصحاب المهارات، يحتاج الاقتصاد التونسي إلى خلق المزيد والمزيد من الوظائف في القطاعات منخفضة ومرتفعة المهارات على حد سواء. ويعمل حاليا أغلب التونسيين أصحاب المهارات العالية من حملة الشهادات الثانوية أو المهنية أو الجامعية في وظائف تتطلب مهارات منخفضة. وهي تُعرّف عادة بأنها وظائف في قطاعات محدودة الإنتاجية وامتدنية الأجور نسبيا. وبوجه عام، تعمل معظم الشركات منخفضة الإنتاجية التي توفر أغلب الوظائف منخفضة المهارات في مجالات الزراعة والصناعات الأساسية والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة والإنشاء والتعدين والطاقة وقطاعات كبيرة من صناعة المنسوجات (البنك الدولي 2014). ولا تتطلب معظم الوظائف المتاحة في هذه القطاعات إلا قدرا ضئيلا من التدريب المتخصص وتدرجاً عادةً أجورا متدنية. ويعرض الجدول 4-5 في المرفق الرابع بعض الشواهد الإضافية على العوامل المحددة لمستويات

المهارات (Haouas, Sayre, and Yagoubi, 2012). وتقل قيمة الدرجات العلمية للطلاب بسبب كثرة الأعداد وتراجع مستوى الجودة والمصداقية لديهم. كما تتفاوت جودة التعليم من منطقة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً. وقد استفادت المناطق الحضرية والساحلية من تاريخ من التعليم الاستعماري الفرنسي العربي الذي تفتقر إليه المناطق الريفية والمناطق الداخلية والجبلية. وكان من نتيجة ذلك ظهور "نظام ثنائي أو حتى ثلاثي المستويات". ويعكس نظام التعليم الانقسامات الجيلية والمكانية والاجتماعية في تونس ويزيد من حدتها، لاسيما بعد تزايد هذه الفروق مع ظهور التعليم الخاص وزيادة الرسوم الدراسية والتفاوت فيما بين المناطق. وعلقت طالبة تونسية على نوعية التعليم فيما يخص "التعريب" قائلة:

"أهم شيء أود إلقاء الضوء عليه هو قصة السنوات الثلاث التي أمضيتها في المرحلة الثانوية من الصف السابع إلى الصف التاسع. فقد درست الرياضيات والفيزياء والعلوم باللغة العربية، وكان لدينا أستاذة يدرسون هذه المواد باللغة الفرنسية. وفي رأيي الشخصي، بصفتي واحدة من الطالبات المتفوقات حينها، أعتقد أن المعلم كان مرتبكا [بحيث] لم يستطع توصيل المعلومات كما اعتاد أن يفعل من قبل. ولم أعد قادرة على فهم شرحه لأنه كان باللغة العربية، وتولد لدي انطباع أنه كان قرارا إجباريا. فإذا لم يكن النهج يُدرّس باللغة العربية من البداية ولم يكن الشخص قد سبق له التدريس بها، فإنه لن يستطيع توصيل المعلومات. لذلك فعلى مدار ثلاث سنوات، شعرت أنني أقوم بالترجمة. في التعليم الأساسي، لا تفيد عملية تعريب العلوم سواء الطالب أو الأستاذ لأنها عملية مرهقة". إحدى الطالبات الجامعيات، 26 عاما، سيدي بوزيد

يطالب الشباب بتحسين نوعية التعليم، وهو نفسه مطلب أصحاب الأعمال المحتملين. ويحتاج الكثير من شركات التصنيع إلى أشخاص ذوي مهارات فنية وخليقية، في حين يحتاج قطاع الخدمات إلى شباب يتمتعون بمهارات شخصية (مؤسسة التمويل الدولية 2011). ويبدى الشباب التونسي شكوكا قوية بشأن نوعية المناهج الدراسية ومدى ملاءمتها. وهناك عدد كبير من الشباب مستعدون لإنفاق المزيد في سبيل الحصول على تعليم أفضل لتعزيز فرص حصولهم على عمل. وهذا ما يقوم به البعض بالفعل. ووفقا لأصحاب الأعمال الخاصة، فإن نصف الخريجين على الأقل لا يكونون مؤهلين لدخول سوق العمل عند تعيينهم (مؤسسة التمويل الدولية 2011). وبالتالي، يضطر العديد من أصحاب العمل إلى تقديم قدر كبير من التدريب للموظفين الجدد لضمان جاهزيتهم للعمل.

الشكل 7-4. مستويات التعليم لدى الشباب التونسيين العاملين (الريف مقابل الحضر)

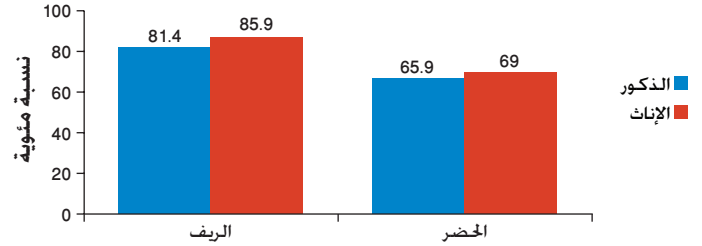


المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ. ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون. بما في ذلك الشباب المشتغلين بالعمل الحر. ويستبعد الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

ولأن معظم الشباب التونسيين العاملين لم يتموا تعليمهم الثانوي، فإن تعزيز مشاركتهم في اقتصاد حديث قائم على العولمة سيظل أحد التحديات. وفي المناطق الريفية، هناك قرابة ثلاثة من بين كل أربعة شباب عاملين (71.5 في المائة) تسربوا من الدراسة قبل إتمام تعليمهم الثانوي. هذا بالإضافة إلى وجود 13.5 في المائة من الشباب الريفيين العاملين لم يتموا تعليمهم الأساسي. من بينهم عدد كبير لم يلتحق بأية مدرسة على الإطلاق (انظر الشكل 4-7). وبالمثل، نجد أن أكثر من نصف مجموع الشباب العاملين في المناطق الحضرية لم يحصلوا على الشهادة الثانوية (57.6 في المائة). بالإضافة إلى 6.1 في المائة لم يحصلوا على أي قدر من التعليم. لكن الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة يوفر وظائف تتطلب مهارات وأفراد لديهم القدرة على ابتكار منتجات فنية معقدة استناداً إلى المعرفة والابتكار الخلاق.

إن الاقتصاد التونسي يفتقر إلى المقومات اللازمة لتحقيق النمو في المستقبل¹⁹ ونظراً لنقص فرص العمل عالية الإنتاجية في تونس. فإن الطلب على العمالة من ذوي المهارات يكون ضعيفاً. وبالتالي، تتسرب أعداد كبيرة من الشباب التونسي من الدراسة لأن الاستثمار في التعليم لا يعود بالكثير. وعلى المدى القريب، قد يجد الشباب التونسي مسوغاً منطقياً للتسرب من الدراسة حتى قبل إتمام المرحلة الثانوية. أما على المدى المتوسط، فإن كثرة أعداد الشباب عديمي المهارات تعكس قصوراً حاداً في الاستثمارات الوطنية في تنمية رأس المال البشري. ما يؤثر في الأفراد وفي إمكانات البلاد على المدى البعيد. وسيجد الشبان والشابات عديمي

الشكل رقم 6-4. تشغيل الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ. ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون. ويستبعد الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الأجور. كما يبرز معدلات تشغيل الشباب في القطاعات التي تتميز بوجود الشركات منخفضة الإنتاجية.

تعمل الغالبية العظمى من الشباب التونسي العامل (82.5 في المائة بالمناطق الريفية و67 في المائة بالمناطق الحضرية) في قطاعات محدودة الإنتاجية.¹⁶ ويبيّن الشكل 4-6 نسبة الوظائف التي يشغلها الشباب التونسي (الفئة العمرية 15-29 عاماً) في قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى حد كبير. وتعمل الشابات على الأرجح في هذه القطاعات منخفضة الإنتاجية: 69 في المائة بالمناطق الحضرية و85.9 في المائة بالمناطق الريفية. لكن وضع الشبان أفضل قليلاً، إذ يعمل 65.9 في المائة من الشبان بالمناطق الحضرية و81.4 في المائة بالمناطق الريفية في هذه القطاعات. ويزيد بوجه خاص احتمال عمل الشابات بالمناطق الحضرية (69 في المائة) في القطاعات منخفضة الإنتاجية مقارنةً بالسيدات الأكبر سناً في المناطق الحضرية (58 في المائة)، في حين تتساوى النسب بين الفئات العمرية المختلفة للرجال في المناطق الحضرية.¹⁷

لا يوفر الاقتصاد التونسي، بناءً على نموذج الاقتصاد منخفض المهارات، القدر الكافي من الوظائف عالية المهارات للخريجين الشباب (البنك الدولي، 2014). وتستمر الشركات في تشغيل الشباب عديمي المهارات رغم وجود أعداد كبيرة من الشباب الخريجين الذين يبحثون عن عمل. وفي المناطق الحضرية، يمثل الشباب عديمي المهارات 59.6 في المائة من مجموع الشباب العامل¹⁸ وترتفع النسبة أكثر في المناطق الريفية لتبلغ 83.7 في المائة. ويعكس الغياب الفعلي لحملة الشهادات الثانوية والجامعية بين الشباب العامل هيمنة الوظائف منخفضة المهارات التي يوفرها الاقتصاد التونسي. كما أن ندرة الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تفسر الصعوبات الكبيرة التي يواجهها خريجو الجامعات أثناء بحثهم عن عمل مناسب.

المناطق الحضرية (انظر الشكل 4-8).²⁰ وترتفع مستويات البطالة المقنعة قليلاً بين النساء. ما يشير إلى أن عمل الشباب بدوام جزئي ناتج عن أوضاع سوق العمل، وليس باختيارهن. وتتوفر أعلى معدلات البطالة المقنعة بين الشباب في المناطق الحضرية بالجنوب (84.8 في المائة). كما أن بالمنطقة الداخلية أعلى نسبة للشبان العاطلين جزئياً في المناطق الحضرية (74.6 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، تكاد تنعدم البطالة المقنعة في المناطق الريفية حيث لا يعمل سوى 7.6 في المائة من الشبان و7.4 في المائة من الشابات لست ساعات أو أقل يومياً.

تشغيل الشباب حسب القطاعات

يوفر القطاع العمومي عدداً ضئيلاً نسبياً من الوظائف للشباب التونسي. حيث لا يعمل بهذا القطاع سوى 6.8 في المائة من الشباب العاملين في الريف و 12.4 في المائة في الحضر. وتعارض هذه النسب المثوية المنخفضة مع تصور أن الشباب التونسيين يختارون البقاء عاطلين بانتظار الحصول على وظائف في القطاع العمومي. وفي واقع الأمر، انخفضت نسبة الشباب الذين يريدون العمل في القطاع العمومي انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية من حوالي 46 في المائة²¹ عام 2009 إلى أقل من 5 في المائة²² عام 2012. ويبدو أن ذلك يعكس تحوّلاً في الفهم بين الشباب التونسي حيث باتوا يرون أن القطاع العمومي، رغم توفيره الأمن الوظيفي، لم يعد جذاباً كما كان في السابق. ولم يعد القطاع العمومي يهيمن على تطلعات الشباب العاطلين. إذ لا يعمل به الآن سوى واحد من بين كل عشرة من الشباب التونسيين العاملين. بما في ذلك المعلمون والأطباء والمرضون.

ولا يزال قطاع الزراعة يمثل أحد قطاعات التشغيل الرئيسية للشباب التونسي في المناطق الريفية حيث يوفر أكثر من خمس مجموع فرص العمل للشباب في الريف (21.9 في المائة). ولا تزال هذه النسبة متسقة مع البيانات التي تعود لعام 2009 عندما حقق قطاع الزراعة 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ووفر فرص عمل لنسبة بلغت 22 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وساهم في النمو الاقتصادي الكلي بحوالي 5.4 في المائة (مجموعة أكسفورد للأعمال 2009).²³ ومع ذلك، لا يرغب الكثير من الشباب التونسي في العيش والعمل بالريف بالرغم من أن الزراعة تُعد أحد قطاعات التشغيل الرئيسية (انظر الشكل 4-9).²⁴ وتُظهر الأبحاث أن قطاع الخدمات يعمل به أربعة من بين كل خمسة من الشباب التونسيين العاملين في المناطق الحضرية (37.9 في المائة). وفي المناطق الريفية التونسية، تكون معظم الوظائف، بما في ذلك الوظائف غير الرسمية، في قطاع الخدمات الذي يشكل العاملون به 29.7 في المائة من مجموع الشباب العاملين.

ويحظى قطاع الخدمات في تونس بميزة نسبية قوية وإمكانات كبيرة للتصدير، لا سيما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والصحة (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 2010). وتُعد

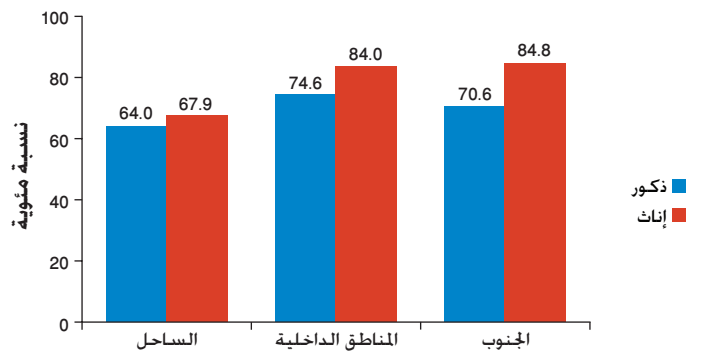
المهارات صعوبة في الاستفادة من النمو الاقتصادي المستقبلي المدفوع بالأنشطة عالية الإنتاجية. وناقش فيما يلي التحدي الناتج عن نقص العمالة الماهرة بزيد من التفصيل.

ونخلص من هذا التحليل برسالة مهمة مفادها أن أية محاولة مستقبلية لإصلاح نظام التعليم يجب أن تركز على شراكة قوية مع القطاع الخاص والشباب أنفسهم. ويتمثل التحدي في أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بالعمل معاً للتصدي لفرض إصلاحات هرمية وحواجز مصنعة أمام التعليم. مع القيام في الوقت ذاته بتقديم أفكار وحلول مبتكرة. والأهم هو الوفاء بالوعود أمام جيل من الشباب. ومع أن وضع تصور كامل لإصلاح التعليم يخرج عن نطاق هذا التقرير. فإن الشباب التونسي يجب أن يلعب دوراً فاعلاً في عملية تحديد التحديات ووضع الحلول ومتابعة الإصلاحات وتنفيذها. مع إمكانية إشراك جهات من القطاع الخاص في تنفيذ مجموعة الحلول.

البطالة المقنعة بين الشباب

تمثل البطالة المقنعة مشكلة كبيرة في المناطق الحضرية التونسية، إذ تؤثر على اثنين من بين كل ثلاثة من الشباب العاملين في الحضر. وتُعرّف البطالة المقنعة بأنها العمل بدوام جزئي حيث يستمر يوم العمل لست ساعات أو أقل. ويُعد ذلك القاعدة بالنسبة لمعظم الشباب العاملين في المناطق الحضرية. وبمقتضى هذا التعريف، تكون نسبة العاطلين جزئياً 65.7 في المائة من مجموع الشبان و70.6 في المائة من مجموع الشابات في

الشكل 4-8. البطالة الجزئية بين الشباب في الحضر

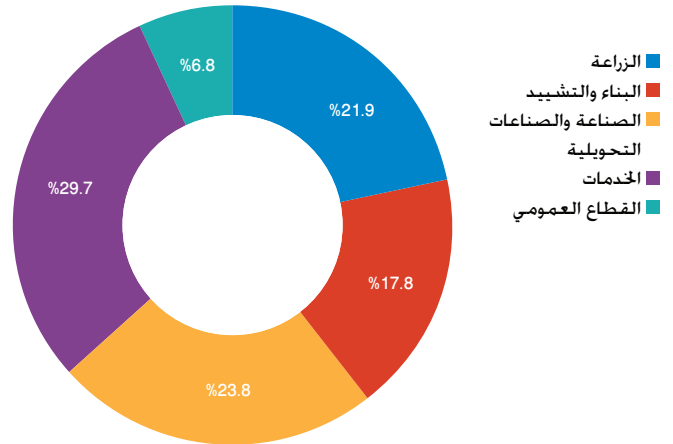


المصدر: البنك الدولي 2012هـ.

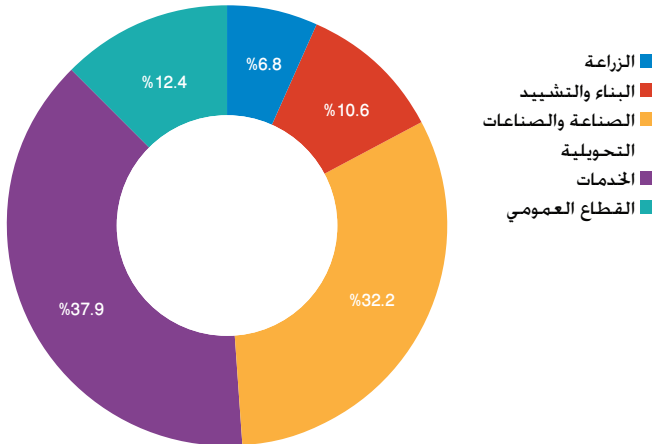
ملاحظة: لا يشير الشكل إلا إلى العاملين من الشباب في المناطق الحضرية مع استثناء الشباب المشتغلين بالعمل الحر. تُعرّف البطالة الجزئية بأنها أيام العمل التي تبلغ فيها ساعات العمل ست ساعات أو أقل. وتُعرّف البطالة المقنعة بأنها العمل لست ساعات أو أقل يومياً.

الشكل 4-9: تشغيل الشباب حسب القطاعات

أ. الريف



ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى العاملين من الشباب مع استثناء الشباب المشتغلين بالعمل الحر. ويشمل قطاع الزراعة الوظائف في صناعة تجهيز المواد الغذائية.

العمومي الكبير في المناطق الحضرية. تُظهر هذه النسب أن الوظائف التي يعمل بها الشباب التونسي أفضل في المتوسط من وظائف آبائهم. ويُظهر تحليل علاقة الانحدار أن القطاعين اللذين يدران أعلى الأجور هما الصناعة والخدمات فضلاً عن القطاع العمومي (المرق 4، الجدول 4-5). وتدر القطاعات التقليدية كثيفة العمالة، مثل الزراعة والإنشاء، أجوراً منخفضة نسبياً، وعادةً يتقاضى الشباب ذوو المهارات الأفضل أجوراً أكبر، في حين يتقاضى الشباب العاملون بعقود غير رسمية أجوراً أقل كما هو حال النساء وصغار السن في المنطقة الداخلية من البلاد.

2-4 العمل الحر

"الفقراء لديهم حق أيضاً في الشراء والبيع". سالم البوعزيزي أخو محمد البوعزيزي، سيدي بوزيد، المنطقة الداخلية، كما ورد في De Soto 2011.

الابتكار وتنظيم مشاريع العمل الحر

تتمتع تونس بوضعية جيدة نسبياً تؤهلها لأن تصبح رائدة في مجال الابتكار وتنظيم مشاريع العمل الحر. شريطة أن تدرك الإمكانيات التي يمتلكها شبابها الطامح من المشتغلين بالعمل الحر (De Soto، 2011: البنك الدولي 2010). ومقارنةً ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُعد مستوى أداء تونس أعلى من المتوسط فيما يتعلق

تجارة الخدمات، خاصةً مع الاتحاد الأوروبي. أحد أكثر القطاعات الواعدة بوصفها مصدراً للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لاسيما للشباب أصحاب المهارات (البنك الدولي 2013أ). وحالياً، يخطط للعمل في قطاع الخدمات أكثر من نصف مجموع الشباب في المناطق الريفية التونسية (52.8 في المائة) وحوالي ثلثي (64.9 في المائة) الشباب في المناطق الحضرية (انظر المرق 4، الشكل 4-4). وقد تضرر قطاع السياحة بشدة خلال مرحلة التحول السياسي الحالية. فالفنادق والمطاعم لا توفر حالياً سوى عدد ضئيل للغاية من الوظائف للشباب (6.9 في المائة بالمناطق الحضرية و5.4 في المائة بالمناطق الريفية)²⁵. ورغم ذلك، فإن قطاع السياحة يتجه نحو التعافي. ويمكن أن توفر الخدمات الجديدة، مثل السياحة البيئية، فرصاً مهمة للشباب في الأماكن غير التقليدية لقضاء العطلات.

ومع ذلك، يعمل جيل الشباب التونسي في قطاعات أكثر إنتاجية من تلك التي يعمل بها آبائهم في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ويعرض الشكل 4-3 في المرق الرابع معدلات التشغيل بين التونسيين الذين في سن العمل (30-59 عاماً) حسب القطاعات: يعمل 32.2 في المائة من التونسيين بالمناطق الريفية في قطاع الزراعة، يليه 22.4 في المائة في قطاع الخدمات، و22 في المائة في قطاع الإنشاء، و12.9 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية، و10.5 في المائة في القطاع العمومي. وفي المناطق الحضرية التونسية، يعمل من هم في سن 29 عاماً فأكثر في قطاع الخدمات غالباً (35.1 في المائة)، يليه القطاع العمومي (29 في المائة)، وقطاع الصناعة والصناعات التحويلية (17.3 في المائة)، وقطاع الإنشاء (12 في المائة)، وقطاع الزراعة (6.6 في المائة)، وبخلاف القطاع

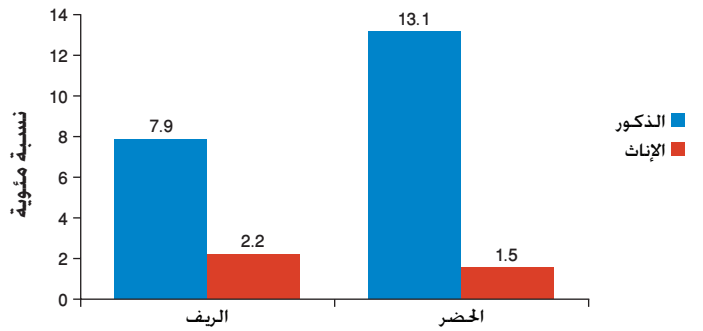
النجاح الاقتصادي. وتفخر تونس بأن لديها بالفعل بعض مشاريع العمل الحر ذات الطابع الاجتماعي، مثل مركز كوجت للحوار، وغيرها، مثل استوديو ديجيتال مانيا التي تُعد أيضاً من بين المشاريع الجديدة الكثيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت نجاحاً في السوق منذ اندلاع الربيع العربي (Korenblum, 2013).

الشباب المشتغلون بالعمل الحر في تونس

يشيع العمل الحر نسبياً بين الشباب. فهناك واحد من بين كل عشرة شباب يشتغلون بالعمل الحر. وتحديداً في المناطق الحضرية التونسية. يشتغل بالعمل الحر نحو 13.1 في المائة من مجموع الشباب. وهي نسبة تزيد بواقع الضعف تقريباً عن النسبة في المناطق الريفية التونسية. وهي 7.9 في المائة (الشكل 4-11). ويعكس ارتفاع نسبة مشاريع العمل الحر نسبياً بين الشباب وجود روح قوية لتنظيم تلك المشاريع إلى جانب نقص فرص العمل. ومقارنةً بذلك، ترتفع نسبة العمل الحر كثيراً بين الأجيال الأكبر سناً. لاسيما الرجال حيث تتراوح من 18 في المائة بالمناطق الريفية إلى 22.7 في المائة بالمناطق الحضرية بين من هم في الفئة العمرية 30-59 عاماً (انظر المرفق 4، الشكل 4-5).

وعلى النقيض من ذلك، يكاد ينعدم العمل الحر بين الشباب: 2.2 في المائة بالمناطق الريفية و1.5 في المائة بالمناطق الحضرية. ويؤكد هذه النتائج تحليل لعلاقة الانحدار يقوم بتثبيت العوامل الأخرى (انظر المرفق 4، الجدول 4-6).²⁶ وتُظهر الأبحاث النوعية أن الاستثمارات العامة والخاصة في تنظيم مشاريع العمل الحر التي تضطلع بها المرأة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة وتنظيم مشاريع قادرة على البقاء، لاسيما في ظل محدودية فرص العمل المتاحة للمرأة. كما أن الجمع بين وجود طائفة متنوعة من الأسواق المتخصصة، وارتفاع مستويات التعليم

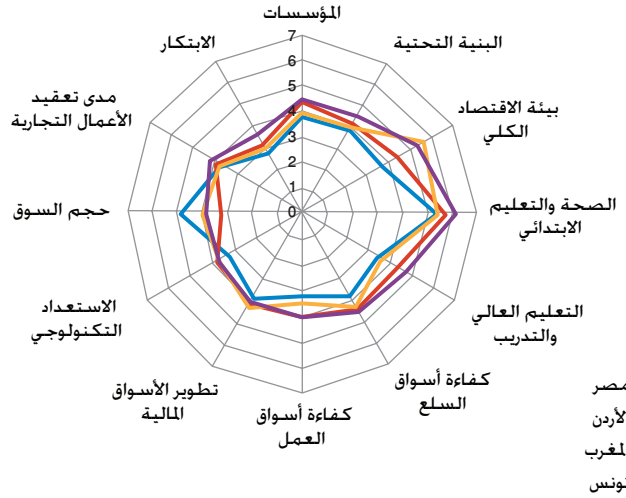
الشكل 4-11: العمل الحر بين الشباب، الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ.

ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب المتحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

الشكل 4-10: مؤشر التنافسية العالمية، 2011 - 2012



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2011.

بالابتكار (انظر الشكل 4-10). وفي مؤشر التنافسية العالمية الذي يصنّف تنافسية 142 بلداً وفق أبعاد متعددة على مقياس من سبعة مستويات، حلت تونس في المرتبة الأربعين متقدمةً بكثير على كلٍّ من المغرب في المرتبة الثالثة والسبعين، والجزائر في المرتبة السابعة والثمانين، ومصر في المرتبة الرابعة والتسعين، والأردن في المرتبة الحادية والسبعين، ولبنان في المرتبة التاسعة والثمانين (المنتدى الاقتصادي العالمي 2011). كما تقدمت تونس في الترتيب على تركيا (المرتبة التاسعة والخمسين) التي يُنظر إليها غالباً على أنها رائدة في التنافسية. ويتيح قانون التمويل الأصغر الذي اعتمده تونس مؤخراً لمؤسسات التمويل الأصغر الدولية أن توفر التمويل للمناطق والمجتمعات المحلية التي حُرمت من الخدمات في السابق. كما يُحتمل أن يؤدي إلى تقديم بعض منتجات التمويل الأصغر الجديدة والمبتكرة.

إن تحفيز الابتكارات الاقتصادية من خلال المزيج الصحيح من اللوائح التنظيمية الموجهة والحوافز الاقتصادية يفرض تحديات على صعيد السياسات لمعظم الحكومات حول العالم. ويمكن تعريف الابتكارات بشكل عام بأنها أي وسيلة أو فكرة أو منتج جديد. ويُعتبر الابتكار الدائم إلى حد كبير عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي في البلدان الحديثة. ولتشجيع روح الابتكار والعمل الحر في القطاعات عالية الأداء على نحو أفضل، تم وضع نُهج مختلفة تتضمن تصنيع منتجات معقدة في مراكز الابتكار، ومساندة الاندماج الرأسي والأفقي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية القائمة والجديدة، ومساندة الصناعات الخدمية، مثل القطاع المصرفي الذي يُعد بالغ الأهمية لتحقيق

الجنوبية. وكما أُشير إليه أعلاه، يندر الاشتغال بالعمل الحر بين الشباب. فنسبة المشتغلات بالعمل الحر لا تتجاوز 2.1 في المائة حتى في المنطقة الساحلية التي بها أعلى نسبة لاشتغال النساء بالعمل الحر.

يعمل معظم الشباب المشتغلين بالعمل الحر دون أي تسجيل رسمي، مما يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على التمويل وتعرضهم في الغالب للاستغلال والابتزاز من جانب منتسبي الشرطة وغيرهم من الموظفين العموميين. ولاشك أن مزاولة جميع الشباب تقريبا لأعمالهم الحرة خارج الإطار الرسمي تعكس مدى تعقيد الإجراءات واللوائح الإدارية المطلوب اتباعها لتسجيل شركة صغيرة. وتُظهر الأبحاث النوعية أيضا أن قطاعا عريضا من الشباب يتشكك في دور القطاع العمومي والبنوك فيما يتعلق بمساندة المشاريع الصغيرة.

"يجب على الدولة إيجاد حل، فبدلاً من تشجيعنا على إنشاء مشروع، تضع المعوقات في طريقنا". طالب في مجال الزراعة، 22 عاماً، زغوان (المنطقة الساحلية في تونس)

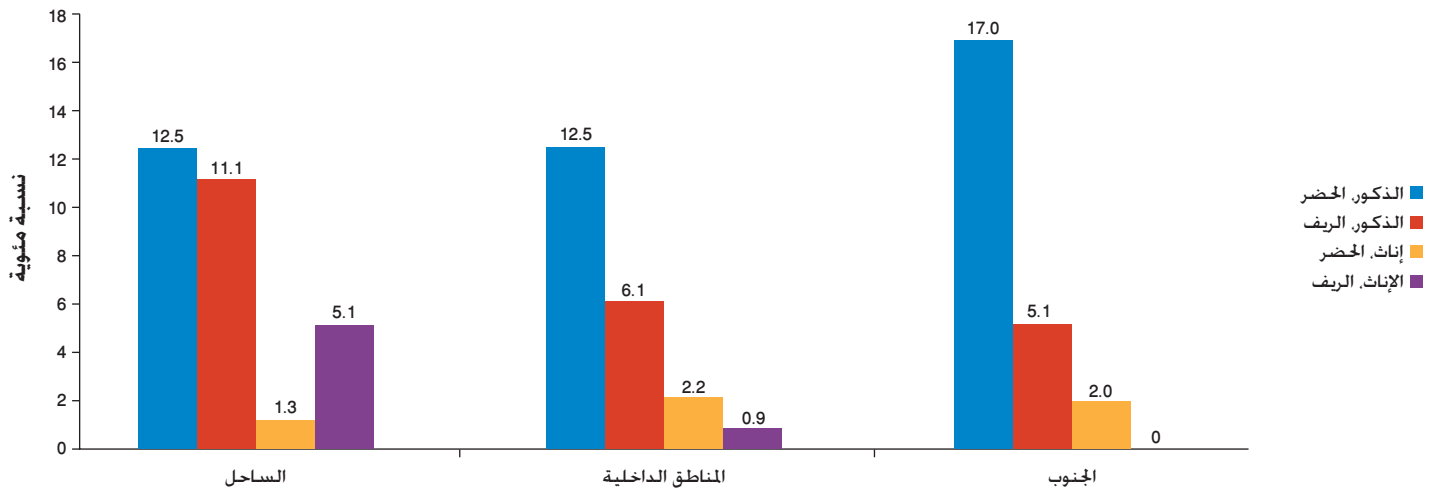
"هناك خريجون من عام 1992 أو 1996 مازالوا غير قادرين على العثور على وظائف، ماذا تبقى؟ القطاع الخاص، يمكنني أن أخبرك عن الاستغلال الواقع به وعن المحسوبية والرشاوى. لم يعد بمقدور الناس تحمل المزيد. ولم يعد هناك سبيل آخر [سوى أن يعمل المرء لحسابه]". أحد المشتغلين بالعمل الحر، مدينة تونس

نسبياً، وامتلاك مهارات قوية لاستخدام الإنترنت من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى تمكين الشباب من العمل من المنزل أو في مكاتب أو ورش لإنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة. وقد أبدت النساء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء اهتماماً شديداً ببدء أنشطة خاصة بهن تدر لهن دخلاً. وتعليقاً على ذلك، قالت شابة حصلت على قرض أصغر من خلال مؤسسة إندا للتمويل الأصغر:

"من المريح، خاصةً لشابة، أن تعمل لحسابها، وشخصياً، لا أحب العمل تحت إمرة مدير. فقد عملت في مغسلة ومركز للاتصال بسيارات الأجرة وبنائفة في متجر. وفي كل مرة، كان هناك قدر هائل من الضغوط... فلم تكن هناك رحمة. وكانت صدمة لي أن أعمل في ظروف كهذه. أما الآن، فأنا أعمل بشكل جيد لحسابي الخاص بعد أن بقيت بلا عمل لمدة عامين". شابة تعمل لحسابها في القطاع غير الرسمي، مدينة تونس

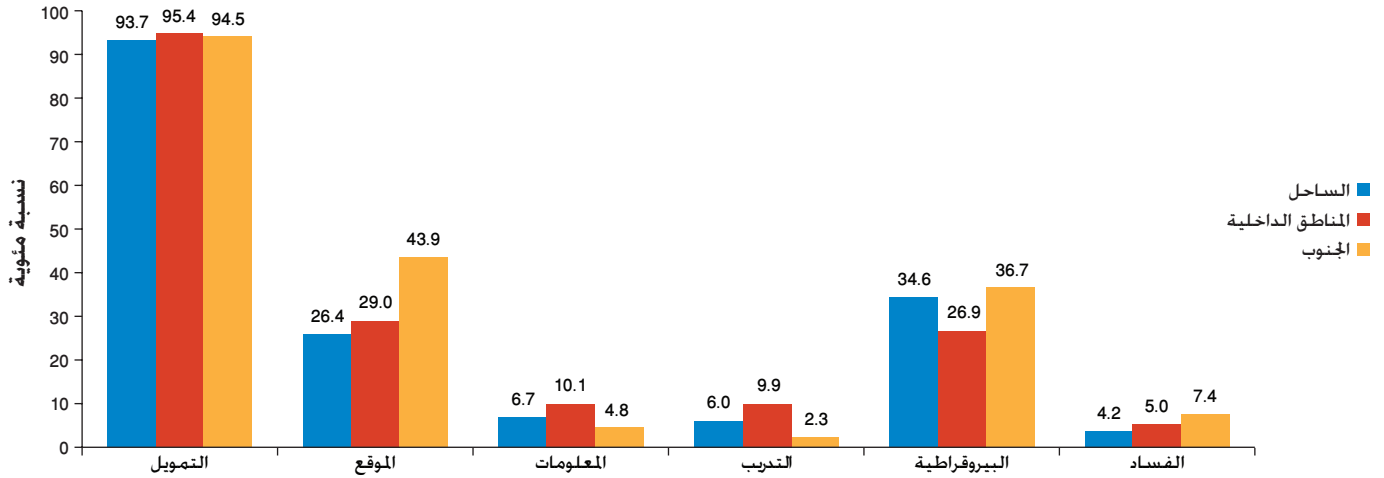
وبوجه عام، يكون الاشتغال بالعمل الحر أكثر شيوعاً في المنطقة الساحلية وفي الجنوب. ويعد أدنى معدل لاشتغال الشباب بالعمل الحر في المنطقة الداخلية حيث لا يشتغل بالعمل الحر سوى 8.1 في المائة من الشباب (انظر الشكل 12-4). ومقارنةً بذلك، هناك 12.1 في المائة من الشباب يشتغلون لحساب أنفسهم في المنطقة الساحلية والولايات

الشكل رقم 12-4. تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب، حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب الملحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

الشكل 4-13. العقبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال (الريف، تونس)



المصدر: البنك الدولي 2012د.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الحر وخريجة في مجال الهندسة الطبية البيولوجية. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

"عندما يتم تقديم فكرة جيدة إلى جهات الائتمان، فإنها تختلق الأسباب لعدم إعطاء التمويل. وتقوم بعد ذلك ببيع الفكرة إلى شخص آخر. ومن ثم، ستجد أن الفكرة الخاصة بمشروع في زغوان تعاود الظهور في سوسة". خريج عاطل عن العمل، زغوان (المنطقة الساحلية التونسية)

ومن المقرر أن يؤدي تعديل قانون التمويل الأصغر إلى فتح السوق المالية أمام مؤسسات جديدة للوساطة المالية ويمكن أن يوفر المزيد من المنتجات المبتكرة المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة التي يقودها الشباب. وفي يوليو/تموز 2014، قامت الجمعية الوطنية بتعديل قانون التمويل الأصغر لسنة 2011 بهدف تدعيم الرقابة على المؤسسات البنكية التي تقدم التمويل الأصغر وتنظيمها، مع القيام في الوقت ذاته بفتح القطاع أمام المنافسة الدولية. ويعني ذلك أن الشهور القادمة ستشهد قيام ما يصل إلى ست مؤسسات جديدة بالبداية في تقديم منتجاتها، مع توقعات بزيادة هذا العدد. وستفرض زيادة المنافسة على مقدمي خدمات الائتمان الأصغر أن يتحلوا بقدر أكبر من الابتكار والمرونة عند تصميم منتجاتهم المالية، بما في ذلك الضمانات وأسعار الفائدة وخطط سداد المبالغ المتأخرة وغيرها من الجوانب بالغة الأهمية للشركات التي يقودها الشباب. ولكي يتمكن مقدمو المنتجات المالية من إدارة المخاطر وحواظف الأوراق المالية بطريقة أفضل، فمن المرجح أيضاً أن يستهدفوا شرائح خاصة، كالنساء الريفيات، أو قطاعات معينة، كالشركات الصغيرة في

يلاقي المشتغلون بالعمل الحر من الشباب صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الذي لا يزال التحدي الرئيسي أمام النجاح في إقامة المشاريع. وقد تضمن مسح المناطق الريفية سؤالاً للشباب أصحاب مشاريع العمل الحر عن أكبر الصعوبات التي تتم مواجهتها عند إقامة مشروع ما. وكما يوضح الشكل 4-13، أُعتبر "الحصول على التمويل" أكبر عقبة أمام أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب في جميع المناطق: الداخلية، و94.5 في المائة في الجنوب. وتثبت هذه النتائج أن هؤلاء الشباب يواجهون عقبات تفوق ما تواجهه الشركات عموماً. وكما ورد في التقرير الصادر مؤخراً تحت عنوان "تقييم مناخ الاستثمار"، فإن هناك 39 في المائة من الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة الحجم ترى أن الحصول على التمويل يمثل إحدى العقبات الرئيسية (البنك الدولي 2013ي).

تعد برامج التمويل الأصغر المتاحة محدودة النطاق ويبري كثيرون أنها عديمة الكفاءة. وفي الغالب لا تتوفر منتجات مصرفية متخصصة ومصممة خصيصاً للشباب رغم أن قانون التمويل الأصغر لسنة 2014 تم وضعه بهدف تسهيل زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات جديدة، مثل الادخار والتحويل والتأمين. وقد وردت الإشارة في العديد من مناقشات مجموعات التركيز إلى نقص التمويل المتاح حالياً لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب.

"عندما تكون جميع الأبواب الأخرى مغلقة، فمن الأفضل أن يكون لديك مشروع خاص تديره بنفسك وتحققين أحلامك من خلاله. لكن هناك مشكلة تتعلق بالتمويل والأسواق". صاحبة أحد مشاريع العمل

الأعمال متناهية الصغر الأكثر مرونة. يختارون العمل في أماكن بعيدة عن قاعدة عملائهم الأساسية. وتُعد هذه المسألة بالغة الأهمية وتنجم بالأساس عن اللوائح والقواعد التي صُممت في كنف النظام البائد وكانت تستهدف مصلحة الشركات الكبيرة. ويجب التصدي على نحو عاجل للمعاناة الناجمة عن ذلك التي يتعرض لها الشباب المشتغلون بالعمل الحر. ليس فقط لأنه يمكن القول إن هذه المعاناة تسببت في تفجر الربيع العربي في مختلف أنحاء المنطقة (De Soto, 2012).

لاشك أن زيادة التدريب على إقامة المشاريع وتعزيز سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بذلك سيكون مفيدا للكثير من الشباب المشتغلين بالعمل الحر. وتبين نتائج الاستقصاء أن "محدودية الوصول إلى المعلومات" و"الحاجة إلى تدريب إضافي على المهارات" تشكلان حاليا عقبات أمام الشباب المشتغلين بالعمل الحر (انظر الشكل 4-13). ويُعد التدريب على إقامة المشاريع مجالا مهما للاستثمار في الشباب. ويمكن تحفيزه من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يحمل في طياته إمكانات لتدعيم الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل للشباب.

مستويات المهارات للشباب المشتغلين بالعمل الحر

إن مستويات التعليم بين الشباب المشتغلين بالعمل الحر منخفضة للغاية، وأغلب هؤلاء الشباب لم يتموا تعليمهم الثانوي. وتتوفر أدنى مستويات التعليم في المناطق الريفية حيث انقطع أغلب الشباب المشتغلين بالعمل الحر عن الدراسة قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية (83 في المائة). وهناك واحد تقريبا من بين كل عشرة شباب مشتغلين بالعمل الحر في المناطق الريفية التونسية لا يحمل أي مؤهل تعليمي

الشكل 4-14. الصعوبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال



المصدر: البنك الدولي 2012، ص: 2012 هـ.

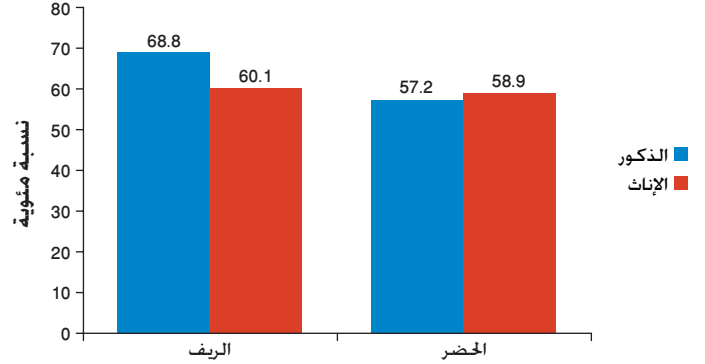
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر مع استثناء الشباب المتحقين بالتعليم والتدريب.

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لأساليب التمويل غير التقليدية، كالتمويل الجماعي، أن تساند سوق الائتمان لمساعدة الشباب المشتغلين بالعمل الحر في تونس. ومع ذلك، فعلى الرغم من أنه سيكون لهذا القانون الجديد أثر سريع قصير الأجل على إتاحة الحصول على التمويل، فإنه قد يحدث كذلك آثارا سلبية على السوق والاستقرار في المناطق الريفية، مما يعني عدم تمكن الخريجين الشباب من الحصول على خدمات الائتمان الأصغر حجما في المدى المتوسط إذا تجاوز حجم تسعير المخاطر لديهم الحد التنظيمي.

ومع ذلك، يعاني ثلث الشباب المشتغلين بالعمل الحر من عبء الإجراءات البيروقراطية، بما في ذلك التكاليف والصعوبات وحالات التأخير التي تنطوي عليها عملية استخراج التراخيص المطلوبة. وخُص الاستقصاء المعني بالشباب في الريف إلى أن الإجراءات البيروقراطية تمثل تحديا رئيسيا أمام أكثر من ثلث الشباب المشتغلين بالعمل الحر في المنطقة الساحلية (34.6 في المائة)، وأكثر من الثلث في الجنوب (36.7 في المائة)، وأكثر من الربع في المنطقة الداخلية (26.9 في المائة) كما هو مبين في الشكل 4-13. وبالنسبة للشركات الصغيرة خاصة، تشكل الإجراءات البيروقراطية عبئا ثقيلًا لأن هذه الشركات تفتقر عادةً إلى الوسائل اللازمة لتعيين موظفين مؤهلين لمعالجة المتطلبات الإدارية. ونتيجة لذلك، تدفع مستويات البيروقراطية المرتفعة الشركات الصغيرة إلى أن تظل تعمل على نحو غير رسمي. وبعبارة أخرى، تفرض الأعباء البيروقراطية ضريبة فعلية على القدرة التنافسية للشركات وتجبر مؤسسات الأعمال على اللجوء لمصادر ائتمان غير رسمية والعمل بدون تراخيص (De Soto, 2012). ويؤكد هذه النتائج ما خُص إليه التقييم الأخير لمناخ الاستثمار في تونس الذي يشير إلى إنفاق الشركات نحو 13 في المائة من عائدات مبيعاتها السنوية لاستيفاء ما تقتضيه اللوائح التنظيمية (البنك الدولي 2013). وتعكس هذه النفقات التكلفة التراكمية للتعامل مع الحكومة وتشمل الوقت المستغرق لتحقيق الامتثال.

يلجأ الكثير من الشباب المشتغلين بالعمل الحر، مدفوعين بوضعهم غير الرسمي، إلى مباشرة أعمالهم في أماكن غير مواتية لتجنب التعرض للتفريم والابتزاز، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما كان يفعله ذلك الشاب المشتغل بالعمل الحر في المنطقة الداخلية من تونس الذي أطلق شرارة الربيع العربي. ويُعد مكان العمل الشاغل الرئيسي لنصف الشباب المشتغلين بالعمل الحر في الولايات الجنوبية (43.9 في المائة)، تليها المنطقة الداخلية (29 في المائة)، والمنطقة الساحلية (26.4 في المائة) كما هو مبين في الشكل 4-13. وتبرز الأبحاث النوعية أن الشباب يحاولون تجنب الوقوع في مشكلات مع سلطات إنفاذ القانون قد تؤدي، كما دُكر، إلى توقيع غرامات أو طلبات لدفع رشاوى. لهذا، فإن عددا كبيرا من الشباب المشتغلين بالعمل الحر، خاصةً البائعين الجائلين وغيرهم من أصحاب

الشكل رقم 4-15. تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية



المصدر: البنك الدولي 2012؛ 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

رسمي (انظر الشكل 4-14). وفي المناطق الحضرية، يكون متوسط مستويات التعليم أعلى قليلاً بالرغم من قيام بعض الخريجين الجامعيين بإدارة شركات صغيرة في المناطق الحضرية، لاسيما من الشبان (6.4 في المائة). وبشكل عام، يبدو أن الاتجاه إلى العمل الحر يكون غالباً نتيجة الإقصاء الاقتصادي من فرص العمل، خاصةً بين الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض. ويؤيد هذه النتائج أيضاً تحليل علاقة الانحدار للعمل الحر يظهر أن احتمالية الاشتغال به تزيد على نحو رئيسي مع عدم إتمام التعليم الثانوي والعالي (انظر المرفق 4، الجدول 4-6).

يعمل معظم أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب في قطاعات منخفضة الإنتاجية ذات عوائد اقتصادية محدودة. ومع ذلك، هناك ما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر يعملون في قطاعات مرتفعة الإنتاجية، مما يظهر إمكانات تنظيم تلك المشاريع.²⁸ وتتسم القطاعات منخفضة الإنتاجية بانخفاض العوائد على الاستثمار، مما يحد من قدرة الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر على الحصول على الموارد اللازمة للتوسع والنمو. ويواجه الكثير من الشركات في القطاعات منخفضة الإنتاجية صعوبات في النمو بما يتجاوز نطاق الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم. ومع أن بعض الشركات منخفضة الإنتاجية تستطيع البقاء لأمد طويل نسبياً، فإنها تواجه عادة تحديات كثيرة وتعاني من انخفاض عوائدها. وفي المناطق الريفية بتونس، يعمل 67.5 في المائة من إجمالي الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في قطاعات منخفضة الإنتاجية، وتبلغ هذه النسبة 57.3 في المائة بالمناطق الحضرية (انظر الشكل 4-15). ومع ذلك، تظهر بيانات الاستقصاء أنه بالرغم من أن هناك نحو 90 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل

الحر لا يمتلكون المهارات اللازمة، فإن 30-40 في المائة تقريباً من شركاتهم تعمل في قطاعات منتجة. وفي حين لم يتناول الاستقصاء أنشطة أعمال بعينها، فإن هذا يشير إلى أن نحو ثلث الشركات التي يديرها شباب تونسيون تعمل في مجالات لديها إمكانات للنمو.

يدير نصف أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب مشاريع صغيرة في قطاع الخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بنسبة 45.4 في المائة بالمناطق الريفية و52.1 في المائة بالمناطق الحضرية (انظر الشكل 4-16). ومن الأهمية بمكان إعطاء أولوية للخدمات لتحقيق نمو مستقبلي نظراً لأنها تمثل العمود الفقري للاقتصادات الحديثة وتعتبر ضرورية للنمو الداخلي. ويستهدف عدد متزايد من أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب التونسي. وغالباً من الحضر مستخدمي الإنترنت والهواتف الذكية. وتتمتع هذه الموجة الشابة من أصحاب مشاريع العمل الحر بإمكانات هائلة بفضل البيئة عالية الإنتاجية التي تعمل فيها هذه الشركات، مما يتيح نمواً سريعاً للشركات وخلق فرص عمل. ويصوب تنوع منتجات تكنولوجيا المعلومات الكثيرة في مصلحة التصدير. وأكثر الأمثلة شيوعاً تطبيقات الهواتف الذكية التي يمكن بيعها في جميع أنحاء العالم. وبالفعل بدأت شركات التكنولوجيا تنتشر في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Schroeder، 2013).

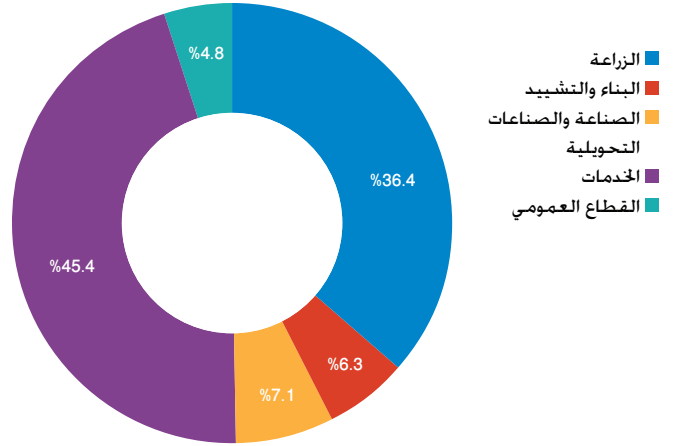
وتسهل التكنولوجيا الحديثة على الشابات البدء في إنشاء مشاريع تحقق لهن دخلاً. وتعمل شركات التكنولوجيا المملوكة للنساء باللغة العربية غالباً وتقوم بمساعدة الأسر على تحقيق التوازن بين العمل وأمور الحياة، وتقديم برامج للمشاركة الجماعية التعاونية. وبيع المنتجات للنساء. غير أن التحديات لا تزال قائمة لأن الشابات يواجهن صعوبات أكبر من الشبان في الحصول على الائتمان. ولأن الأعراف الاجتماعية تفرض قيوداً على النساء، ويفتح الإنترنت عقول الشباب على الفرص الممكنة. ولهذا ستصبح الشركات التي يديرها شباب في تونس ذات أهمية في هذا الصدد.

وفي المناطق الريفية، يعمل 36.4 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الزراعة وتجهيز المواد الغذائية، مقابل 10.8 في المائة بالمناطق الحضرية. ويحمل قطاع الزراعة إمكانات كبيرة لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب. غير أن البحوث النوعية تؤكد أن طموحات هؤلاء الشباب في إنشاء مزارع عائلية غالباً ما تتحطم بسبب نقص التمويل.

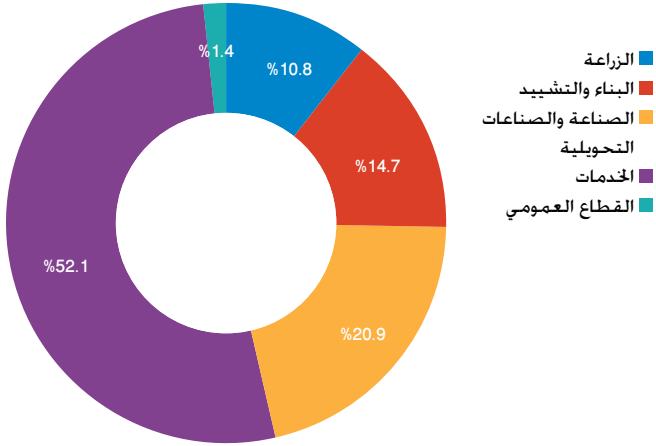
"سيكون من الجيد توفير عمل للناس هنا والمشاركة في تنمية القرية، لكن الظروف صعبة. فللحصول على ائتمان، لا بد وأن تكون لديك ممتلكات لتقدمها ضماناً أو تكون لديك أموال. لكننا فقراء". أحد المتسربين من الدراسة، ولاية المهديّة (المنطقة الساحلية التونسية)

الشكل رقم 4-16. تنظيم مشاريع العمل الحر حسب القطاعات

أ. الريف



ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الإنترنت الجديدة، بما في ذلك حاضنات الأعمال ومساحات العمل التي تدير بانتظام عمليات إنشاء شركات تنافسية جديدة مع المستثمرين. تحقق قصص نجاح تلهم أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب (Yaros, 2012). وتساعد الشبكات المتصلة بالإنترنت في تجميع الناس معا وتقديم المزيد من التدريب والتوجيه لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب. خاصة في المناطق الريفية حيث يكون القيام بتنظيم لقاءات وتدريب مباشرة أمرا باهظ التكلفة (البنك الدولي 2013هـ).

ويمكن أن يساعد التدريب عبر الإنترنت الشباب المشتغلين بالعمل الحر على اكتساب المهارات التي لا يتم تعلمها في المدارس والجامعات (La Cava et al, 2011) وتوفر الأنظمة الإلكترونية حلولاً تصاعدياً (من القاعدة إلى القمة) من خلال تدريس مهارات الأعمال والأساسيات المالية والتسويق واللغات. كاللغتين الإنجليزية والفرنسية. فأنظمة مثل موبيووركس (MobiWorks) وموبيسوق (MobiSouk) وتعمل (Ta3mal) تساعد في التغلب على مواطن القصور الهيكلية في نظام التعليم التونسي الذي لا يخرج سوى أعداد ضئيلة جدا من دارسي العلوم والرياضيات وعلوم الحاسب من يصلحون لإنشاء اقتصاد حديث.²⁹ وما لاشك فيه أن التعلّم عبر الإنترنت يمكنه توفير تعليم جيد لعدد أكبر من الأشخاص. بما في ذلك الكبار، ولاسيما للشابات. غير أن الفجوة الرقمية - محدودية إتاحة استخدام الإنترنت في المناطق الريفية - قد تكون حاجزا أمام تقديم التدريب عبر الإنترنت.

ويعمل واحد من بين كل خمسة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الحضر في قطاع الصناعات التحويلية (20.9 في المائة) مقابل نسبة لا تتجاوز 7.9 في المائة من أصحاب مشاريع العمل الحر في الريف. ويعكس هذا الفرق التفاوت في الاستثمارات بين المناطق الريفية والحضرية في تونس. وهو في حد ذاته أحد أسباب ارتفاع معدلات البطالة والحمول في المناطق الريفية في تونس (البنك الدولي 2013ب).

مشاريع العمل الحر للشباب: التحديات وفرص الاستثمار

"من الجيد أن تعمل. خاصة لحسابك. وشخصيا. أكره العمل تحت إمرة مدير. فقد عملت في مغسلة وفي مركز للاتصال بسيارات الأجرة وبياعة في متجر. وفي كل مرة يكون هناك ضغط شديد. ولا تتم أبدا مراعاة أي اعتبار للموظف. فلا رحمة. وقد صدمني ذلك بالفعل. أما الآن وبعد مرور عامين على تركي العمل وضغط أسرتي علىّ لأعمل. أصبحت لدي مهنة والعمل يسير جيدا". إحدى العاملات في القطاع غير الرسمي. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

يمكن لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب التونسي أن يستفيدوا من مراكز الابتكار المحلية لتهيئة بيئة مواتية لممارسة أنشطة الأعمال ومساعدة غيرهم من يعملون عملا غير رسمي على تأسيس مشاريعهم في إطار رسمي. وقد بدأت مراكز الابتكار ومنتزهات

ملاحظات

1. يُعرّف التوظيف بأنه الاستخدام في عمل مدفوع الأجر. وتستند النتائج الكمية إلى الأسئلة الاستقصائية للاستعلام عن التاريخ الوظيفي في السنوات الأخيرة.
 2. تستثني إحصاءات التوظيف هذه الشباب الملتحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.
 3. يقوم خليل الانحدار بتثبيت الفروق في السن والمستوى التعليمي وخلفية الآباء والتباينات الجهوية في آن واحد. وتشير المتغيرات الداخلية المحتملة إلى أنه لن يتم التعويل كثيراً على قيم المعاملات المتعلقة ببراء الأسرة.
 4. يُقال إن مصطلح "ثورة الياسمين" مسمّى خاطئاً لأنه يشير إلى نبات يزرع في الساحل الشمالي المزدهر والمترف نسبياً. وبدلاً من ذلك يرى العايب أن استخدام مسمّى "ثورة عشب الخلفاء" قد يكون أفضل لأنه يشير إلى نبات ينمو في المنطقة الداخلية بتونس.
 5. يشمل مفهوم الأسرة المباشرة أبناء رب الأسرة وزوجه وأبويه.
 6. تتوافق هذه النتيجة مع ما خلص إليه تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخير بشأن المساواة بين الجنسين (البنك الدولي 2013 ح). وهذه النتائج تؤيدها كذلك نتائج خليل الانحدار حول الأشكال المختلفة للتوظيف الواردة في المرفق الرابع.
 7. أحد الأسئلة الواردة في الاستقصاء: هل تعتقد أن النساء اللاتي يبحثن عن عمل في القطاع الخاص/العام يتعرضن للتمييز؟
 8. هناك من يؤيد العقود محددة المدة لأن زيادة المرونة من شأنها تمكين أصحاب العمل من زيادة توظيف الشباب. لكن بدون الحصول على الحماية الاجتماعية. يرى كثير من الشباب أن هذه العقود استغلالية.
 9. انظر المرفق الرابع. الشكل 4-1 عن أنواع العقود التي يعمل بها الكبار (الفئة العمرية 30-59 عاماً).
 10. بالرغم من أن اللوائح التنظيمية للعمل تستهدف بالأساس حماية العمال. فإنه يمكن القول إنها شجعت على انتشار القطاع غير الرسمي. وللسماح بزيادة المرونة في تكييف عمليات التوظيف بما يلائم الأوضاع الاقتصادية. تم بدء تطبيق العقود محددة المدة في أوائل الألفية الثانية. ويمكن استخدام هذه العقود لتعيين العمال بموجب عقود مرنة قصيرة الأجل يمكن تجديدها لمدة تصل إلى أربع سنوات. وبالنسبة للعمال. لا تختلف هذه العقود كثيراً عن العمل بالقطاع غير الرسمي لأن كليهما يتسمان بانعدام الأمن الوظيفي بقدر عالٍ. كما أنه نظراً للمرونة التي تتيحها العقود محددة المدة. تتجنب الشركات عادة إبرام عقود مفتوحة المدة مع المعينين الجدد جميعاً.
 11. مناقشة إصلاحات سوق العمل الموصى بها على نحو مفصّل. يُرجى الرجوع إلى البنك الدولي 2013 ح.
 12. يشتمل تقدير بروبوت على ضوابط تثبتت الفروق في السن والمستوى التعليمي وخلفية الآباء والتباينات الجهوية.
 13. الفئة العمرية 15-24.
 14. يُتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للطلاب ذروته في عام 2014 ليصل إلى 449 ألف طالب.
 15. كما ذكر آنفاً. يقوم النموذج بتثبيت الفروق في نوع الجنس والسن وخلفية الآباء والمنطقة. ومرةً أخرى. قد يلعب المتغير الداخلي المحتمل للثراء دوراً. لكن حجم العلاقات وقوتها. وكذلك الدور الأضعف الذي يلعبه الثراء في تحديد فرص التوظيف. يشير إلى أن ثراء الأسرة يلعب دوراً رئيسياً.
16. لأغراض هذا التقرير. تُصنّف الإنتاجية حسب القطاعات. وتشمل القطاعات ذات الشركات عالية الإنتاجية غالباً قطاعات التجارة والاتصالات والسياحة (ال فنادق والمطاعم) والبنوك وشركات التأمين والخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات العقارية. وتشمل القطاعات ذات الشركات منخفضة الإنتاجية في الغالب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. مثل الزراعة وصيد الأسماك. وصناعة المواد الغذائية. ومواد البناء والسيراميك والزجاج. والصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية. وصناعة المنسوجات والأحذية. والصناعات الأخرى. والتشييد والأشغال العامة. والتعدين والطاقة. والنقل. والإصلاح. والصناعات التحويلية.
 17. انظر المرفق الرابع. الشكل 2-4 عن تشغيل الكبار في القطاعات منخفضة الإنتاجية.
 18. تُعرّف الوظائف ذات المهارات بأنها تتطلب الحصول على مؤهل ثانوي أو تدريب مهني على الأقل.
 19. للاطلاع على خليل أكثر تفصيلاً. يُرجى الرجوع إلى البنك الدولي 2014.
 20. بالنسبة لكثير من الشباب خاصةً من لا يزالون في مرحلة التعليم أو المهتمين بالبحث في سوق العمل. يمكن أن يكون العمل بدوام جزئي خياراً أمثل وينبغي تشجيعه. لكن الأبحاث النوعية تُظهر أن الشباب لا يختارون عادةً العمل بدوام جزئي.
 21. استناداً إلى بيانات مؤسسة جالوب الواردة في البنك الأفريقي للتنمية 2012 أ.
 22. لا تتجاوز نسبة من يخططون للعمل في القطاع العام 4.3 في المائة من الشباب التونسي في الريف و2.2 في المائة في الحضر.
 23. يمكن أن تصبح الزراعة مصدراً مهماً للنمو وتشغيل الشباب. لاسيما في الأجزاء الشمالية الخصبية من تونس. كما يمكن المساعدة في الحد من التباينات بين المناطق من خلال مساندة إنتاج المحاصيل كثيفة العمالة للكثير من صغار المزارعين. إضافةً إلى ذلك. يمكن أن تستفيد تونس من الفرص المتاحة لتصدير منتجاتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي الذي لا يقدم دعماً مالياً لإنتاجه من الفواكه والخضروات.
 24. انظر المرفق الرابع. الشكل 3-4 عن قطاعات تشغيل الكبار (الفئة العمرية 30-59 عاماً).
 25. تندرج السياحة ضمن قطاع الخدمات.
 26. بالإضافة إلى نوع الجنس. يقوم نموذج بروبوت للعمل الحر بتثبيت عوامل السن والخلفية الأسرية والمنطقة.
 27. يقدم الفصل الخامس عرضاً عاماً أكثر شمولاً لبرامج التمويل الأصغر المتوفرة.
 28. تشمل القطاعات منخفضة الإنتاجية الزراعة وصيد الأسماك. وصناعة المواد الغذائية. ومواد البناء والسيراميك والزجاج. والصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية. وصناعة المنسوجات والأحذية. والصناعات الأخرى. والتشييد والأشغال العامة. والتعدين والطاقة. والنقل. والإصلاح. والصناعات التحويلية. وتشمل القطاعات عالية الإنتاجية التجارة والاتصالات والفنادق والمطاعم والبنوك وشركات التأمين والخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات العقارية.
 29. للمزيد من التفاصيل. انظر على سبيل المثال www.ta3mal.org.

الفصل 5

المهارات المطلوبة للحصول على عمل وخدمات الشباب الأخرى



برامج [التشغيل] هذه هي أدوات سياسة هدفها تهدئة شعب نائر يطالب بفرص العمل والشغل. وهي ليست حلا دائماً. شباب عاطل عن العمل، جندوبة، شمال غرب تونس

1-5 برامج وزارة التكوين المهني والتشغيل

في مواجهة مشكلة البطالة والعمول في صفوف الشباب، وضعت وزارة التكوين المهني والتشغيل عدداً من برامج تنشيط سوق العمل التي تهدف إلى تيسير التحاق الشباب بسوق العمل. وتضطلع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالمسؤولية عن تنفيذ أكبر برامج لتشغيل الشباب ولخدماتهم في البلاد. وتتولى الوكالة على وجه الخصوص المهام التالية:

- تقديم التوجيهات العمومية لطالبي الشغل (الباحثين عن العمل):
- تزويد طالبي الشغل بالمعلومات وفرص العمل والتوظيف:
- مساعدة طالبي الشغل في اختيار ما يناسب مؤهلاتهم من الوظائف الشاغرة:
- تطبيق برامج تنشيط سوق العمل:
- النهوض بالمنشآت الصغيرة ومساندة العمل الحر المستقل.

وتخضع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل ولها 91 مكتبا موزعا على ولايات تونس الأربع والعشرين. وبلغت ميزانيتها 420 مليون دينار (579 مليون دولار وفقاً لسعر تعادل القوة الشرائية) في عام 2012. وعلى وجه الإجمال، تساند هذه البرامج في الوقت الحالي نحو 270 ألفاً من الباحثين عن العمل كل عام (البنك الدولي 2013ج). وزاد عدد المنتفعين منها أكثر من الضعفين في خمس سنوات. وتُخَطِّط الوكالة الوطنية في الوقت الحالي للمزيد من التوسُّع في أنشطتها (البنك الدولي 2013ج). ويعمل لدى الوكالة قرابة 900 مستشار تشغل يساعده أكثر من 70 في المائة منهم خريجي الجامعات (Abaab, 2012). وفي المتوسط يكون مستشار التشغيل الواحد في تونس مسؤولاً عن 1200 من الشباب العاطلين. وهو ما يفوق كثيراً النسبة التي أوصت بها منظمة العمل الدولية والبالغة نحو 100 طالب شغل لكل مستشار (Abaab, 2012).

وتهدف برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى إعداد طالبي الشغل للالتحاق بسوق العمل والحصول على فرص عمل من خلال مجموعة من التدابير منها التدريب أثناء العمل، وحوافز أرباب العمل، والمساهمة في تكاليف تغطية الضمان الاجتماعي، ومُنح شهرية صغيرة، ويركِّز معظم هذه البرامج على خريجي الجامعات العاطلين¹. وتتداخل الكثير من برامج الوكالة أو تتبع نُهجاً متشابهة.

يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً عن توفير سبل الحصول على الفرص الاقتصادية من خلال برامج تنشيط سوق العمل التي تقدمها وزارة التكوين المهني والتشغيل والخدمات الأخرى المتاحة للشباب. ويستعرض أيضاً تصوُّرات الشباب وآراءهم في مزايا هذه البرامج ونوعيتها. وتُقاس فاعلية هذه البرامج من حيث تأثيرها على صلاحية الحصول على وظيفة وعلى المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. ويعرض الفصل مجموعة من التوصيات لزيادة فاعلية برامج الشباب وخدماتهم القائمة وجعلها أكثر شمولاً.

وتستثمر تونس حصّة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي في برامج تنشيط سوق العمل، لكن المنتفعين يرون أن مزايا هذه البرامج محدودة. وبلغ نصيب برامج تنشيط سوق العمل قرابة واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011، وهو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقت قيام الثورة. ثم استقر عند حوالي 0.5 في المائة (البنك الدولي 2013ج). وهذه البرامج ليست معروفة جيداً لمعظم الشباب التونسيين، ونسبة مشاركة الشباب فيها منخفضة إلى حد كبير، والأهم من ذلك أنها تتركز في العادة على المناطق الحضرية على امتداد الساحل. علماً بأن البرامج المتاحة للشباب في المناطق الداخلية والمناطق الجنوبية قليلة، ما يُعزِّز التفاوتات المكانية.

وأغلب برامج تنشيط سوق العمل مصمَّمة بحيث تلائم احتياجات الشباب المتخرجين من الجامعات. ويجب أن يعاد النظر في انحياز البرامج الحالية للخريجين الجامعيين لضمان أن تتاح للشباب التونسي الذين لا يحملون شهادات جامعية ولا سيما من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب فرص متكافئة للاستفادة من برامج مصمَّمة بحيث تلائم احتياجاتهم والفرص المتاحة في سوق العمل. في عام 2011، كان خريجو الجامعات يؤلّفون نسبة 66 في المائة من جملة عدد المنتفعين. أمّا الشباب ذوو المستوى التعليمي الأقل الذين يؤلّفون أكبر فئة من الشباب العاطلين عن العمل، فكانت نسبتهم نحو 34 في المائة. ومن حيث الأرقام المطلقة، كان الشباب التونسي العاطلون عن العمل ولا يحملون شهادة التعليم الثانوي أو الجامعي يزيدون حوالي 3.5 مرة على عدد خريجي الجامعات.

أمل كان برنامجاً انتقالياً تم تعديله فيما بعد لخدمة الفئات المحرومة من الشباب. ولا تتوفر حالياً شواهد لقياس نتائج هذا البرنامج (Abaab, 2012, 23).

- **برنامج الإعداد للحياة المهنية (SIVP)³** يساهم في دفع نسبة من تكاليف تشغيل حملة الشهادات الجامعية في الشركات. ويستهدف خريجي الجامعات الذين ما زالوا يبحثون عن وظائف بعد مرور ستة أشهر على التخرج. ويقوم البرنامج على تيسير التحاق المتعلمين الباحثين عن عمل للمرة الأولى بسوق العمل من خلال إلحاقهم بدورات تدريب (تكوين) داخلي مع إعطائهم منحة تستمر في العادة لمدة عام. ويُعد برنامج الإعداد للحياة المهنية من أكبر برامج تنشيط سوق العمل في تونس، إذ بلغ عدد المنتفعين به حوالي 47 ألفاً في عام 2011، نحو 60 في المائة منهم نساء شابات. ويُقدّم البرنامج للمنتفعين منحة قدرها 300 دينار في الشهر (414 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية شهرياً)، وتغطيةً لتكاليف الضمان الاجتماعي، وتكاليف ما يصل إلى 200 ساعة من التدريب (البنك الدولي 2012ب). وبتركّز المنتفعون بهذا البرنامج في معظمهم في المناطق الساحلية/الصناعية. ويجري توقيع معظم عقود الإعداد للحياة المهنية في مدينة تونس (25 في المائة). تليها أريانا وصفاقس (10 في المائة لكل منهما). وكشف تقييم لأداء برنامج الإعداد للحياة المهنية أن المنتفعين به سجّلوا معدلات منخفضة للغاية في الاندماج المهني بعد اكتمال البرنامج (بلغت 23.7 في المائة في عام 2010) (البنك الدولي 2012ب).

- **برنامج التأهيل والإدماج المهني⁴** بدأ العمل به في يناير/كانون الثاني 2009 لخريجي الجامعات وغير الحاصلين على شهادات تعليم عال. وهذا البرنامج هو ثالث أكبر برامج تنشيط سوق العمل في تونس. إذ يبلغ عدد المنتفعين به قرابة 40 ألفاً كل عام، نحو 90 في المائة منهم لا يحوزون شهادات تعليم جامعية. ويُقدّم البرنامج منحا شهرية صغيرة قيمتها 100 دينار (138 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) فضلاً عن تغطية تكاليف الضمان الاجتماعي. ويقوم البرنامج في جوهره على المساهمة في دفع نسبة من تكاليف تشغيل العمال غير المهرة وأصحاب الحرف. وتم تصميم البرنامج لتوفير تدريب على القدرات لمساعدة الشباب التونسي على اكتساب المؤهلات المهنية اللازمة لتعزيز آفاق تشغيلهم من خلال إعداد التدريب وفقاً لمتطلبات وظائف مُعبّنة. وفي الواقع، نادراً ما تحدث هذه التدريبات (البنك الدولي 2013ج). ومع أن معدّل المشاركة في برنامج التأهيل والإدماج المهني هو الأعلى بفارق كبير عن غيره من برامج تنشيط سوق العمل، فإن معدّل إلغاء العقود لا يزال أيضاً مرتفعاً جداً. والسبب الرئيسي الذي تذكره الشركات وقادة النقابات العمالية هو نقص المهارات المناسبة وضعف الجهود التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للتوفيق بين المترشحين لعروض الشغل ومتطلبات الشركات.

وفضلاً عن ذلك، هناك غياب عام للتنسيق بين البرامج أو متابعتها وتقييمها.² ولا يستند نظام الرصد والمتابعة الذي تتبعه الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى النتائج. ولا يُقدّم سوى بيانات عن معدلات الانتفاع والمشاركة في هذه البرامج. وجرت بعض المحاولات لتقييم برامج الوكالة للتشغيل، لكن النتائج عفا عليها الزمن. ومتفرقة وخرّكها اعتبارات المانحين وتفتقر إلى المصداقية العلمية (البنك الدولي 2013ج).

تسعون في المائة من المنتفعين بخدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ملتحقون بأحد برامجها الرئيسية الثلاثة (البنك الدولي 2013ب).

- وقد صُمم برنامج البحث النشط عن شغل (أمل) أساساً بغرض تزويد العاطلين من حملة الشهادات الجامعية بخدمات التوظيف لمدة تصل إلى 12 شهراً. وسرعان ما أصبح برنامج أمل الذي أطلقته الحكومة المؤقتة استجابةً لثورة عام 2011 أكبر مشروعات الوكالة الوطنية للتشغيل. وتوقف منذ ذلك الحين بسبب عدم استدامتها. وكان من المتوقع أن يتيح البرنامج للمنتفعين خدمات التوجيه المهني، والتدريب على المهارات التقنية ومهارات التواصل الشخصية، والتدريب أثناء العمل، والمساعدة في البحث عن عمل، وتقديم منحة شهرية قدرها 200 دينار (275.70 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية). ومع أن برنامج أمل تم تصميمه أساساً بغرض تنشيط سوق العمل، فإنه في الواقع العملي كان يقوم أساساً بتقديم مساعدات نقدية إلى الخريجين العاطلين. وفي الواقع، أدّت عيوب التصميم والشروط التي كان يصعب تطبيقها إلى إضعاف الحوافز الدافعة للبحث عن وظائف وقبول عروض العمل المتاحة (Robalino et al, 2013). وكان البرنامج مُصمّماً على أساس تقديم منحة للمشاركين قدرها 200 دينار (275.70 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) أي ما يعادل 80 في المائة من الحد الأدنى للأجور. وسلسلة من الخدمات تتراوح بين التدريب على المهارات الحياتية والمهارات الفنية وتقديم المشورة والمساعدة في البحث عن عمل ودفع نسبة من تكاليف الأجور. وفي الواقع، لم يحصل على المنحة والخدمات المختلفة سوى 20 ألف مشارك في البرنامج. في حين حصل 120 ألفاً آخرون على المنحة وحدها. ولم يُراع تصميم البرنامج مواطن النقص في قدرات الوكالة الوطنية للتشغيل التي حالت دون تنفيذ مهام التوجيه المهني ودورات التدريب الداخلي في القطاع الخاص. وما زاد الأمر سوءاً الافتقار إلى الريادة الفنية على المستويين المركزي والمحلي، وغياب التنسيق الجدي بين الهيئة المسؤولة عن التنفيذ - وهي الوكالة الوطنية للتشغيل - ووزارة التكوين المهني والتشغيل (Abaab, 2012). ويتيح برنامج أمل الذي توقف العمل به في عام 2013 دروساً نافلة لإعادة النظر في برامج تنشيط سوق العمل في تونس. وعلى الأخص لتفادي مبالغ الدعم الباهظة التكلفة للأجور ومعالجة ضعف الآثار على التأهيل للعمل. وبالرغم من ذلك، فإنه من الجدير بالذكر أن برنامج

وقد يكون منح العمال الشباب مزيداً من التدريب مفيداً في سد فجوات المهارات بين الشباب العاطلين والوظائف الشاغرة المتاحة (Angel-Urdinola et al, 2012).

وتدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أيضاً عدداً من البرامج الأصغر حجماً التي تتداخل أهدافها وفئات المنتفعين بها من الشباب.

- **برنامج الخدمة المدنية التطوعية⁵** يساهم في دفع تكاليف تشغيل خريجي الجامعات في مؤسسات المجتمع المدني. ويتيح البرنامج للمنتفعين به التدريب لاكتساب قدرات ومهارات تطبيقية لمدة 12 شهراً، مع تقديم منحة شهرية قيمتها 200 دينار (276 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية). وفي عام 2011، بلغ عدد المشاركين في البرنامج نحو 8 آلاف. (Angel-Urdinola et al, 2012) وليست الجمعيات التي تشرف على البرنامج ملزمة بالوفاء بأية معايير للجودة للاشتراك في البرنامج. وفي الواقع، كانت معظم الجمعيات التي شاركت في البرنامج صغيرة جداً، وقدراتها محدودة في أغلب الأحيان. وهو ما أضعف من جاذبية البرنامج (Angel-Urdinola et al, 2012).

- **برنامج التشجيع على تشغيل حملة شهادات التعليم العالي⁶** يستهدف خريجي الجامعات الذين ظلوا عاطلين بغير عمل أكثر من سنتين. ويُقدّم البرنامج دعماً مالياً للأجور ومنحة شهرية قيمتها 150 ديناراً (207 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) من أجل التدريب الداخلي والوظائف (البنك الدولي 2012ب). وفضلاً عن المنح، يدفع البرنامج جزءاً من مساهمة رب العمل في تكاليف الضمان الاجتماعي لمدة سبع سنوات، ما يساهم في زيادة نسبة التراجع على مر الزمن. وبلغ عدد المنتفعين بالبرنامج نحو 3 آلاف في عام 2011. ومن الناحية النظرية، يجب على أرباب العمل تشغيل المنتفعين بعد استكمال البرنامج ولكن في الواقع كانت معدلات التشغيل منخفضة للغاية، إذ بلغت 21 في المائة في عام 2010.

- **برنامج إعادة الإدماج في الحياة النشيطة⁷** يُقدّم للمنتفعين به منحة شهرية قدرها 200 دينار (276 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) وتغطية إضافية لتكاليف الضمان الاجتماعي. ويتضمّن البرنامج أيضاً تغطية تكاليف 200 ساعة من التدريب ومصاريف الانتقال المصاحبة. وهو برنامج صغير نسبياً، إذ بلغ عدد المنتفعين به نحو ألف مُتدرب في عام 2011، ويتركّز نشاطه في مدينتي المنستير وتونس العاصمة. ومعظم المشاركين فيه (قراءة 90 في المائة) لا يحملون شهادات جامعية.

- **برنامج دعم الأجور بنسبة 50 في المائة⁸** يهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص على تشغيل الباحثين عن عمل للمرة الأولى ويحملون شهادة جامعية عن طريق دفع نصف أجورهم بحد أقصى 250 ديناراً (344.63 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) شهرياً لمدة أقصاها 12 شهراً. ويقتصر البرنامج على مناطق التنمية الجهوية (المنصوص عليها في قانون الاستثمار)، ولا ينطبق إلا على الشركات الجديدة التي تنشأ في بعض مجالات القيمة المضافة العالية وتنطوي على محتوى معرفي قوي. وهو برنامج صغير نسبياً، إذ بلغ عدد المشاركين فيه نحو 500 خريج فحسب في عام 2011.

وفي عام 2012، صدر مرسوم يقضي بإجراء تعديلات جذرية على كل برامج تنشيط سوق العمل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، واستحداث "حافزة الأجور" و"حافزة التدريب"، ما أدّى فعلياً إلى اندماج كل البرامج القائمة في اثنين من الإجراءات التدخلية⁹، ومن حيث المبدأ، يسمح المرسوم للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالتعاقد من الباطن مع مؤسسات غير حكومية وهيئات من القطاع الخاص لتوفير خدمات التشغيل، ومنها الوساطة والتدريب على مهارات التواصل الشخصية ويستحدث البرنامج تفويضاً يدعو إلى التشجيع على تحسين الرصد والتقييم لبرامج تنشيط سوق العمل. ويشير هذا الإطار التنظيمي الجديد للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى بعض التطوّر الإيجابي والترشيد لبرامج تنشيط سوق العمل في تونس. غير أن بطء تنفيذ الإصلاح يثير تساؤلات بشأن مدى التزام واضعي القرارات وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة بمتابعة هذا الإصلاح.

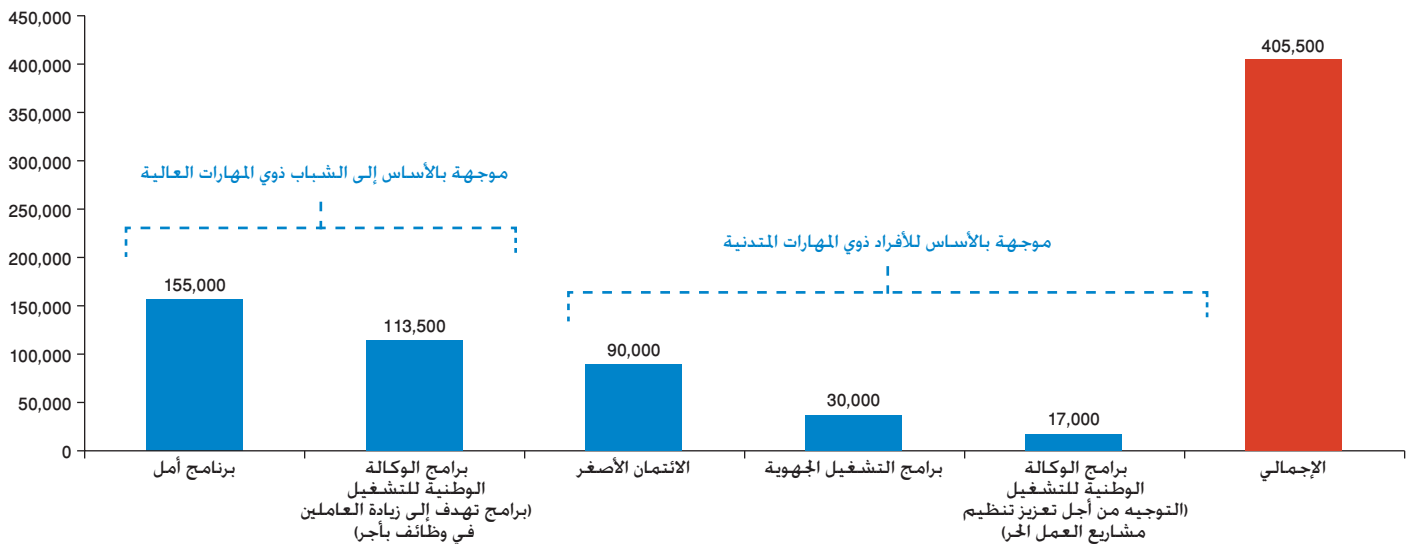
وبالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تتوفر عدة برامج موازية، مثل برنامج التشغيل والتضامن¹⁰ الذي يشتمل على الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. ويجري تمويل برنامج التشغيل والتضامن مع عدد من البرامج الجهوية من خلال الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 التابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل. ويُتيح برنامج التشغيل والتضامن توفير وظائف قصيرة الأمد للشباب التونسيين الذين انقطعوا عن الدراسة مبكراً. وهو لا يستهدف مجموعة مُعيّنة من الأفراد العاطلين. إنما يهدف إلى إدماج العاطلين في إطار البرامج الجهوية والمحلية للنهوض بالتشغيل. ويُتيح أكبر نشاط لبرنامج التشغيل والتضامن توفير وظائف قصيرة الأمد كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في مشروعات الأشغال العمومية التي ساندت نحو 14 ألف شاب في عام 2010 (البنك الدولي 2012ب). ويشتمل البرنامج أيضاً على عدد من

وإلى جانب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. تقوم الحكومة التونسية أيضاً بتنفيذ عدد من برامج التدريب من خلال الوكالة التونسية للتكوين المهني¹¹ وقد أنشئت هذه الوكالة عام 1993 تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل. وأسندت إليها المسؤولية عن التدريب المهني. وتبلغ ميزانيتها 200 مليون دينار (276 مليون دولار على أساس تعادل القوى الشرائية). كلها من الأموال العمومية. وتدير الوكالة التونسية للتكوين المهني 137 مركز تدريب تنتشر في كل ولايات تونس. ومنها مراكز متخصصة للتدريب في قطاعات مَعَيَّنة. مثل الإنشاءات والإلكترونيات والميكانيكا والسياحة والنسوجات (48 مركزاً). وكذلك مراكز للتلمذة الصناعية (61). وللشباب الريفيات (15). وللحرف اليدوية (13). وتقوم هذه المراكز بتدريب نحو 60 ألف طالب سنوياً ويعمل فيها نحو 7300 موظف. وتقدّم الوكالة التونسية للتكوين المهني مجموعة واسعة من أنشطة التدريب. منها: (1) دورات داخلية في مراكز التدريب؛ (2) اتفاقات التلمذة الصناعية مع شركة ما يقضي فيها المتدرب نصف وقته في التدريب؛ (3) دورات تدريب مُعدة خصيصاً للصناعة في منطقة مَعَيَّنة.

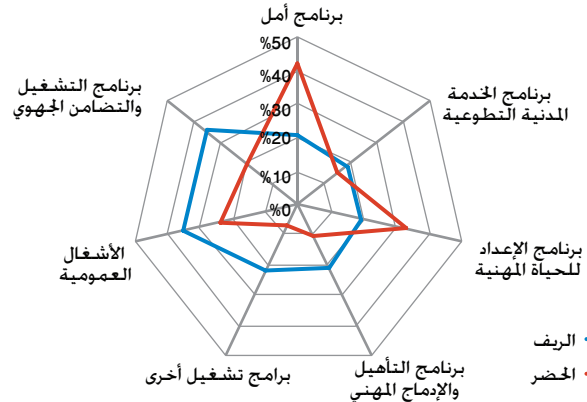
يوضّح الشكل 1-5 توزيع المنتفعين من الشباب ببرامج تنشيط سوق العمل عام 2011 وكانت الغالبية من خريجي الجامعات. أو 66 في المائة مقابل 33 في المائة للشباب الأقلّ تعليماً. وكان عدد المنتفعين أكبر من المتوسط في عام 2011 بسبب ارتفاع نسبة تغطية برنامج أمل الذي توقف العمل به الآن. ومع ذلك. فإن الشكل يتيح أساساً جيداً للمقارنة بين فئات الشباب المنتفعين.

المبادرات الأصغر حجماً التي تستهدف الشباب غير المهرة. بيد أن الكثير من آليات برنامج التشغيل والتضامن تفتقر إلى التنسيق مع البرامج الأخرى. وتتداخل بعض أدوات برنامج التشغيل والتضامن على نطاق واسع مع البرامج القائمة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. مثل برامج التدريب المهني للخريجين الشباب. ومُثَّل أدوات أخرى تكررًا لبرامج ماثلة تنفذها وزارة التنمية الجهوية ومانحون آخرون. مثل الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. وكانت هناك حالات لمشروعات أشغال عمومية لم تكتمل قط أو دفعت أجوراً لعمال لم يحضروا للعمل. وفضلاً عن ذلك. ثَمَّة شواهد ومؤشرات على أن برامج التشغيل والتضامن ليس لها إطار واضح أو إجراءات واضحة للحكومة. أو آلية شفافة لتخصيص الأموال (البنك الدولي 2013ج). وتفتقر هذه البرامج بقدر كبير إلى الرصد والمتابعة. ولا تقوم عموماً بالفحص والتدقيق في أوضاع المنتفعين الذين لهم سجلات في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. وهو ما يتيح لبعض الأفراد الاستفادة من عدة برامج مختلفة في آن واحد. وقد تكون آثار برامج الأشغال العمومية على سوق العمل في الأمد الطويل ضئيلة. وأظهرت الأبحاث أن وصمة الحزبي والعار تصاحب وظائف الأشغال العمومية وقد تضعف من أهلية المشاركين للعمل على المدى الطويل (Robalino et al . 2013). ويعرض الفصل التالي نهجاً بديلاً لتصميم مشروع قابل للتوسعة والتطوير لتشغيل الشباب العاطلين الذين لم يصلوا إلى مستوى التعليم الثانوي. ولاسيما من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب.

الشكل 1-5. المنتفعون من البرامج التي يمولها صندوق التضامن الوطني. (2011)

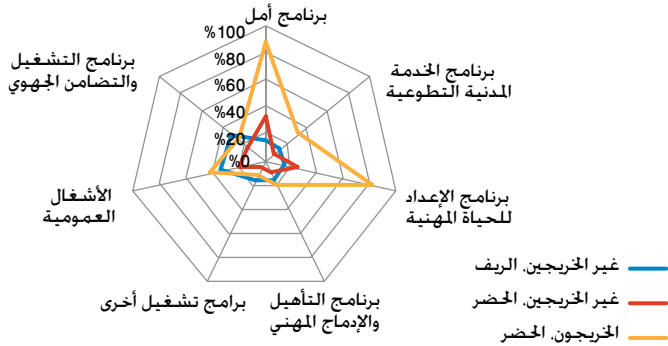


الشكل 2-5. الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل: الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 3-5. الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الخريجين تتيح المقارنة.

التصورات السائدة بشأن برامج تنشيط سوق العمل

يبدو، بوجه عام، أن نقص المعرفة بمعظم برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل يؤدي إلى الانخفاض الشديد لمعدلات مشاركة الشباب المؤهلين في هذه البرامج. فنلت الشباب يعتقدون أنهم غير مؤهلين لهذه البرامج، وأكثر من الربع لا يعرفون كيفية التسجيل فيها. وذلك وفقاً لما كشفت عنه النتائج المعروضة أدناه لمسح استقصائي أجري في الآونة الأخيرة.¹² ويبدو أن نقص المعلومات بشأن كيفية التسجيل يشكل مشكلة أكبر في حالة البرامج التي لا تدار على المستوى الوطني. الانخفاض الشديد لمستوى الوعي بالبرامج القائمة ولاسيما في المناطق الريفية، فالقليل من البرامج المصممة لمساندة الشباب العاطلين في بحثهم عن عمل معروف لأكثر من ربع المجيبين الشباب في المسح الاستقصائي (انظر الشكل 2-5)، وحتى أكبر البرامج، وهو برنامج أمل، الذي كان يُقدّم دعماً للأجور لخريجي الجامعات العاطلين، لم يكن يعرفه سوى 42.5 في المائة من المجيبين في المناطق الحضرية، ونسبة ضئيلة 20.5 في المائة من الشباب في المناطق الريفية، وبالمثل برنامج آخر - هو برنامج الإعداد للحياة المهنية الذي يساهم في دفع نسبة من تكاليف الأجور للخريجين العاطلين - لم يكن يعرفه سوى 33.2 في المائة من الشباب المجيبين في المناطق الحضرية، و19.5 في المائة من الشباب التونسيين في المناطق الريفية. وما زال برنامج التأهيل والإدماج المهني الذي يستهدف الذين لا يحملون شهادات جامعية غير معروف إلى حد كبير، ولم يسمع به سوى 10.7 في المائة من الشباب في الحضر و21.1 في المائة من الشباب في الريف. وأشهر برنامجين في المناطق الريفية هما برنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (35.2 في المائة) والأنشطة الأخرى في إطار آليات تنشيط سوق العمل التي تُقدّم برعاية برنامج

التشغيل والتضامن للتنمية الجهوية (35.2 في المائة).¹³ ولا يختلف مستوى وعي الشباب التونسي بالبرامج كثيراً من منطقة إلى أخرى أو بين الجنسين. لكن الشباب في الجنوب الريفي أكثر وعياً ببرنامج الأشغال العمومية (انظر المرفق، الشكل 5-1).

ينخفض بشدة مستوى وعي شباب الحضر الذين لا يحملون شهادات جامعية ببرامج التشغيل، حتى بالبرامج القليلة المتاحة لمن لا يحوزون شهادات جامعية. فهناك واحد فحسب من كل خمسة من شباب الحضر التونسيين الذين لا يحملون شهادات جامعية على دراية ببرنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (20.4 في المائة)، وواحد فحسب من كل عشرة يعرف برنامج التأهيل والإدماج المهني (10.1 في المائة) كما هو موضح في الشكل 3-5. أمّا البرامج الأخرى ومنها أمل والإعداد للحياة المهنية والخدمة المدنية التطوعية فإنها معروفة بدرجة أكبر كثيراً لدى الشباب خريجي الجامعات. والأهم من ذلك، أن البرامج المتاحة للشباب التونسيين الذين لا يحملون شهادة جامعية، مثل برنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة أو برنامج التأهيل والإدماج المهني، غير معروفة إلى حد كبير للفئة المستهدفة في مناطق الريف والحضر على السواء في تونس. أعطى الشباب الذين هم على دراية ببرامج تنشيط سوق العمل، بوجه عام، تقييماً متديناً للغاية لهذه البرامج كما يتضح في التحليل النوعي. وينظر إلى برامج منها أمل على أنها بمثابة وظيفة تدر دخلاً بدون جهد يتم تنفيذها لأسباب سياسية. ولا يكن الشباب ثقة تذكر في البرامج، فهم يعتبرونها غير فاعلة، بل "عملية صورية" وعلاجاً عاماً لكل العلل تم تصميمه من أجل خفض عدد العاطلين بطريقة مصطنعة (2012، Aaba).

المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل

تعد معدلات المشاركة في البرامج منخفضة للغاية. إذ لم يشارك سوى واحد تقريبا من كل 10 شباب شملهم المسح الاستقصائي في برنامج رئيسي مثل أمل أو برنامج الإعداد للحياة المهنية. ومن الملاحظ بوجه عام أن معدلات المشاركة في البرامج منخفضة في المناطق الحضرية. وأشد انخفاضاً في المناطق الريفية (انظر الشكل 4-5). وكانت البرامج التي حظيت بأكبر معدلات من المشاركة هي برنامج أمل (11 في المائة في الحضر و9.8 في المائة في الريف)، وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (12.1 في المائة للحضر و8 في المائة للريف) والخدمة المدنية التطوعية (3.9 في المائة في الحضر و11.5 في المائة في الريف). واستهدفت هذه البرامج جميعاً خريجي الجامعات، وهو ما يفسّر سبب الانخفاض الشديد للمعدل العام لمشاركة الشباب الذي يضم الشباب الأقل تعليماً. ويظهر توزيع آخر حسب المناطق أنه بين البرامج الأخرى، ومنها برنامج التنمية الجهوية، سجّل برنامج التشغيل والتضامن أكبر معدلات الانتفاع والمشاركة في منطقة الريف الساحلية. وانعدمت المشاركة تقريبا في المناطق الريفية في الداخل والجنوب، وهو ما يعزز التفاوتات الجهوية (انظر المرفق 5، الشكل 5-2).

وشكا شباب شاركوا في برامج التدريب في مقابلات أجريت معهم من الازدحام في الفصول الدراسية وأن المعدات كانت قديمة وعتيقة، ومن سوء الإدارة، وغياب الفرص بعد إتمام التدريب. وفيما يلي وصف لأحد المنقطعين عن الدراسة، يعمل حالياً في مزرعة أسرته. محاولاته للحصول على مزيد من التدريب:

في ورشة اللحام، كانت هناك ثمانية أجهزة لحام وبلغ عدد المتدربين 35. ولم يكن المدّرب يقدم أية معلومات، ولم تكن هناك أدوات أو مستلزمات للعمل. ولم يكن ذلك مستغرباً. ولا شك أن أموراً كثيرة كهذه تؤثر في المتدربين... ولذا، ترك نصف المشاركين دورة التدريب قبل نهايتها. أحد الطلاب المتسربين من التعليم (23 عاماً) سيدي بوزيد، المناطق الداخلية بتونس

لقد جرّبتها [البرامج]. ولم أعد أثق في الدولة. وحتى حينما تتحقق نتائج جيدة، فإن من يعملون في مكتب التشغيل يتقاضون رسوماً باهظة. أحد الخريجين العاطلين عن العمل، ولاية المهديّة، المنطقة الساحلية بتونس.

أعرف كثيراً من الناس الذين حصلوا على وظائف بفضل نفوذ المعارف أو لأن آبائهم يعملون في مكتب التشغيل. رئيسة إدارة بأحد البنوك (28 عاماً)، مدينة تونس

ولا تعتبر برامج الأشغال العمومية ودورات تدريب برنامج الإعداد للحياة المهنية حلولاً بعيدة الأثر. وثمة فرق كبير بين الأشغال العمومية أو التدريب أو برنامج أمل، ومثلاً إنشاء مصنع قد يعمل فيه 700 شخص.

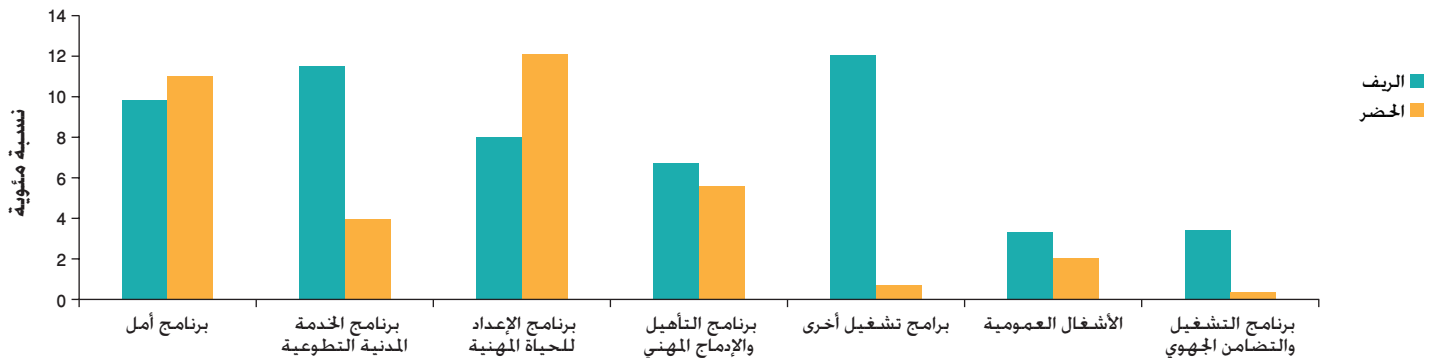
أحد الطلاب، قفصة، جنوب تونس

ويرى الشباب أن أرباب الأعمال ولا سيما في القطاع الخاص هم

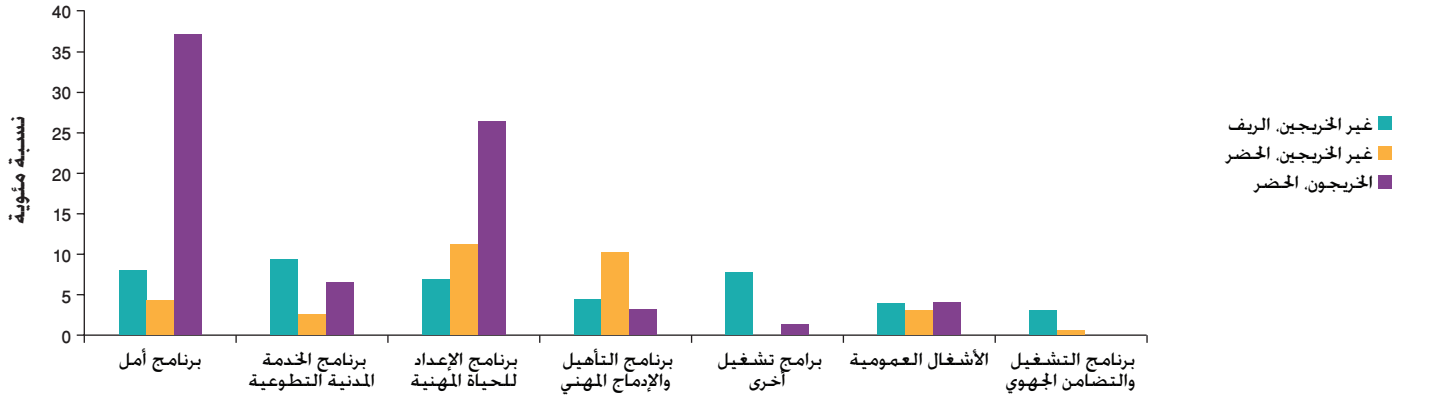
المستفيدون الرئيسيون من برامج التشغيل النشطة. ويعتبر كثيرون الدعم المالي للأجور مُنبطاً لهمم الشركات عن التوظيف الدائم للشباب العاطلين. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي الدعم إلى زيادة الممارسات الاستغلالية كما أشار شباب من الجيبين في مسح استقصائي.

ماذا تفعل الشركة؟ إنها تريح من نظام تشغيل أفراد في إطار برنامج الإعداد للحياة المهنية، إذ تدفع لهم رواتب هزيلة، وتطردهم في نهاية العقد. ثم تقوم بتحويل الأموال التي كسبتها إلى خارج البلاد. أحد الخريجين العاطلين عن العمل، زغوان، شمال شرق تونس

الشكل 4-5. المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل، الحضر مقابل الريف



الشكل 5-5. المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012.

ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشمل العينة الريفية على أعداد كافية من الخريجين تتيح المقارنة.

المسح الاستقصائي في 2012، وهي نسبة تقل كثيرا عن متوسط معدل التشغيل (انظر الشكل 5-6). وللمقارنة، كان 24.2 في المائة من المشاركين السابقين في برنامج الإعداد للحياة المهنية في المناطق الحضرية يعملون وقت إجراء المسح. ومع أن البيانات لا تتيح إجراء تحليل سببي، فإن علاقات الارتباط تنبئ بأن أنشطة التلمذة الصناعية في إطار برنامج الإعداد للحياة المهنية كانت أكثر فاعلية على نحو كبير في تحسين التأهيل للعمل إذا ما قورنت بالتحويلات النقدية غير الموجهة إلى حد كبير في برنامج أمل. بيد أن برنامج أمل قلل فيما يبدو من فرص التشغيل بين الشباب المسجلين.

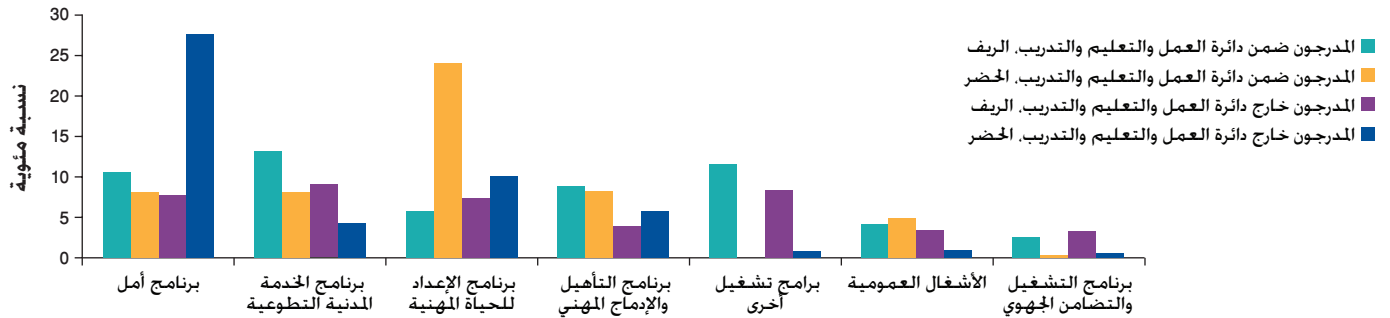
مزايا برامج تنشيط سوق العمل

من الصعب تقييم أثر برامج تنشيط سوق العمل، وذلك للافتقار إلى بيانات منتظمة للرصد والمتابعة وبسبب مسألة عزو الآثار إلى مسبباتها. وتحدث مشكلة عزو النواتج إلى السبب لأن الخريج ربما يكون قد حصل على وظيفة معينة دون المشاركة في أحد البرامج. وتفاوتت معدلات الالتحاق بسوق العمل بين المصادر، ولا تقوم على أساس التحليل السببي، وإيما على نتائج مسح استقصائي لبيانات يقدمها الأفراد. وتراوح معدلات الالتحاق بسوق العمل بين 10 و20 في المائة للبرامج الرئيسية الثلاثة، وهي برنامج التأهيل والإدماج المهني وبرنامج تشغيل حملة شهادات التعليم العالي وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (Abaab، 2012).

وبعد الثورة، التحق خريجو الجامعات في المناطق الحضرية بأعداد كبيرة بأكبر برنامجين وهما أمل والإعداد للحياة المهنية. وذكر أكثر من واحد من كل ثلاثة شباب خريجين في الحضر (37.2 في المائة) أنهم شاركوا في برنامج أمل وأكثر من الربع (26.5 في المائة) في برنامج الإعداد للحياة المهنية (انظر الشكل 5-5). وشارك في الواقع حوالي 6.2 في المائة في البرنامجين كليهما. وشهدت البرامج الأخرى للخريجين معدلات مشاركة أقل. مثل برنامج الخدمة المدنية التطوعية (6.6 في المائة). ومن المثير للدهشة أن عدداً كبيراً من الشباب الذين لا يحملون درجات جامعية أفادوا بأنهم شاركوا في برامج رئيسية مُصمَّمة للخريجين. مثل برنامج أمل (4.5 في المائة في الحضر و8.2 في المائة في الريف) وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (11.3 في المائة في الحضر و7 في المائة في الريف). وهو ما يثير تساؤلات بشأن آلية الاستهداف والإدارة المالية للبرامج المخصصة للخريجين وحدهم. وتبيّن أيضاً ضعف تصميم هذه البرامج في البحوث النوعية التي وجدت أن معظم البرامج يُنظر إليها على أنها مجرد أداة سياسية تعود بالنفع في معظمها على القطاع الخاص.

تعتبر معدلات الانتفاع ببرامج تنشيط سوق العمل في تونس مرتفعة نسبياً، لكن لا يعرف إلا القليل عن أثرها على التأهيل للعمل والتوظيف. فعلى سبيل المثال، كان 8.2 في المائة من المشاركين السابقين في برنامج أمل في المناطق الحضرية ملتحقين بوظائف بحلول وقت إجراء

الشكل 5-6. مشاركة الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في برامج تنشيط سوق العمل



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

التشغيل للمتفيعين السابقين من برنامج أمل كثيراً عن متوسط معدل التشغيل بين الشباب التونسيين. يبدو أن معدلات التشغيل التي حققها برنامج الإعداد للحياة المهنية أكبر إلى حد ما. لكن لم يتضح بعد هل استطاع البرنامج إيجاد أي مزايا صافية لمشاركيه.

2-5 برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة

ويمكن أن يلعب العمل الحر للشباب دوراً مهماً في معالجة إقصائهم. بالإضافة إلى تعزيز توليد الدخل والحد من البطالة بين الشباب. وجرى في الأونة الأخيرة إطلاق مشروعات تجريبية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بينها تونس (انظر مثلاً، Premand et al, 2012). وأظهر الكثير من هذه المشروعات تحقيق آثار ملموسة. غير أنها تتركز على خريجي الجامعات وغيرهم من الشباب ذوي المهارات. غير أنه لا تتاح للشباب المحرومين الذين لم يحصلوا على شهادة التعليم الثانوي. ويؤلفون عموماً الفئة الأكبر بين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في المناطق الريفية والحضرية. إمكانية الاستفادة من كثير من هذه البرامج. ويحوز الكثير من هؤلاء الشباب والشابات بالفعل خبرات في مجال الأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي. ويمكن من خلال توفير تدريب إضافي تمكين الشباب المحرومين من إقامة شركات أعمال مزدهرة.

وتم تصميم عدد من البرامج لمساندة أصحاب مشروعات الأعمال الحرة الحاليين والمحتملين. وتدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل برنامج مرافقة باعثة المؤسسات الصغرى (برنامج لتمويل

وتعتبر تكلفة النجاح في إيجاد وظيفة للمنتفع الواحد مرتفعة في معظم البرامج. وفي بعض الحالات مرتفعة للغاية. وعلى سبيل المثال. فإن برنامج الإعداد للحياة المهنية يتكلف 9000 دينار (12407 دولارات) في كل جهد ناجح لإيجاد وظيفة لأحد المنتفعين (Abaab, 2012). ويجب تنفيذ سياسات تنشيط سوق العمل بقدر أكبر من الفاعلية لمعالجة مشكلة البطالة وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات السوق. وفي الواقع، إنه مع إصابة المزيد والمزيد من العمال المحتملين بالفقر وبقائهم خارج قوة العمل، يزداد خطر تدهور المهارات وتقادمها. بيد أن الآثار على المالية العامة لمثل هذه البرامج الواسعة يكون لها انعكاسات خطيرة على صعيد الاقتصاد الكلي في بلد صغير مثل تونس. وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي بها عادة مؤسسات وممارسات متقدمة نسبياً في هذا الشأن، فقد تم إنفاق أقل من 0.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على أنشطة برامج تنشيط سوق العمل في عام 2011.

وتظهر الشواهد المتاحة أن معظم برامج تنشيط سوق العمل، مثل برنامج أمل وبرنامج الإعداد للحياة المهنية، تكون تنازلية إلى حد كبير وأنها تساند في معظمها الشباب الميسورين الحاصلين في الغالب على تعليم عال. ودأبت الغالبية العظمى من البرامج على استبعاد العاطلين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب. والشباب التونسيين الأقل تعليماً. الذين يأتي الكثير منهم من أوساط أفقر. على الرغم من أنهم يؤلفون أكثر من ثلاثة أرباع الشباب العاطلين. وفي غياب أية محاولة جديّة لتقييم آثار البرامج الكبيرة لتنشيط سوق العمل في تونس. فإن تحليل الارتباط الأساسي ينبئ بأن برنامج أمل -وهو أكبر البرامج في البلاد- تسبب في تدهور أهلية المشاركين فيه للعمل والتوظيف¹⁵. وتقل معدلات

التصورات السائدة عن برامج تشجيع الأعمال الحرة

يفوق مستوى الوعي بالبرامج الحالية لتشجيع الأعمال الحرة مثيله الذي حظيت به برامج تنشيط سوق العمل لكنه لا يزال منخفضاً. وكما يتضح من الشكل 5-7، فإن ثلث شباب الريف تقريبا على دراية ببرامج تشجيع الأعمال الحرة. مثل برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (34 في المائة)، والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (33.9 في المائة)، وصندوق التضامن الوطني (34.1 في المائة)، والقروض الصغرى التي يقدمها بنك التضامن الوطني (36.5 في المائة)، والقروض الصغرى الأخرى (36.2 في المائة). وعلى الجانب الآخر، في المناطق الحضرية، ليس معروفاً سوى صندوق التضامن الوطني (56.9 في المائة)، والقروض الصغرى لبنك التضامن الوطني (42.4 في المائة)، وفيما يتعلق بالبرامج الباقية، فإن أقل من ربع شباب الحضر على دراية بالصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (23.5 في المائة)، والخمس فحسب يعرفون القروض الصغرى بخلاف قروض بنك التضامن الوطني (20.5 في المائة)، وواحد فحسب من كل تسعة أفراد على دراية ببرامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (11.3 في المائة). ولا تختلف مستويات وعي الشباب التونسي بالبرامج بين المناطق اختلافاً كبيراً. ماعدا شباب الريف في الجنوب الذين يبدو أن لديهم وعياً أكبر ببرامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى عن نظرائهم، ولكنهم في الوقت نفسه تقل معرفتهم بالقروض الصغرى ماعدا قروض بنك التضامن الوطني (انظر المرفق 5، الشكل 5-3).

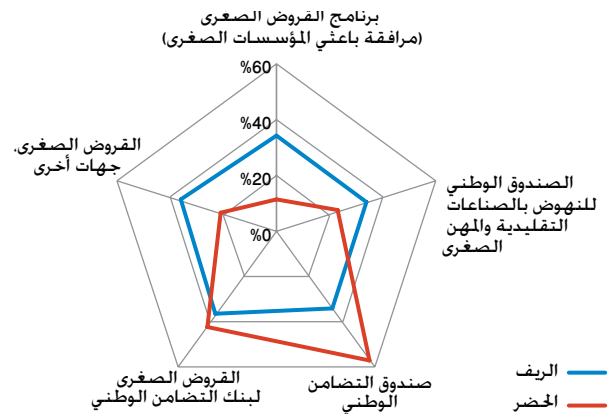
تقل درجة الوعي بالبرامج كثيرا بين شباب الحضر في تونس الذين لا يحملون شهادات جامعية. ويعرف الشباب خريجو الجامعات معظم برامج النهوض بالأعمال الحرة بقدر أكبر من نظرائهم الذين لا يحوزون شهادة جامعية كما يتضح من الشكل 5-8. ويبلغ الفرق في الوعي بهذه البرامج أقصاه بشأن القروض الصغرى لبنك التضامن التونسي (23.4 نقطة مئوية)، ويبلغ أدناه فيما يتعلق ببرامج القروض الصغرى الأخرى (10.3 نقطة مئوية). ويُعتبر مستوى الوعي بين الذين لا يحملون شهادات جامعية بالمناطق الريفية مرتفعا باستمرار ويبدو حول الثلث، في حين يرتفع بدرجة أكبر بين شباب الحضر الذين لا يحملون درجات جامعية ليشمل أكثر من نصف كل الجيبين في المسح الاستقصائي (53 في المائة)، لاسيما فيما يتعلق بصندوق التضامن الوطني.

مع أن البرامج تستهدف الشباب العاطلين، فإن دراية الشباب التونسيين الذين ليس لهم عمل بالبرامج القائمة يقل عن الشباب الذين يعملون. وكما تقل معرفة الشباب التونسيين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب بالبرامج القائمة بقدر كبير عن نظرائهم من غير هذه الفئة، وهذه الفجوة في المعرفة كبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالقروض الصغرى وبرامج العمل الحر الصغيرة وتؤدي إلى زيادة الإقصاء الاقتصادي للشباب التونسيين الذين ينحدرون من بيئات محرومة، وفيما يتصل بالعلاقات بين الجنسين، فإن الفروق بينهما قليلة جدا، لكن يبدو

الأصغر الذي يتركز على أصحاب الأعمال الحرة ومناخ الانتفاع به لخريجي الجامعات ومن لا يحملون شهادات جامعية. ويُقدّم البرنامج قروضا تصل قيمتها إلى 100 ألف دينار (137850 دولاراً) وفقا لمعدل تبادل القوة الشرائية) للمشروع الواحد. لكن متوسط حجم القروض في عام 2011 بلغ 247 دينارا (340.50 دولارا). فضلا عن ذلك، يتيح البرنامج تقديم خدمات التوجيه المهني والمساندة في تصميم المشروعات وإعداد خطط الأعمال الخاص بها وكذلك إمكانية الاتفاق على تقديم تدريب عملي مع الشركة لمدة عام. ويحصل المنتفعون من لا يحملون شهادات جامعية على منحة شهرية قيمتها 100 دينار (137.85 دولار) لمدة 12 شهرا. وتبلغ قيمة المنحة للخريج الجامعي مثلي هذا القدر. وبلغ عدد المنتفعين بخدمات البرنامج 17 ألفا في عام 2011 (البنك الدولي 2013ج).

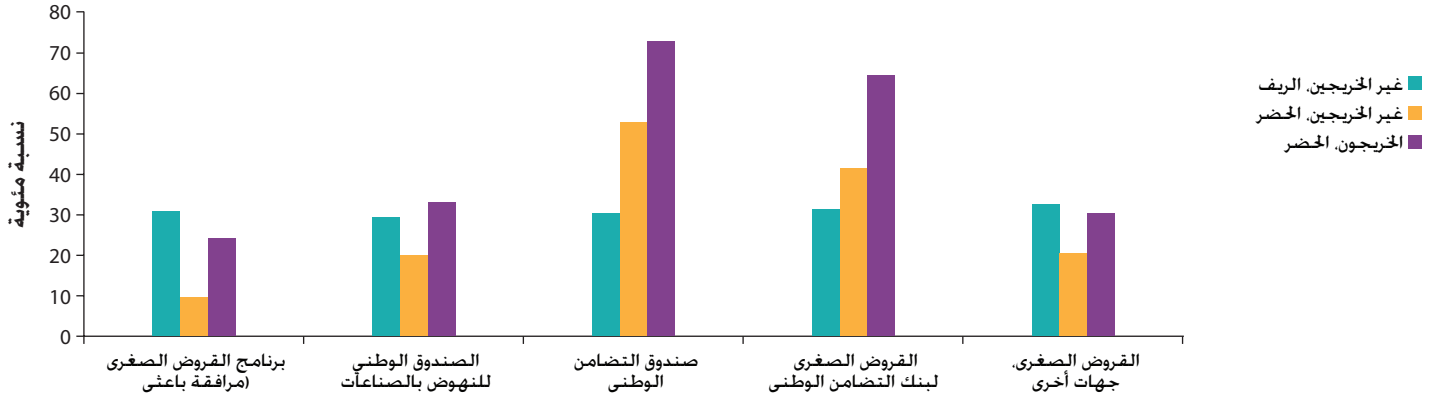
ويدير بنك التضامن التونسي¹⁶ أيضا برامج الائتمان الأصغر ومشروعات الأعمال الحرة. وتقدّم هذه البرامج قروضا ميسّرة لأصحاب الأعمال الحرة المحتملين ومنهم الشباب مباشرة أو عن طريق الجمعيات. ويُقدّم برنامج القروض المباشرة اثمانا تصل قيمته إلى 100 ألف دينار (137850 دولارا) ويُرَد على فترة تتراوح بين ستة أشهر وسبعة أعوام مع فترة سماح من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام وفائدة قدرها 5 في المائة (Abaab، 2012). وتشتمل أهداف بنك التضامن على: (1) تسهيل عملية تمويل صغار المستثمرين الذين تتوفر لديهم موارد كافية ولا يملكون ضمانات مصرفية؛ و(2) تمويل المشروعات التي تدر دخلا وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات، ومنها المشروعات التجارية الصغيرة والحرف اليدوية والزراعة والخدمات في شتّى أنحاء البلاد (الريف والحضر) (Abaab، 2012).

الشكل 5-7. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة. الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، د، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 5-8. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الحريجين تتيح المقارنة.

والمشاركة بين شباب الحضر الذين لا يحملون شهادات جامعية. فقد التحق شباب واحد فحسب من كل مائة خريج جامعي بأحد برامج تشجيع الأعمال الحرة التي قدمها القطاع العام. ويزداد معدل الانتفاع بهذه البرامج زيادة كبيرة بين الشباب الذين لا يحملون شهادات جامعية، ولاسيما ببرنامج القروض الصغرى (مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى) (1.9 في المائة للحضر و3.8 في المائة للريف)، وصندوق التضامن الوطني (1.7 في المائة للحضر و4.7 في المائة للريف)، وبنك التضامن الوطني (3 في المائة للحضر و3 في المائة للريف) كما هو مبيّن في الشكل 5-10. وتشير هذه النتيجة إلى أن حملة شهادات التعليم العالي أكثر ميلا إلى البحث عن وظيفة ذات أجر لدى الغير وأن الشباب الأقل تعليما يزداد

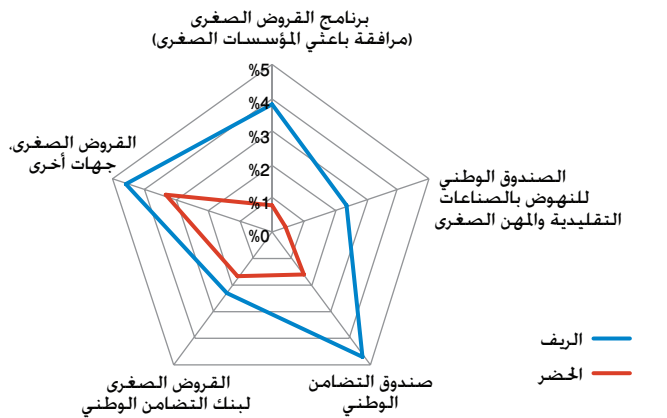
أن الشباب في المناطق الحضرية لديهم وعي أكبر بالصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والقروض الصغرى عدا تلك التي يقدمها بنك التضامن التونسي. وفي المناطق الريفية، ليس هناك اختلاف واضح (انظر المرفق 5، الشكل 5-4).

المشاركة في برامج النهوض بالأعمال الحرة

ينخفض بشدة معدل المشاركة والانتفاع بالبرامج، لا سيما في المناطق الحضرية، حيث لم تزد نسبة مشاركة الشباب عن واحد في المائة فقط من كل 100 شاب في برامج النهوض بالأعمال الحرة. ومن الملاحظ، أن معدلات المشاركة عموما في هذه البرامج منخفضة في المناطق الريفية، بل أشد انخفاضاً في المناطق الحضرية (انظر الشكل 9-5). والبرامج التي حظيت بأكبر حصة من المشاركة والانتفاع هي صندوق التضامن الوطني (4.7 في المائة في الريف و1.6 في المائة في الحضر)، وبرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (3.8 في المائة في الريف و0.8 في المائة في الحضر)، والقروض الصغرى الأخرى (4.6 في المائة في الريف و3.4 في المائة في الحضر). ويُظهر توزيع حسب المناطق أن برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق التضامن الوطني سجّلت أكبر معدلات الانتفاع والمشاركة في منطقة الساحل الريفية، والمناطق الداخلية. ومن ناحية أخرى، فإن الشباب التونسي في الجنوب الريفي أكثر اهتماماً ببرامج القروض الصغرى من نظرائهم في المناطق الساحلية. (انظر المرفق 5، الشكل 5-5) وبوجه عام، فإن برامج تشجيع مشروعات ريادة الأعمال للشباب يجب استخدامها على نطاق أوسع في المناطق المتأخرة.

قليلا ما التحق خريجو الجامعات من أهالي الحضر وهم مجموعة ذات أولوية لواضعي السياسات- بأي من برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة. وحظيت برامج القروض الصغرى بأعلى نسبة من الانتفاع

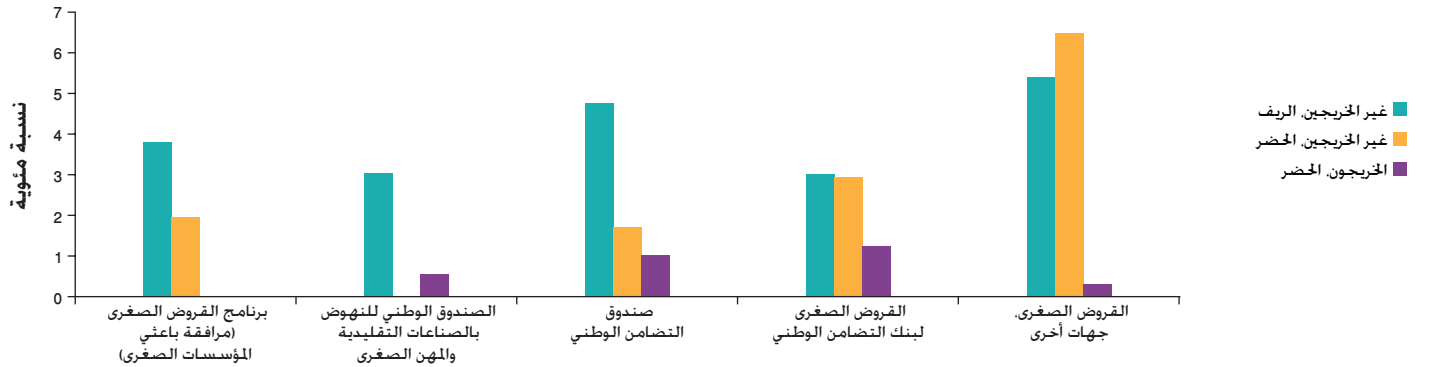
الشكل 9-5. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 5-10. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشمل العينة الريفية على أعداد كافية من الحريجين تتيح المقارنة.

3-5 خدمات الشباب الأخرى

برامج وزارة الشباب والرياضة

تتخذ وزارة الشباب والرياضة مجموعة متنوعة من البرامج من أجل الشباب. أقدمها وأشهرها مراكز الشباب. وتهدف هذه المراكز إلى التشجيع على اتباع أنماط الحياة الصحية ومنع السلوكيات المحفوفة بالخطر. وأنشئ أول مركز في عام 1963. وتعرض هذه المراكز مجموعة متنوعة من أنشطة الترفيه والتدريب المهني في مجالات التكنولوجيا، واللغات، والفنون. وتهدف إلى النهوض بالمواطنة وتعزيز اندماج الشباب في المجتمع. ويتوفر 316 مركزاً دائماً مزوداً بملاعب رياضية ومنشآت أخرى في البلديات في شتى أرجاء البلاد. و224 مركزاً ريفياً. و14 مجمةً رياضية شاملة - بالإضافة إلى 44 نادياً متنقلاً تصل بالأنشطة إلى المناطق الريفية المحرومة.

لقد أدى استخدام مراكز الشباب لأغراض الدعاية في ظل النظام القديم إلى تشويه صورتها. وفي أعقاب الثورة. خفّف المرسوم 119 لسنة 2011 من السيطرة المركزية على مراكز الشباب. ونص على نظم أكثر ديمقراطية للإدارة. ومنحها مزيداً من الاستقلال المالي الذي أتاح لها الاستجابة على نحو أكثر فاعلية للاحتياجات والتفضيلات المحلية. وتم أيضاً تعيين مزيد من الموظفين ولاسيما من الشباب من حملة المؤهلات العليا. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن مراكز الشباب الدائمة اجتذبت قرابة 90 ألف مستخدم في عام 2011. وأن المراكز الريفية والمتنقلة اجتذبت 390 ألف شاب. ولكن في غياب نظام صارم للرصد والمتابعة. من غير المحتمل أن تكون هذه الأرقام تعبيراً عن العدد الفعلي للمستخدمين. وتقول وزارة الشباب والرياضة إن أكثر الأنشطة شيوعاً هي الرياضة والدخول إلى شبكة الإنترنت. وتفيد تقارير الوزارة أن نسبة الحضور هبطت 36 في المائة منذ عام 2010. وهو امتداد لإتجاه من تناقص معدلات الحضور على مدى عدة سنوات. وما زال الحصول على التمويل من

لديهم احتمال السعي وراء العمل الحر لحساب الذات. على الرغم من أن هذه البرامج المتاحة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة تستبعد حالياً الشباب الذين يعملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي.

ترتفع معدّلات المشاركة والانتفاع بهذه البرامج بين الشباب التونسيين العاطلين ارتفاعاً ملموساً في المناطق الريفية. ومع أن معدّلات الانتفاع بالبرامج بين من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب والشباب المشتغلين تصل إلى مستويات متماثلة في المناطق الريفية. فإن الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في المناطق الحضرية يشاركون في برامج النهوض بالأعمال الحرة مع احتمال أن تنخفض هذه المشاركة بقدر كبير عن شباب الحضر الذين لديهم عمل. وعلى سبيل المثال. شارك 6.7 في المائة من الشباب التونسيين المشتغلين في المناطق الحضرية في برامج للقروض الصغرى - غير القروض الصغرى التي يمنحها بنك التضامن التونسي (3.8 في المائة في برامج القروض الصغرى لبنك التضامن) في مقابل 2.2 في المائة فحسب من الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في الحضر (0.6 في المائة في القروض الصغرى لبنك التضامن) (انظر المرفق 5. الشكل 5-6). وفضلاً عن ذلك. يمكن ملاحظة أنماط مختلفة للانتفاع بالبرامج والمشاركة فيها حسب أوضاع الفقر ومنطقة السكن (انظر المرفق 5. الشكل 5-7). فمعدّلات الانتفاع في المناطق الحضرية أعلى بوضوح بين الشباب في الأسر الفقيرة. ولكن في المناطق الريفية. التباين كبير. وعلى الأخص. يشارك الشباب التونسيون من الأسر الريفية الفقيرة أساساً في برنامج صندوق التضامن الوطني (6.1 في المائة). وبرنامج النهوض بالمؤسسات الصغرى (4.1 في المائة). وغيره من القروض الصغرى (3 في المائة). ومن ناحية أخرى. يميل الشباب من الأسر الريفية الأغنى إلى المشاركة في جميع برامج تشجيع الأعمال الحرة: القروض الصغرى الأخرى (5.4 في المائة). وقروض صندوق التضامن الوطني (3.9 في المائة). وبرنامج النهوض بالمؤسسات الصغرى (3.7 في المائة). والقروض الصغرى لبنك التضامن الوطني (3.5 في المائة). والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.

إن بعض هذه المؤسسات الخيرية بدأت تُقدّم منحاً دراسية لدفع رسوم الدروس الخصوصية لطلبة المدارس الثانوية والخدمات الطبية. وفي بعض الحالات، تقدم مبالغ مالية صغيرة للشباب المقبل على الزواج. وفي المرحلة المقبلة، يجب إيجاد حوافز جديدة لتعزيز الشراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تساند إشراك الشباب. والجمعيات الخيرية من أجل البناء على تواصلها الفعّال مع الفئات المحرومة من الشباب على مستوى المجتمع المحلي، وتعميم نُهجها وتقريبها من المؤسسات الأخرى التي تنشط على المستوى المحلي (خوجة وموسى، 2013).

4-5 الاستنتاجات والتوصيات

التحديات الرئيسية

تواجه البرامج الرامية إلى تعزيز فرص الشباب في تونس حالياً عدداً من التحديات التي لا يمكن معالجتها والتصدي لها من خلال الوزارات والوكالات المركزية وحدها. وتنبئ الممارسات الجيدة في تونس والخارج بأن هذه التحديات يمكن معالجتها على نحو أكثر فاعلية من خلال الانخراط المباشر للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الناشئة المعنية بقضايا تشغيل الشباب، والحكومات المحلية، والشباب بوصفهم شركاء في هذه الجهود. ومع دخول قرابة 100 ألف شاب تونسي إلى سوق العمل كل عام¹⁷ تصبح الحاجة ماسة إلى إصلاح برامج تنشيط سوق العمل (منظمة العمل الدولية، 2013).

وتشتمل التحديات الرئيسية التي تحوّل دون الأداء الجيد لبرامج تنشيط سوق العمل على ما يلي:

- "تراكمت" على مر السنين مجموعة كبيرة من البرامج باهظة التكلفة لتنشيط سوق العمل، وهو ما أدّى إلى الازدواجية والتكرار، وعدم كفاية القدرات اللازمة لإدارتها. والافتقار إلى نتائج يمكن قياسها على أرض الواقع. وقد أصدرت الحكومة بالفعل مرسوماً يقضي بإدماج كل البرامج القائمة في أربع مجموعات من التدخلات: (1) التدريب والمساعدة في البحث عن وظيفة؛ (2) تقديم دعم مالي للأجور؛ (3) مساندة مشروعات الأعمال الحرة؛ (4) البرامج الجهوية لمساندة التشغيل. ولاسيما برامج الأشغال العمومية/التشغيل المؤقت. ويمكن أن يؤدي هذا الإدماج، في حال

المشكلات الرئيسية التي تواجهها مراكز الشباب، إلى جانب عدم توفر البنية التحتية والمعدات المناسبة ومنها أجهزة الحاسوب، والأهم من ذلك، أن مراكز الشباب سيعتدّ عليها لتقديم مجموعة أكثر شمولاً من الخدمات التي تلائم احتياجات الشباب وتتضمّن المحتوى المناسب والمشاركة المباشرة للشباب في تقديم الخدمات بغية اجتذاب العدد الأمثل من المستخدمين.

خدمات الشباب التي تقدمها مؤسسات الرعاية الدينية

منذ عام 2011، ابتكرت مؤسسات الرعاية الدينية والجمعيات الخيرية نهجاً بديلاً لتقديم الخدمات للشباب المستبعدين في المجتمعات المحلية المهتمّة، وملاءم الفجوات التي خلّفتها الخدمات والبرامج العمومية. وبالأرقام المطلقة، تم تسجيل مؤسسات الرعاية الدينية بعد الثورة واتسع نشاطها (خوجة وموسى، 2013). ولم تحض بضعة أشهر بعد الثورة حتى كانت مؤسسات الرعاية الدينية تقوم بدور لسد الفراغ الذي خلّفه تدهور الخدمات العمومية في المناطق المهتمّة، وأصبحت في بعض الأماكن عناصر اقتصادية فاعلة، وتفيد التقارير أن بعض هذه الجماعات بدأت المساعدة في تقديم خدمات التعليم وبذل جهود الوساطة في المنازعات المحلية والمساعدة في حل القضايا الإدارية وتقديم النصح في المشكلات الزوجية (مجموعة الأزمات الدولية، 2013). وفي العديد من القرى والمناطق الحضرية الفقيرة، انخرطت مؤسسات الرعاية الدينية أيضاً في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. وفي بعض الحالات بدأت تقديم قروض معفاة من الفائدة للشباب الذين يعملون أعمالاً حرة.

ويعمل معظم هذه الجمعيات الجديدة في المناطق الفقيرة في الحزام الحضري قرب المدن الكبيرة في المناطق الساحلية لتونس التي يتفشى فيها الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وقد أجريت بحوث نوعية مكثفة لإثراء معلومات هذه الدراسة. وتبرز النتائج المستقاة من التضامن ودّوار - وهو حي كبير من أحياء مدينة تونس عدد سكانه نحو 600 ألف نسمة - هذا الوضع (خوجة وموسى، 2013). فقد ظهرت عدة مؤسسات دينية في المناطق الواقعة في الأحزمة الحضرية منذ الثورة، وانتشرت فيها على نطاق واسع اللافتات والملصقات والإعلانات. وبملا الكثیر من هذه المؤسسات الفراغ الذي خلّفه انهيار النظام القديم الذي كان يهيمن على المجتمع المدني من خلال أنشطة حزبه السياسي. وبالمقارنة بمنظمات المجتمع المدني الأخرى القائمة منذ وقت أطول، فإن الجمعيات الخيرية الجديدة تكون في العادة أفضل تمويلاً (خوجة وموسى، 2013). ويقال

على كيف تؤثر مختلف خصائص تصميم برنامج معين ومنها التفاعلات مع البرامج الأخرى في نواتج سوق العمل للشباب (Robalino et al, 2013).

المجالات الإستراتيجية التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات

تشهد تونس تحسُّناً في أوضاع الاستقرار السياسي يتيح فرصة فريدة لإصلاح مجموعتها الواسعة من البرامج والخدمات الخاصة بالشباب، وجعلها في الوقت نفسه أكثر شمولاً وأقل تكلفة وأكثر قابلية للمساءلة. وكما يتضح من التحليل في هذا التقرير، فإن الشباب التونسيين ليسوا مجموعة متجانسة، فهم عدة جماعات فرعية، لكل منها المعوقات الخاصة بها على طريق الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تراعي برامج تنشيط سوق العمل وخدمات الشباب احتياجات مختلف الجماعات الفرعية في برامجها. وتهدف التوصيات التالية على صعيد السياسات إلى تحسين فاعلية برامج تنشيط سوق العمل وخدمات الشباب وتغطيتها، والبناء على حوار السياسات المتواصل منذ عام 2011 بين الحكومة التونسية ومختلف المؤسسات ومنها البنك الدولي.

تطوير خدمات التشغيل التي تؤيدها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

يتطلب ضمان تغطية كل الجماعات الفرعية للشباب الإجراءات التالية التي تبني على توصيات عدة تقارير فنية. وتشهد تقارير أخرى على إجراءات لتحسين قدرات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لتزويد منتفعيها بخدمات تشغيل متميزة منها المشورة والتدريب على المهارات التقنية ومهارات التواصل الشخصية والوساطة في الإلحاق بالوظائف. وأوصت التقارير أيضاً بتبسيط إدارة برامج تنشيط سوق العمل وتنفيذ أنشطته (Robalino et al, 2013). والإجراءات التالية ضرورية على طريق المضي قدماً:

- إزالة المعوّقات التنظيمية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في تقديم خدمات الوساطة. وقد تأكّدت أهمية إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات التشغيل ولاسيما الوساطة في اتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة أقرتها منظمة العمل الدولية عام 1997 ويجب أن تصدق عليها تونس (الاتفاقية 181 التي تؤيدها التوصية 188)، ومن الضروري أيضاً تعديل قانون العمل لتسهيل تشغيل وكالات الوساطة الخاصة.

تنفيذه، إلى تحقيق وفر كبير في النفقات. بيد أن برامج تنشيط سوق العمل ما زالت تعرض العدد نفسه من الأنشطة، وفي الغالب على نحو غير فاعل.

- برامج تنشيط سوق العمل ذات طبيعة تنازلية وتساند في معظمها الشباب الحاصلين على تعليم عال. ويذهب نحو 80 في المائة من النفقات في برامج مساندة التشغيل إلى حملة شهادات التعليم العالي (Abaab, 2012) بالرغم من أنهم لا يُؤلّفون سوى نحو ربع الشباب الذين هم خارج دائرة التوظيف والتعليم والتدريب.¹⁸ وتستبعد برامج تنشيط سوق العمل الحالية في العادة الشباب الذين يحدرون من أوساط أقل تعليماً ودخلاً ويسكنون في أحزمة الحضر والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة.
- احتكار الدولة "بحكم القانون" لأنشطة الوساطة في التوظيف يحول دون حرية الاختيار ودخول مجموعة أوسع من مُقدّمي الخدمات والخدمات إلى السوق ولاسيما مُقدّمي الخدمات من القطاع الخاص (Abaab, 2012).
- تتصف برامج تنشيط سوق العمل في العادة بالمركزية المفرطة. وتشير الشواهد إلى غياب الشعور بالالتزام والمشاركة على الصعيد المحلي من قبل الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الخيرية التي تتميز بقدرات تواصل محلي قوية في المناطق المحرومة وبين أصحاب المصلحة من الشباب. ويشكل الطابع المركزي لتنفيذ البرامج عائقاً أمام الابتكار والتكيف مع الظروف والأوضاع المتنوعة في تونس.
- لا تزال الترتيبات الحالية للرصد والتقييم متفرقة، وتفتقر إلى الدقة. ولم يتم تطويرها على نحو كاف لتقييم آثار البرامج المختلفة. ولا تتوفر في الغالب متابعة لمساندة المنتفعين السابقين بعد استكمال أنشطتهم.

يجب أن يبني الجيل التالي من برامج تنشيط سوق العمل لتوظيف الشباب على قاعدة معارف أكبر. وينبغي أن يركز التصميم المستنير للبرامج على ثلاث مهام رئيسية، وهي: (1) تحسين الفهم لأسباب ونواتج ضعف نواتج سوق العمل للشباب؛ (2) ابتكار أدوات لتوجيه تصميم برامج تشغيل الشباب وتنفيذها؛ (3) مساندة جيل جديد من تقييم الآثار يتركز

يجري إنفاقها على نحو صحيح، وهل تتم حقا أنشطة التدريب ودورات التدريب الداخلي لدى الشركات وما نوعها وما عدد الشباب الذين يستفيدون منها. فضلا عن ذلك، فإن التعليقات التقييمية للمنتفعين عبر الهاتف الجوال التي يمكن الوصول إليها بسهولة قد تساعد في توفير المعلومات عن جودة التدريب والتدريب الداخلي وأهميتهما وعن سلامة توقيت التحويلات النقدية إلى المنتفعين الشباب. وأثار مثل هذه التدخلات على أهلية المنتفعين للعمل بمرور الزمن. وتتيح هذه الحلول منخفضة التكلفة الوصول إلى المعلومات عن سير تنفيذ البرامج الذي قد يساعد في توجيه مخصصات الميزانية التي تستند إلى الشواهد والأدلة أو التخفيضات في برامج تنشيط سوق العمل، أو كليهما.

إنشاء خدمات محلية متكاملة تراعي احتياجات الشباب ومشاركتهم

يمكن على المستوى المحلي إنشاء خدمات محلية متكاملة تراعي احتياجات الشباب التونسي من خلال نظام شبكات واحد يخدم على وجه الخصوص الفئات الأقل تعليما ومن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب. والخدمات المحلية المتكاملة التي تراعي احتياجات الشباب يمكن توفيرها من خلال البناء على خدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وتوسيعها. وتوسيع المنافذ الحالية لوزارة الشباب والرياضة. ويمكن أن تزود هذه الخدمات الشباب بالمهارات الحياتية، والمعلومات ذات الصلة، والتوجيه المهني بشأن الفرص الاقتصادية المحلية، والوساطة في التوظيف، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، وخدمات الحماية القانونية، وأساليب الحياة الصحية، وفرص التطوع، وغيرها من الاستخدامات المثمرة لوقت الفراغ. ويجب أن تنشئ هذه الخدمات صلات مع المؤسسات المعنية الأخرى. مثل المنظمات غير الحكومية التي يرأسها شباب محليون، والمؤسسات الخيرية، والحكومات المحلية، وخدمات التوظيف لتعظيم التواصل مع الشباب، ولاسيما الفئات المحرومة في أحزمة المناطق الحضرية والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة. وتشتمل أجح الخبرات الدولية على عنصر قوي لمشاركة الشباب في إدارة خدمات الشباب المحلية المتكاملة، بالإضافة إلى شراكات هيكلية مع الحكومات المحلية لضمان استدامتها على الأجل الطويل. وبالإضافة إلى النواج الإيجابية لتأهيل الشباب للعمل والتوظيف، تظهر الشواهد أن الخدمات المحلية المتكاملة التي تراعي احتياجات الشباب أسهمت في زيادة الانسجام الاجتماعي والثقة في السلطات المحلية من خلال التشجيع على المشاركة الفاعلة للشباب والحوار مع مختلف المؤسسات المحلية.

- إقامة شراكات بين القطاعين العمومي والخاص والمنظمات غير الحكومية من خلال تعاقدات تستند إلى الأداء لتوفير خدمات التشغيل للشباب بما يتفق واحتياجات سوق العمل، والتواصل في الوقت نفسه مع فئات الشباب المحرومة في الأحزمة المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية والداخلية. فمن شأن هذه الشراكات أن تُكسّن الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل من توفير مزيد من المهارات التي تتفق واحتياجات السوق، والتدريب على مهارات العمل الحر. ومنح التدريب الداخلي، والتدريب أثناء العمل إلى الخريجين العاطلين والشباب الآخرين. مثل الشبان والشابات الخاملين والأقل تعليما الذين قد لا يكونون مسجلين في عداد العاطلين. وعلى أية حال، يجب ألا تظل الوكالة الوطنية للتشغيل بعد الآن محتكرة لوظيفة توفير خدمات التشغيل والوساطة في تونس لأن هذا يضعف من قدرتها على تلبية احتياجات الشباب على نحو فاعل.
- تحسين وتوسيع خدمات التشغيل من خلال الاستخدام المنتظم للتقنيات الجديدة. ويمكن ربط برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ببوابات إلكترونية للوساطة في خدمات التشغيل والتدريب على المهارات تستند إلى شبكة الإنترنت أو الهاتف الجوال، مثل بوابة (تونس تعمل) بخدمة الهاتف الجوال (جَحْنِي) (انظر المرفق 5-1). وتعتبر قدرات موظفي الوكالة الوطنية للتشغيل وأعدادهم في الوقت الحالي محدودة ولا تكفي لتلبية مختلف احتياجات الشباب الباحثين عن عمل أو ربطهم بأرباب الأعمال في القطاع الخاص. وقد تكون حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة وتخضع للمسائلة وإجراءات تكميلية تراعي مصالح الشباب لتوسيع خدمات التواصل وزيادة عدد المنتفعين الذين تخدمهم تلك البرامج. فضلا عن ذلك، تملك تونس مجموعة مفعمة بالنشاط والحيوية من أرباب الأعمال الحرة الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن للوكالة الوطنية للتشغيل إشراكهم في ابتكار حلول على أساس هذه التقنيات في هذا المجال.
- تطوير أنظمة حديثة للرصد والمتابعة من خلال حلول عبر الإنترنت وخدمات الهاتف الجوال. ويمكن للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وغيرها من مقدمي خدمات الشباب تعديل نوافذ إلكترونية، كتلك النافذة التي يستخدمها مشروع (إدماج)¹⁹ في رصد النتائج أولا بأول، من أجل إدخال وتحليل البيانات المتصلة بالعديد من برامج تنشيط سوق العمل في أنحاء البلاد. وستتيح البوابة الإلكترونية معلومات قيّمة بشأن الأموال وهل

الإطار 5-1. النافذتان الإلكترونيتان "جَحْنِي" و"تونس تعمل"

تعرض النافذة الإلكترونية "تونس تعمل" مركزاً افتراضياً للوظائف والأعمال الحرة من أجل الشباب التونسي. وتهدف هذه المبادرة التي تشترك في تمويلها صلتك وميكروسوفت إلى تزويد الشباب العربي بموارد تتراوح بين التوجيهات المهنية والتأهل للعمل. وتنظيم مشروعات العمل الحر والخبرات العملية وفرص العمل والتوظيف. ويعرض موقع "تونس تعمل" الذي أُطلق في أكتوبر/تشرين الأول 2013 إمكانية الوصول مجاناً وبلا رسوم إلى أكثر من 600 دورة تدريب للتعليم الإلكتروني متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وثمة تكامل بين الموقع وخدمة الهاتف الجوال "جَحْنِي" للتشغيل من أجل توسيع التواصل وإمكانية الوصول إلى الموقع.

وبوسع المستخدمين من الشباب التسجيل والتفاعل مع النافذة بأنفسهم. وتعمل صلتك لنشر هذه النافذة في سياق الشراكات المحلية مع مؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى لخدمة الشباب. من بينها نافذة تونس تعمل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من برنامجها من أجل الشباب. وتُعدُّ الموارد التي تعرضها النافذة تكملةً وتوسعةً للخدمات التي تقدمها هذه المنظمات لتحسين سبل تلبية احتياجات الشباب. وعلى سبيل المثال، تستطيع مراكز الخدمات المهنية استعمال خدمة التوفيق بين العرض والطلب في مجال التوظيف عبر الإنترنت لمساعدة الطلاب في العثور على دورات التدريب الداخلي أو الوظائف ذات الصلة في مجالهم. وتستخدم منظمات أخرى محتوى التعليم الإلكتروني في موقع "تونس تعمل" في تصميم دورات تعليم مختلطة تعتمد على النافذة في محتواها ولكنها تقام فعلاً في فصول دراسية. وخدمة جَحْنِي تشغيل "Najja7ni mEmploi" هي أول مركز مهني يستند إلى الهاتف الجوال في المنطقة، ويعرض خدمات مساندة التأهل للعمل تربط بين الشباب الذين لا يتاح لهم الوصول إلى الإنترنت وموارد التأهل للعمل. وتعميم الخدمات المالية، وفرص العمل المتاحة من خلال الهواتف الجوال. وتشتمل الخدمات المجانية على التوجيهات المهنية. وسوق العمل والتوظيف وفرص التدريب. وتعليم اللغة الإنجليزية، والتوعية المالية. وكتابة السيرة الذاتية، والتوعية الذاتية وتأسيس مشاريع الأعمال. وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ومن خلال الاختبارات السريعة والتنبيهات عبر الرسائل القصيرة والاختبارات الشخصية تجري إحاطة المستخدمين أولاً بأول بالمعلومات المتصلة بمجالات العمل المهنية. ويمكنهم أيضاً التواصل مع أرباب الأعمال المحتملين من خلال إرسال سيرة ذاتية مختصرة عبر خدمة الهاتف الجوال "جَحْنِي". وما يكمل خدمة "جَحْنِي تشغيل" باستخدام الهاتف الجوال برامج التعليم الجوال وتعليم الإنجليزية عبر الهاتف الجوال. وبين هذه المبادرات الثلاث تصل خدمة "جَحْنِي" إلى قرابة مليون مستخدم مسجّل. مع أنه قد يحدث بعض الازدواج والتكرار لأن البعض قد يشتركون في أكثر من خدمة. وأعيد إطلاق خدمة التشغيل عبر الهاتف الجوال لتؤدي وظيفة التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل والتوظيف في يناير/كانون الثاني 2014، وهي الآن في الربع الأول لتشغيلها. واكتسبت الخدمة بالفعل قاعدة مستخدمين مسجلين تضم قرابة 300 ألف شخص استخدم أكثر من 200 ألف منهم برنامج التعلّم عبر الهاتف الجوال من أجل التأهل للعمل وأنشأ 96 ألفاً سيرة ذاتية مختصرة لتلقي تنبيهات الوظائف عن نحو 2500 وظيفة.

وهذه المبادرة شراكة بين صلتك وتونيزيانا وبروانفست وإيدوبارتاج وتعمل على نحو وثيق مع مبادرات للبنك الدولي تتركز على الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وميكروسوفت لمواطنة الشركات. وفازت المبادرة بالكثير من الجوائز العالمية. منها جائزة إستيفي سيلفر وجائزة جلوبال تيليكوم بيزنس للإبداع.

أ. تونيزيانا هي إحدى شركات تقديم خدمات الهاتف الجوال التونسية. وهي جزء من مجموعة Ooredoo.
/المصدر: صلتك، مايو/أيار 2014.

إعطاء أولوية لبرامج "التدريب الزائد" الموسّع والشامل

تجمع برامج "التدريب الزائد" بنجاح بين التدريب الفني والتدريب على المهارات السلوكية والتدريب الداخلي وخدمات التشغيل واعتماد المشروعات. وتُشدّد هذه البرامج على التدريب على المهارات التي تحدها احتياجات السوق. وتستند إلى اتفاقات مع شركاء في القطاع الخاص

لتوفير دورات تدريب داخلي لعمالها. وأثبتت برامج التدريب الزائد أنها أكثر فاعلية من التدريب المهني النظري التقليدي في الفصول الدراسية (Cunningham et al, 2010). فمجموع الساعات التي تُقضى في التدريب النظري تؤدي إلى تأثير على معدل عائد البرنامج أقل من تأثير الوقت الذي يقضى في التدريب أثناء العمل (Lee et al, 2012). ولجحت هذه البرامج في زيادة الصلاحية والأهلية للعمل وكسب الدخل لدى الشباب ذوي

الإطار 2-5. برامج "التدريب الزائد" Jovenes للشباب المحرومين في أمريكا اللاتينية

تُقدّم برامج Jovenes تدريباً شاملاً للشباب العاطلين والمحرومين اقتصادياً من أعمار تتراوح من 16 إلى 29 عاماً لتحسين رأس مالهم البشري والاجتماعي وأهليتهم للعمل. ويجري تنفيذ هذا النموذج الذي يستند إلى اعتبارات الطلب في ثمانية من بلدان أمريكا اللاتينية. وقد تمّ تعديله ليتفق والسياق المحلي ومتطلبات سوق العمل¹. ويجمع النموذج بين التدريب الفني وخبرات التدريب الداخلي لدى أرباب الأعمال مع التدريب على المهارات الحياتية الأساسية وغيرها من خدمات المساندة لضمان اندماج المنتفعين في المجتمع واكتسابهم الأهلية للعمل. وتُقدّم مؤسسات خاصة وعمومية يتم التعاقد معها من خلال آليات العطاءات التنافسية العمومية خدمات التدريب وتنظيم دورات التدريب الداخلي. ويستهدف البرنامج الفقراء ويأتي أكثر من 60 في المائة من المشاركين فيه من أسر منخفضة الدخل بين أفرادها متسربون من المدارس في مرحلة مبكرة. تُظهر تقييمات الآثار أن هذه البرامج زادت من احتمال عثور المنتفعين منها على وظيفة عند التخرّج. ولاسيما بين الفتيات الشابات. ففي الأرجنتين، زاد البرنامج من احتمال الحصول على وظيفة للموسسة بقدر كبير للشباب من أعمار 21 عاماً فأدنى. وفي الأرجنتين، زاد البرنامج الأجر الشهريّة نحو 10 في المائة عن مجموعة المقارنة وكانت النتائج مواتية بقدر أكبر للذكور من الشباب والفتيات المراهقات.

أ. الأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وفنزويلا.
المصدر: Aedo and Núñez, 2001.

الشابات. ومثل هذه التدخلات ستكون تكملة لمحور التركيز الحالي لبرنامج التمويل الأصغر PAPPE الذي يعود بالنفع غالباً على خريجي الجامعات. تبين نجاح عدد من النهج المختلفة في زيادة فاعلية برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة للشباب. ومن بين هذه النهج: (1) تقديم توجيهات مستفيضة وخدمات تطوير أنشطة الأعمال للمنتفعين الشباب في كل مراحل دورة أعمال المشروع. وحيثما أمكن من خلال المشاركة المباشرة لأرباب أعمال قائمين. - تتم الاستعانة بهم من خلال الغرف التجارية على سبيل المثال - وذلك لإسداء النصح لمن يتطلعون لتنظيم مشروعات أعمال حرة: (2) توجيه ومساعدة الشباب من أرباب الأعمال الحرة على أن يكتسبوا تدريجياً المعارف العملية والتطبيقية اللازمة لبدء مشروع جديد وتدعيمه. وكذلك على إيجاد فرص ملموسة للدخول في سلاسل القيمة القائمة بالفعل: (3) تعزيز احترام الذات والثقة لدى المنتفعين في أن يصبحوا منظمين لمشروعات أعمال حرة: (4) مرافقة الشباب منظمي مشروعات الأعمال الحرة في بحثهم عن الخدمات المالية والحصول عليها لمساندة مشروعاتهم (Cunningham et al, 2010). ويعرض الإطار 3-5 الخصائص الرئيسية والنواج الإيجابية لبرنامج تأهيل صغار أرباب الأعمال الحرة الشباب في بيرو الذي يعتبر أفضل مثال للممارسات العالمية الجيدة في مجال تنظيم مشروعات الأعمال لدى الشباب. ومع أن هذه البرامج الموصى بها قد لاقت تقييماً إيجابياً في معظمها. سيكون من الضروري تطبيقها تدريجياً في تونس واختبارها وتقييم ما يكون منها أصلح قبل تنفيذها على نطاق واسع.

الدخل المنخفض في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية. (انظر الإطار 2-5). ويجب إعطاء أولوية لبرامج التدريب الزائد. مع التخلّص تدريجياً من برامج تنشيط سوق العمل الأقل فاعليةً لكن الأكثر تكلفةً. مثل التدريب المهني النظري والتحويلات النقدية على غرار ما يقدمه برنامج أمل. ومن خلال دمج برامج تنشيط سوق العمل وتقليص عددها. يمكن إعادة توجيه ما يتحقق من وفر في النفقات إلى برامج التدريب الزائد التي تستهدف الشباب الأقل تعليماً من الأحمزة المحيطة بالمدن والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة.

وضع برامج "شاملة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة"

تجمع البرامج الشاملة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة بين التدريب على مهارات تنظيم الأعمال الحرة، وتيسير الحصول على رأس المال، والتوجيه والإرشاد في إنشاء مشروعات جديدة لدى أصحاب المشروعات التي لها سجل راسخ. وتعتبر مشروعات الأعمال الحرة لدى الشباب مجالاً مهماً آخر للاستثمار المحتمل في تونس. ولاسيما لخريجي المدارس الثانوية، وخريجي دورات التدريب الفني، والعمال في القطاع غير الرسمي في الحضر، وشباب الريف الذين يحملون أفكار أعمال واعدة، ومنهم الفتيات

تسبب الإقصاء الاقتصادي والافتقار إلى سبل الحصول على الفرص في برامج هذا البلد. ويختتم الشكل 5-11 الفصل بإيجاز الفئات الرئيسية من المعوقات التي نوقشت حتى الآن مع عرض التدخلات التي تستند إلى الشواهد وتساهم في تذييل هذه المعوقات والتغلب عليها.²⁰

وبناء على الاستنتاجات التي عرضت من قبل بشأن إقصاء الشباب في تونس، يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً للبرامج والخدمات القائمة التي تستهدف الشباب التونسي وكذلك الممارسات الدولية الجيدة. وأبرز الفصل الفجوات ومواطن النقص الحالية في جهود تذييل المعوقات التي

الشكل 5-11. مصفوفة التدخلات في سوق العمل

التدخلات على صعيد السياسات	المعوقات	
إسداء المشورة بشأن الوظائف في المستويين الثانوي والجامعي وبرامج الفرصة الثانية	عدم كفاية المهارات الأساسية	أوجه النقص في المهارات المتصلة بفرص العمل
برامج التدريب الزائد الشاملة	عدم توافق المهارات الفنية مع متطلبات السوق	
التدريب على المهارات السلوكية	عدم توافق المهارات السلوكية مع متطلبات السوق	
التدريب على تنظيم مشروعات الأعمال	عدم كفاية مهارات تنظيم مشروعات الأعمال	
برامج الخدمات العمومية/مبادرات للمجتمع المحلي يقودها الشباب	بطء نمو الوظائف في الاقتصاد	ضعف الطلب على الأيدي العاملة
برامج العمل الإيجابي	تمييز أرباب الأعمال في المعاملة	
تقديم دعم لأرباب الأعمال الذين يوظفون الفئات المستهدفة		
متابعة الموظفين	التوفيق بين طالبي التوظيف وأصحاب العمل	معوقات البحث عن وظيفة
خدمات التوظيف		
تبادل المعلومات عبر الإنترنت والهاتف الجوال		
اعتماد المهارات		
اعتماد مراكز التدريب	الإشارة إلى الكفاءات	معوقات تأسيس الشركات
البرامج الشاملة لتنظيم مشروعات الأعمال الحرة	نقص إمكانيات الحصول على رأس المال الاجتماعي والموارد المالية	
التمويل الأصغر	معوقات الإقصاء ومنها نوع الجنس ومكان الولادة	المعوقات الاجتماعية في جانب العرض
التواصل الذي يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين مع الفئات المستبعدة		
التدريب على المهارات غير التقليدية		
التدريب الآمن. وفرص التوظيف وكسب الدخل للنساء		
تعديل تصميم البرامج لمراعاة احتياجات الفئات المستهدفة		

الإطار 3-5. برنامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة للشباب في بيرو

يقدم مشروع تأهيل الشباب مبدعي المشروعات الصغيرة المساعدة والتدريب للشباب لتطوير مخططات أعمالهم وإنشاء مشروعات مريحة. المشروع تقوم بتنفيذه منظمة *Colectivo Integral de Desarrollo* غير الحكومية في بيرو. وبدأ تطبيقه في عام 1999 بوصفه مبادرة لمعالجة النقص الكبير في مهارات تنظيم مشروعات الأعمال الحرة بين الشباب ذوي المهارات المحدودة. وهدف المشروع هو تحسين دخول المنتفعين ومستويات معيشتهم. والمجموعة المستهدفة هم شباب محرمون اقتصاديا تتراوح أعمارهم من 15 إلى 25 عاما ويملكون مشروعا صغيرا أو غير رسمي. أو كليهما. يجري تشغيله منذ أقل من عام وأظهروا أنهم يملكون مهارات لتنظيم مشروعات الأعمال ويسكنون في المناطق المستهدفة. ويقدم البرنامج أنواعا مختلفة من الخدمات. وفي مرحلة الإعداد. يستفيد الشباب المهتمون من خدمات التوجيه والتدريب لإعداد مخططات أعمالهم التي سيتم عرضها للاختيار منها. وبعد الاختيار. يحصل الشباب المؤهلون أو المنتفعون بالبرنامج على خدمات التوجيه والتدريب الداخلي. ويستطيع المنتفعون بالبرنامج أيضا الحصول على قروض صغرى. وتبين أن البرنامج كان مجديا من حيث تكلفته. إذ بلغت تكلفة المنتفع الواحد أقل من ألف دولار.

وتظهر تقييمات الآثار زيادة نسبتها 7.8 نقطة مئوية في احتمال إنشاء المنتفعين مؤسسات أعمال وتشغيلها وزيادة متوسط دخلهم بواقع 8 في المائة. وتشير هذه التقديرات أيضا إلى زيادة قدرها نحو 40 نقطة مئوية في احتمال بقاء مؤسسة عاملة لمدة أكثر من عام وزيادة الدخل 40 نقطة مئوية. وتضمن البرنامج أثرا ثانويا مهما هو خلق فرص الشغل. فقد زادت تعيينات العمال لدى المنتفعين 17.3 في المائة عن مجموعة المقارنة التي كانت تتألف من نظراء مهتمين لكنهم غير ملتحقين بالبرنامج. ومن الضروري إجراء مزيد من التقييم والمتابعة لرصد مدى نجاح البرنامج على مدى فترة زمنية أطول. مثلا متابعة مشروعات عاملة لمدة لا تقل عن عامين. وفيما يتعلق بتكرار البرنامج في أماكن أخرى. فإن توسيع نطاق البرنامج قد يقلص من الواقع من فاعليته لأن هيئة التنفيذ قد لا تكون لديها القدرات الكافية لتقديم الخدمات الشخصية المتميزة نفسها التي عرضت من قبل على الشباب. وللقدرات المؤسسية لهيئة التنفيذ أو المؤسسات المشاركة- أو لكليهما- أهمية بالغة. وتقاس هذه القدرات من حيث القائمين على تقديم الخدمات ومعارفها وأنواعها وتواترها. فإذا اتسمت الخدمات بانخفاض معدل تواترها وتدني نوعيتها. فإن ذلك يقلل بشدة من احتمالات نجاح البرنامج.

المصدر: Puerto 2007.

ملاحظات

1. في عام 2009، أجرت وزارة التكوين المهني والتشغيل إصلاحات في حافظة سياسات وبرامج سوق العمل النشطة. ما أدى إلى توحيدها في ستة برامج لتسهيل إدارتها والرقابة المالية عليها. وتتألف جميع برامج دعم الأجور في الأساس من تدريب أثناء العمل. وتشمل تقديم إعانة شهرية صغيرة، ودعم اشتراكات الضمان الاجتماعي للمشاركين. وقد ازداد عدد المنتفعين من برامج دعم الأجور زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وذلك من 85889 إلى 95415 مستفيدا في عام 2009، ثم إلى 138674 مستفيدا في عام 2010.
2. في عام 2011، استطاعت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تحديد 100356 وظيفة شاغرة (منح تدريب داخلي ووظائف دائمة). لكن لم يتم شغل سوى 46 في المائة منها فقط. وأدخلت هذه الوظائف الشاغرة في قاعدة بيانات مفتوحة أمام الباحثين عن العمل. وشغل معظم هذه الوظائف أفراد اتصلوا بالشركات مباشرة. ثم أبلغوا الوكالة بذلك. ولم تقم الوكالة على نحو منهجي بمضاهاة الوظائف الشاغرة المتاحة مع الشباب العاطلين عن العمل المسجلين لديها.
3. SIVP - برنامج الإعداد للحياة المهنية.
4. CAIP - برنامج التأهيل والإدماج المهني.
5. SCV - برنامج الخدمة المدنية التطوعية.
6. CIDES - برنامج التشغيل لخريجي التعليم العالي.
7. برنامج إعادة الإدماج في الحياة النشيطة (Contrat de Réinsertion dans la Vie Active).
8. PC50 - برنامج دعم الأجور بنسبة 50 في المائة.

9. صدر المرسوم رقم 2369 / 2012 في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012.
10. CES - برنامج التشغيل والتضامن.
11. AFTP - وكالة التدريب المهني.
12. تقديرات مأخوذة من بيانات دراسة استقصائية أجريت مؤخرا (البنك الدولي، 2012؛ 2012هـ).
13. برنامج الأشغال العمومية كثيف الاستخدام للأيدي العاملة هو جزء من أنشطة برنامج التشغيل والتضامن.
14. هذه النتائج ذات طابع وصفي فقط. وهي لا تأخذ في الحسبان مستوى التعليم والخلفيات الأسرية والوصول إلى الشبكات والعوامل المهمة الأخرى فيما بين المشاركين في البرنامج.
15. حسابات البنك الدولي.
16. بنك التضامن التونسي.
17. وفقا لمسح الانتقال من الدراسة إلى العمل لعام 2013 الذي أجرته منظمة العمل الدولية، فإن 94 ألف تونسي في الشريحة العمرية 15 - 19 عاما سيدخلون إلى سوق العمل في عام 2014. انظر منظمة العمل الدولية، 2014.
18. حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات دراسة استقصائية أجريت مؤخرا (البنك الدولي، 2012؛ 2012هـ).
19. المعنى باللغة العربية للاشتغال والتعاون.
20. استنادا إلى Cunningham et al، 2010.

الفصل 6

طريق المضي قدماً: السياسات والمؤسسات الشاملة للشباب



يجب أن يتولّى الشباب في تونس زمام المسؤولية ويأخذ مقعده على مائدة الأحداث وألا ينتظر أن يمنح له. مهاب بن قروي، أحد مؤسسي منظمة "أنا يقظ"، "الشباب العربي ونقاش حول التنمية".
الأول من أبريل/نيسان 2014، مدينة تونس

1-6 تقييم مكتسبات الشباب منذ الثورة

على الرغم من المنجزات الاجتماعية والسياسية الرائعة التي شهدتها تونس، فإن إشراك الشباب التونسي ما زال مشروعاً غير منجز إلى حد كبير. وسيكون الوفاء بالتطلعات المشروعة للشباب على الوجه الأكمل، ذا أهمية بالغة للحفاظ على زخم حركتهم الإيجابية للمضي قدماً. ويعرض هذا التقرير اهتمامات الشباب التونسي وتطلعاتهم، وهويتهم ويشرح معاناة الشباب التونسي في تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحيية للآمال. لقد أظهرت ثورات الربيع العربي أن الإقصاء الاقتصادي قضية بالغة الأهمية، وهي ليست على الإطلاق الشكل الوحيد من أشكال الإقصاء الذي يعاني منه الشبان والشابات. ويتعرض الشباب لمجموعة واسعة من الأشكال الأخرى للإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي، التي قد تؤدي بدورها إلى تفاقم إقصائه الاقتصادي.

- **الإقصاء السياسي.** مع أن الشباب لعبوا دوراً رئيسياً في إحداث تغيير في النظام، فإنهم عجزوا عن تأمين دور لهم في الحكومة التي تم تشكيلها فيما بعد، ويشعرون الآن أنهم لا يستشارون في القضايا التي تؤثر فيهم تأثيراً مباشراً.
- **الثقة والطمأنينة.** الشباب التونسيون شأنهم شأن نظرائهم في العالم العربي، لا يثقون في الحكومة والمؤسسات العمومية الأخرى. وفي أواخر عام 2012، أظهرت نتائج مسح استقصائي أن 8.8 في المائة فحسب من شباب الريف و31.1 في المائة من شباب الحضر الذين شملهم المسح يثقون في المؤسسات السياسية.
- **المشاركة.** على الرغم من النشاط المفعم بالحيوية عبر الإنترنت، ما زالت مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني من خلال المؤسسات الرسمية ضعيفة.
- **الإقصاء الاجتماعي.** يشعر الشباب أن المجتمع يقلل من شأنهم وقيمتهم وأن إسهامهم المحتمل خبطه الهياكل السياسية والاجتماعية التي لا تكون مهيأة لمعالجة مشكلاتهم. وهم

يفتقرون في أغلب الأحيان إلى المهارات والمعلومات والثقة اللازمة للتصدي للممارسات الإقصائية.

- **الإقصاء الاقتصادي.** ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 عاماً بعد اندلاع الثورة. إذ بلغ المعدل الرسمي للبطالة بين الشباب 33.2 في المائة عام 2013. وذلك وفقاً لأحدث استقصاء للانتقال من الدراسة إلى العمل أجرته منظمة العمل الدولية (المركز الوطني للشباب التونسي، 2014). إلا أن نسبة الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب تعتبر أعلى بكثير. وهي واحدة من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المناطق الريفية، يندرج 20.6 في المائة من الرجال الأكبر سناً في فئة من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في مقابل 46.9 في المائة من الشبان وهي نسبة تبلغ 2 : 3. وفي المناطق الحضرية، تبلغ نسبة الرجال الأكبر سناً إلى الشبان في فئة من هم خارج دائرة التعليم والتدريب والتدريب 2 : 6 (13.1 في المائة من الرجال الأكبر سناً يندرجون في فئة من هم خارج دائرة التعليم والتدريب مقابل 34.6 في المائة للشبان). وتبلغ نسبة الشابات تقريباً مثلي الشبان في هذه الفئة، أو 60.2 في المائة في الحضر و81.5 في المائة في الريف. فضلاً عن ذلك، فإن نسبة كبيرة من الشباب تعتمد في كسب الدخل على القطاع غير الرسمي الذي لا يتيح الحصول على دخل مستقر أو حماية اجتماعية.

وما زال الإقصاء يظهر جلياً لا في المجال السياسي والاقتصادي وحده، ولكن أيضاً في النواحي السياسية والنفسية. ويؤثر الإقصاء حتماً في هوية الشباب ونظرتهم لأنفسهم، وهو ما يترك أثراً على قدراتهم على الاضطلاع على الوجه الأكمل بأدوار مقبولة اجتماعياً. وقد أبرز هذا التقرير استمرار جغرافية الإقصاء والاستبعاد، التي يعاني من خلالها الشباب في

الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي للبلاد. وينص الدستور الجديد على إطار ممتاز لمسارات وسبل مبتكرة لتحقيق مشاركة الشباب واشتغالهم. شريطة أن تكون روح المادة الثامنة هي الوجه الفعّال لوضع السياسات والبرامج التي تُعد أولويات في نظر الشباب التونسي. والمشاركة أيضاً هي أحد المبادئ الإرشادية الأحد عشر لسياسة وطنية فعّالة للشباب. كما هو مُبيّن في المبادئ الأحد عشر لمجلس أوروبا لوضع سياسة وطنية للشباب (انظر الإطار 6-1). وتتراوح هذه المبادئ من ضرورة تقديم تدريب على المهارات الحياتية والتقنية يكون مُكمّلاً لنظام التعليم الرسمي. إلى إنشاء هيئات استشارية تُمثّل الشباب وتساهم في وضع القرارات الحكومية.

في ضوء الالتزام الواضح لتونس بالديمقراطية. سيكون من الأمور البالغة الأهمية أن تنحاز المؤسسات التونسية إلى الممارسات الدولية الجيدة التي يمكن أن تعزز من مشاركة الشباب في تصميم السياسات والبرامج ذات الصلة وتنفيذها وتقييمها. وتشتمل هذه السياسات والبرامج على إصلاح سياسات التعليم والتشغيل. والتنمية الاقتصادية المحلية. ونُظّم مبتكرة لتقديم الخدمات الشبابية يشارك فيها الشباب. ولتعزيز الثقة في التفاعل مع المؤسسات العمومية. سيكون من الضروري ضمان أن يتم اختيار قادة الشباب من خلال عمليات تتسم بالشفافية ومراعاة المبادئ الديمقراطية. وتخضع لفيود السن وتحديد فترة البقاء في المنصب. ومن الجدير بالذكر أن الأسلوب الهرمي لاختيار محاورين عن الشباب سينظر إليه عن حق على أنه مجرد محاولة لاسترضاء الشباب ستؤدي في نهاية المطاف إلى تثبيط الهمم عن المشاركة الحقة.

3-6 وضع سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب

يلزم وضع سياسة للشباب متعددة الأبعاد بغية الحد من الحواجز المعوّقة لإشراك الشباب وتسهيل إسهاماتهم في المجتمع التونسي. ويجب الآن أن يتحوّل نهج النهوض بالشباب من المبادرات الجزأة إلى مجموعة متكاملة من السياسات وإستراتيجيات الاستثمار. حتى يتسنى استخدام الموارد المالية بكفاءة. ومع خروج تونس من أطول ركود تشهده. ستظل الميزانيات العمومية مقيدة وتنتظّب التخصيص المتسم بالحكمة للموارد وحسن الاختيار. ولضمان الإنصاف. فإن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل ما يكون من خلال وضع سياسات وطنية للشباب وتطبيق أية إصلاحات متعلقة بها تشترك فيها عدة قطاعات. لكن يجمعها التركيز على إشراك الشباب. وسيطلب ذلك تكملة السياسات الخاصة بقطاعات محددة. مثل السياسات في قطاعات التعليم والتشغيل والتنمية الجهوية. لتلبية احتياجات الشباب بقدر أكبر من الكفاءة. وينبغي أن يعاد تشكيل هذه السياسات بمشاركة أصحاب المصلحة من الشباب. ولاسيما الهيئات التمثيلية للشباب بوصفهم شركاء في اتخاذ القرارات. علاوة على ذلك.

المناطق المتأخرة من الولايات الداخلية والجنوب وكذلك الأحرمة المحيطة بالحضر من إقصاء غير متناسب. وتعرض الشباب على وجه الخصوص لبعض أشكال الإقصاء والاستبعاد بسبب الأعراف الاجتماعية التي تقيّد اشتغالهم في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع مرور الزمن تُؤثّر هذه الأشكال المتعددة من الإقصاء في الأفراد. وحول دون مشاركتهم الفاعلة في المجتمع التونسي.

وجاهلت برامج الشباب وخدماته إلى حد كبير أغلبية الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب ومن يعملون بدوام جزئي ولاسيما الحاصلين على مستوى منخفض من التعليم. إنهم جزء من "تونس الأخرى" التي أشار إليها في بداية هذا التقرير شباب من النشطاء مبرزاً الحاجة الملحة إلى مزيد من الإنصاف. وهم في أغلب الأحيان منتفعون ببرامج مساندة بديلة تقدمها مؤسسات الرعاية الدينية. وسد هذه الفجوة التي تفصل عن "تونس الأخرى" ضرورة ملحة لتحقيق الإنصاف. والإستراتيجية المناسبة التي ينبغي اتباعها لإنصاف هذه الفئة المظلومة من السكان في تونس هي تشجيع الشراكات بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الرعاية وكذلك الحكومات المحلية من أجل مساندة تدخلات موجهة للشباب وتستند إلى اعتبارات المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم المتعددة الجوانب. وستشتمل هذه التدخلات على تقديم خدمات مثل التعليم العلاجي مجاناً. ومساندة مشاركة الشباب في مناحي الحياة المجتمعية. وتوفير أماكن وبرامج تراعي متطلبات الشباب. وتعزيز التدخلات الرامية إلى تنشيط سوق العمل. ومنها التدريب أثناء العمل ومشروعات الأعمال الحرة للشباب (مجموعة الأزمات الدولية، 2013).

2-6 المبادئ التوجيهية لتدعيم إشراك الشباب ومشاركتهم

تعود المشاركة في اتخاذ القرارات عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتنفيذها. وكذلك عند إدارة المنظمات المجتمعية. بمنافع على جميع أصحاب المصلحة وتؤدي على الأرجح إلى زيادة أثر الاستثمارات العمومية (البنك الدولي 2004). وتمثل إحدى الرسائل الرئيسية للتقرير في أن تمكين المواطنة الإيجابية والمشاركة المدنية بين الشباب التونسيين سيكون ضرورياً للحفاظ على ما اكتسبته البلاد من زخم إيجابي للمضي قدماً على طريق التقدم. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة للتصدي لأشد المعوقات والحواجز إلحاحاً التي حوّل دون إشراك الشباب هي الحوار البناء بين شباب تونس والمؤسسات العمومية. وكذلك المجتمع المدني الأوسع والتنظيمات السياسية والقطاع الخاص. إن تسهيل إشراك الشباب خطوة من شأنها تعبئة الجيل الجديد ليصبح مورداً اقتصادياً واجتماعياً فاعلاً. مما قد يساهم إسهاماً مباشراً في الحفاظ على

الإطار 6-1. المبادئ الأحد عشر لسياسة وطنية للشباب

1. **التعليم غير الرسمي:** التشجيع على التعلُّم النشط خارج إطار نظام التعليم الرسمي. مثل المهارات الحياتية. والتمرُّس باللغات الأجنبية. والمهارات التقنية. من خلال منظمات غير حكومية معنية بالشباب تتسم بالانفتاح وشاملة للجميع.
2. **سياسة تدريب الشباب:** التشجيع على إيجاد مدربين أكفاء في قطاع الشباب. وهو من متطلبات تكوين منظمات غير حكومية فاعلة للشباب.
3. **تشريع خاص بالشباب:** وضع تشريع يُشرك المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في وضع القرارات الخاصة بالسياسات. ويكفل كفاءة المؤسسات الحكومية العاملة في قضايا الشباب.
4. **ميزانية الشباب:** تخصيص ميزانية إدارية ومنح المشروعات للمنظمات المعنية بالشباب.
5. **سياسة معلومات للشباب:** إحاطة الشباب علماً بالفرص المتاحة لهم. وضمان التواصل بين كل أصحاب المصلحة في السياسات الخاصة بالشباب. والشفافية في تنفيذ السياسات المعنية بالشباب.
6. **سياسة متعددة المستويات:** تخديد السياسات المعنية بالشباب التي سيتم تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي.
7. **البحوث المعنية بالشباب:** العمل بانتظام على تخديد القضايا الرئيسية لرفاهية الشباب. وأفضل الممارسات في معالجة هذه القضايا. والدور المحتمل للمنظمات غير الحكومية للشباب.
8. **المشاركة:** مساندة المشاركة النشطة للمنظمات الشبابية في تصميم السياسات المعنية بالشباب وتنفيذها.
9. **التعاون بين الوزارات:** تنفيذ السياسات المعنية بقضايا الشباب في إطار متعدد القطاعات. لضمان المسؤولية الوزارية المشتركة عن هذه السياسات. وقد يكون ذلك من خلال مؤسسة مُكلِّفة بتنسيق الجهود الخاصة بالشباب.
10. **الابتكار:** التحفيز على وضع الحلول الخلاقة والابتكراة لمشكلات الشباب.
11. **هيئات استشارية للشباب:** إنشاء كيان. مثل لجان استشارية مهمتها محاولة التأثير على الحكومة فيما يتعلق بقضايا الشباب.

المصدر: منتدى الشباب الأوروبي 2002أ.

مجموعةً من الإجراءات المحددة على الصعيد الوطني. ولاسيما على المستوى المحلي كما هو مبين أدناه.

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة

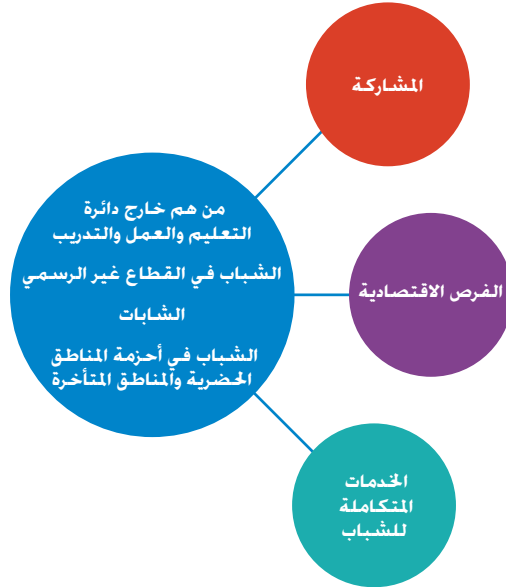
المستوى المحلي

- التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب
- برنامج منح تنافسية لمساندة قدرات المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات للشباب المستبعد.
- قنوات مؤسسية للتأثير في السياسة المحلية. مثل المجالس الشبابية المحلية
- الحماية القانونية للشباب المظلومين في المنازعات مع الشرطة
- الثقة بين الشباب والسلطات المحلية والشرطة
- مبادرات شبابية مشتركة بين المنظمات الدينية وغير الدينية

يلزم مساندة تنفيذ السياسات بإدارةً للمؤسسات مستندة إلى الأداء. وتدعيمه بآليات لتشديد التنسيق فيما بين الهيئات والجمع بين الحكومة والمنظمات الشبابية. وإثرائه بتجميع منهجي للبيانات وأنظمة للرصد والتقييم تقوم على المشاركة. وكما يتضح في الشكل 6-1. ستشتمل سياسة متعددة الأبعاد تعني بقضايا الشباب على الركائز الثلاث التالية وما يخص كلا منها من إجراءات وتدابير:

- (1) المشاركة والمواطنة الإيجابية. (2) الوصول إلى الفرص الاقتصادية.
 - (3) الخدمات التي تراعي مصالح الشباب على المستوى المحلي
- تتطلب هذه الأبعاد الثلاثة لسياسة إشراك الشباب التي تقوم على المشاركة والفرص الاقتصادية والخدمات التي تراعي مصالح الشباب

الشكل 6-1. سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب



1. المشاركة والمواطنة الإيجابية

- تنمية مجتمعية يقودها الشباب
- العمل التطوعي
- مجالس الشباب من أجل المشاركة والصوت المسموع
- حقوق الإنسان

2. الحصول على الفرص الاقتصادية

- التوجيه المهني في التعليم الثانوي والجامعي
- التدريب على اكتساب المهارات
- منح التلمذة والتدريب الداخلي
- خدمات البحث عن الوظائف
- العمل الحر لدى الشباب

3. الخدمات الملائمة للشباب على الصعيد المحلي

- تدريب على مهارات الحياة الأساسية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات اللغوية
- أنماط حياة صحية
- خدمات المساندة القانونية
- تدريب النظراء
- الرياضة

المصدر: البنك الدولي

- برامج التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي المعدة خصيصاً للشباب الأقل تعليماً ومن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب من خلال نُهج تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين

مستوى السياسة الوطنية

- خدمات التوجيه المهني في الجامعات من خلال شراكات بين القطاع العام/القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية
- الحصول على المعلومات، مثل بيانات الرصد والتقييم الدقيقة، وإجراء حوار سياسة الشباب بشأن سياسة التشغيل وبرامج تنشيط سوق العمل
- مشاورات الشباب ومشاركتهم، مباشرةً وعبر الإنترنت أيضاً، بشأن إصلاح سوق العمل
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

الخدمات التي تراعي مصالح الشباب

المستوى المحلي

- خدمات تراعي مصالح الشباب أعدت خصيصاً لمن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب وغيرهم من فئات الشباب المحرومة، ولاسيما الشباب الخاملات، بمشاركة الشباب (مثل المهارات الحياتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الإلكتروني

المستوى الوطني

- مساندة قدرات المنظمات الوطنية غير الحكومية التي يقودها الشباب وبناء التحالفات
- برنامج منح تنافسية لمساندة المنظمات الطلابية والشبابية
- هيئات استشارية للطلاب على مستوى التعليم الثانوي والعالي
- إبداء الرأي في الإصلاحات والسياسة الوطنية، مثلاً من خلال المجالس الوطنية للشباب

الفرص الاقتصادية:

المستوى المحلي

- خدمات التوجيه المهني بشأن الوظائف في المدارس الثانوية في شراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية
- التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب وتراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين مع تقديم حوافز في هيئة حويزات نقدية صغيرة
- الوساطة في التشغيل والإلحاق بالوظائف
- مشروعات أعمال حرة فردية وجماعية تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين من خلال منح بناء حصص أسهم رأس المال والحصول على التمويل

لتحقيقها وحدها دونما مساعدة. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى أشكال جديدة من الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتصوير وإجاز هذه المهمة التي تواجه تونس. بالتزامن مع إصلاح السياسات والاقتصاد والمجتمع. ويطالب الشباب بإتاحة المجال لهم للمشاركة في عملية التجديد هذه، وفي الواقع، للاستفادة منها. لكن المخاطر قد تكون أكبر بكثير: إمكانية إيجاد اقتصاد منتج ومنصف ومجتمع سياسي ومدني نشط في مقابل إمكانية تزايد الاستقطاب والإجباط والسخرية، كما ورد وصفه في هذا التقرير. فالمضي نحو تحقيق نتيجة بناءة يبشر بجني ثمار عديدة، من بينها زيادة التحفيز والوعي والرضا والالتزام لدى الشبان والشابات. وهو ما يشهد به هذا التقرير.

وتنظيم مشروعات الأعمال الحرة ومهارات التأهل للعمل، وخدمات المساندة القانونية وتدريب النظراء والتطوع والألعاب الرياضية).

المستوى الوطني

- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات التي تهتم الشباب
- معايير جودة المحتوى
- اعتماد المهارات
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

لقد أعطت الثورة هؤلاء الشبان والشابات بارقة أمل في إمكانيات مستقبل جديد، ولكن مهمة بناء ذلك المستقبل لم تتحقق بعد إلى حد بعيد. إنها مهمة لا يمكن للشباب وحدهم إجازها. كما إنه لا يمكن إجازها بدون مشاركتهم. وهي ليست مهمة تستطيع الحكومة السعي

ثبت المراجع

- Ayeb, Habib. 2011. "Social and Political Geography of the Tunisian Revolution: The Alfa Grass Revolution." *Review of African Political Economy* 38 (129): 467-479.
- Bamyeh, Mohammed A. 2011. "The Tunisian Revolution: Initial Reflections." Portland State University, Sociology of Islam and Muslim Societies (blog). <http://www.pdx.edu/sociologyofislam/the-tunisian-revolution-initial-reflections-mohammed-a-bamyeh>.
- Ben Romdhane, Mahmoud. 2010. "L'éducation en Tunisie: une centralité historique menacée." In *Mélanges offerts au professeur Abdelmajid Charfi*, edited by R. Guemara. Tunis: Université de Tunis.
- Benhafaiedh, Abdelwahab. 2013. "Etude nationale sur l'inclusion socio-économique et la participation citoyenne des jeunes en Tunisie: Trajectoires d'inclusion et d'exclusion des jeunes ruraux." mimeo, Observatoire National de la Jeunesse, Tunis.
- British Council. 2013. *The Revolutionary Promise: Youth Perceptions in Egypt, Libya and Tunisia*. Cairo: British Council.
- Business News. 2011. "Tunisie-Bac: Un taux de réussite de 52,33 pc à la session principale." Business News.com.tn. June 24. <http://www.businessnews.com.tn/Tunisie---Bac--Un-taux-de-r%C3%A9ussite-de-52,33-pc-%C3%A0-la-session-principale,520,25387,1>.
- Cho, H. J., and M. Honorati. 2013. "Entrepreneurship Programs in Developing Countries--A Meta Regression Analysis." Policy Research Working Paper 6402, World Bank, Washington, DC.
- CNIPE (*Le Centre National d'Innovation Pédagogique et des Recherches sur l'éducation*). 2008. *Le redoublement chez les élèves du second cycle de l'enseignement de base et de l'enseignement secondaire, étude socio-éducative* (in Arabic). Tunis : Centre National d'Innovation Pédagogique et des Recherches sur l'éducation.
- Cunningham, Wendy, Maria Laura Sanchez Puerta, and Alice Wuermli. 2010. "Active Labor Market Programs for Youth: A Framework to Guide Youth Employment Interventions." Employment Policy Primer 16, World Bank, Washington, DC.
- David, Anda, and Mohamed Ali Marouani. 2013. "International Labor Mobility and Employment Interactions in Tunisia." Working Paper 804, The Economic Research Forum. Egypt.
- Abaab, Houcine. 2012. "Cartographie des institutions et principaux programmes de soutien à l'emploi des jeunes, en Tunisie." Background Paper, Tunisia Youth Inclusion Report, World Bank, Tunis.
- Actualités Tunisie News. 2012. "L'association I Watch propose un projet à Meherzia Laâbidi et Samir Dilou." September 7. <http://bit.ly/1niyEPW>.
- Addison, John, José Machado, and Pedro Portugal. 2013. "The Reservation Wage Unemployment Duration Nexus." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 75 (6): 980-987.
- Aedo, Cristián, and Sergio Núñez. 2001. "The Impact of Training Policies in Latin America and the Caribbean: The Case of Programa Joven." Working Paper, Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- AfDB. 2012a. *African Economic Outlook. Promoting Youth Employment*. OECD Publishing. DOI: 10.1787/aeo-2012-en.
- AfDB. 2012b. *Unlocking North Africa's Potential through Regional Integration: Challenges and Opportunities*. Tunis: African Development Bank.
- Al Jazeera. 2013a. "Tunisia's Facebook Candidates." The Stream, December 17. <http://stream.aljazeera.com/story/201312172218-0023261>.
- . 2013b. "Tunisian Rapper Jailed Over Police Insult." December 6. <http://www.aljazeera.com/news/africa/2013/12/tunisian-rapper-jailed-over-police-insult-2013125135116658581.html>.
- Angel-Urdinola, Diego F., Anne Hilger, and Rene Leon-Solano (editors). 2012. "Public Employment Programs in Tunisia" in *Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth*. Washington, DC: World Bank.
- Angel-Urdinola, Diego F., Stefanie Brodmann, and Anne Hilger. 2012. "Labor Markets in Tunisia: Recent Trends and Policy Options." Middle East and North Africa Human Development Sector Unit (MNSHD), Report, World Bank, Washington, DC.
- Assad, R., and F. Roudi-Fahimi. 2009. *Youth in the Middle East and North Africa: Demographic Opportunity or Challenge?* Washington, DC: Population Reference Bureau.
- Auffray, Elodie. 2013. "Tunisie: le rap en sourdine." Liberation next Musique. October 4. http://next.liberation.fr/musique/2013/10/04/tunisie-le-rap-en-sourdine_937142.

- . 2013a. "Tunisia: Violence and the Salafi Challenge." Middle East and North Africa Report 137. International Crisis Group, Brussels.
- . 2013b. Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband. Middle East and North Africa Report 148. International Crisis Group, Brussels.
- ILO. 2013. *Global Employment Trends for Youth*. Geneva: International Labour Organization.
- . 2014. "Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie." Work4Youth Publication Series 16. International Labour Organization, Geneva.
- ILOSTAT. Database. www.ilo.org/ilostat.
- INS. 2013. Labor Force Survey-*Enquête Nationale sur L'Emploi, Institut National de la Statistique-Tunisie*. <http://www.ins.nat.tn/fr/emploi.php>.
- International Crisis Group. 2013. "Tunisia: Violence and the Salafi Challenge." Middle East and North Africa Report 137, International Crisis Group, Brussels.
- ITCEQ. 2010. *Annual Report on the Competitiveness of the Tunisian Economy*. Tunis: Tunisian Institute of Competitiveness and Quantitative Studies.
- Ivanic, Maros, and Gloria La Cava (forthcoming). "The Implication of Improving Social and Economic Opportunities for Reducing Youth Inactivity, World Bank, Washington, DC.
- Jasmine Foundation. 2014. "Jasmine Foundation Briefing: Tunisia's New Elections Law 2014." Jasmine Foundation. May 21. <http://www.jasmine-foundation.org/en/?p=936>.
- Khouja, Ahmed, and Hayet Moussa. 2013. "L'intégration des jeunes dans la vie active et citoyenne en Tunisie: possibilités, opportunités et obstacles: Résultats de l'enquête qualitative." Background Paper, Tunisia Youth Inclusion Report, World Bank, Tunis.
- Korenblum, Jacob. 2013. "Frustration, Fearlessness and Fortune: How Youth-Led Startups are Redefining Entrepreneurship." *Innovations* (September): 49-54.
- La Cava, Gloria, and Sarah Michael. 2006. "Youth in the North Caucasus: From Risk to Opportunity." Environmentally and Socially Sustainable Development (ECSSD), Europe and Central Region, The World Bank, Washington, DC.
- La Cava, G., C. Rossotto, and C. Paradi-Guilford. 2011. "ICT for Youth in the Middle East and North Africa Region: Policies to Promote Employment and Social Inclusion." Arab Brief 1 (February), World Bank, Washington, DC.
- Lee, Jean Nahrae, Mattias Lundberg, David Margolis, David Newhouse, David Robalino, Friederike Rother, and Afia Tasneem. 2012. "Youth Employment: A Human Development Agenda for the Next Decade," Mimeo, World Bank, Washington, DC.
- Litow, S. 2013. "Innovating to Strengthen Youth Employment," *Innovations*, 8 (2): 27-33.
- De Soto, Hernando. 2011. "The Free Market Secret of Arab Revolutions." *Financial Times* (November 8).
- . 2012. "The Economic Roots of the Arab Spring." Transcript of lecture at the Council on Foreign Relations, April 23, 2012, New York. <http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/economic-roots-arab-spring/p28050>.
- Dhillon, Naytej, and Tariq Yousef. 2009. *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institute Press.
- Economist. 2013. "Youth Unemployment: Generation Jobless." *Economist* (April 27).
- Egel, Daniel, and Malek Garbouj. 2013. "Socioeconomic Drivers of the Spread of the Tunisian Revolution." RAND Corporation and the Graduate Institute, Geneva.
- European Youth Forum. 2002a. "11 Indicators of a (National) Youth Policy." Publication 0762-02 WYD. European Union, Brussels. http://www.un.org/esa/socdev/nyin/documents/CoE_indicators.pdf.
- European Youth Forum. 2002b. "Position Paper on Life-wide Learning for Active Citizenship." Adopted at the Council of Members, April 26-27, Brussels.
- Filiu, Jean-Pierre. 2011. *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising*. Oxford: Oxford University Press.
- ETF. 2014. "Young people Not in Employment, Education or tTraining in the EU Neighbourhood Countries," Report, European Training Foundation, Turin.
- Gallup World. 2013. Gallup World Poll. Presented at the World Bank Internal Brainstorming "Unbundling the Youth Inclusion Agenda," March 12, 2014.
- Glaser, B.G., and, A.L. Strauss. 1967. *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*. Chicago: Aldine Publishing Company.
- Groh, M., N. Krishnan, D. McKenzie, and T. Vishwanath. 2012. "Soft Skills or Hard Cash? The Impact of Training and Wage Subsidy Programs on Female Youth Employment in Jordan." Policy Research Working Paper 6141, World Bank, Washington, DC.
- Haouas, Ilham, Edward Sayre, and Mahmoud Yagoubi. 2012. "Youth Unemployment in Tunisia: Characteristics and Policy Responses." Topics in Middle Eastern and African Economies 14 (September).
- IFC. 2012. "Education for Employment: Realizing the Arab Youth Potential." Education for Employment Report, International Finance Corporation, World Bank Group, Washington, DC. <http://www.e4earabyouth.com/pdf/MGLPDF136022536640.pdf>.
- IMF. 2014. "Arab Countries in Transition: An Update on Economic Outlook and Key Challenges." International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Crisis Group. 2012. "Tunisie: Relever les défis économiques et sociaux." Middle East and North Africa Report 124. International Crisis Group, Brussels.

- Agenda for the Next Decade. "Social Protection and Labor Discussion Paper 1308. World Bank, Washington, DC.
- Saleh, Heba 2010. "High unemployment sparks Tunisian riot." *Financial Times* (December 21).
- Samti, Farrah. 2013. "Tunisian Youth Decides It's Time They Take Over." *Tunisia Live*. December 17. <http://www.tunisia-live.net/2013/12/17/tunisian-youth-decides-its-time-they-take-over/>.
- Schroeder, Christoph. 2013. *Startup Rising: The Entrepreneurial Revolution Remaking the Middle East*. New York: Palgrave Macmillan.
- Sestito, Paolo, and Eliana Viviano. 2011. "Reservation Wages: Explaining Some Puzzling Regional Patterns." *Labour* 25 (1): 63-88.
- Shimer, Robert, and Iván Werning. 2007. "Reservation Wages and Unemployment Insurance." *The Quarterly Journal of Economics* 122 (3): 1145-1185.
- SIGMA Group 2011. "Sondage d'Opinion Exclusif Sigma Post 14 Janvier 2011." <http://www.jeuneafrique.com/images/sondage-tunisie-sigma.pdf>.
- TIMSS. 2007. *Trends in International Mathematics and Science Study*. Chestnut Hill, MA: Boston College.
- Tunisia Labor Force Survey 2010. *Enquête Nationale sur L'Emploi, Institut national de la statistique*, Tunisia.
- United Nations. 2007. "Adolescents et jeunes en Tunisie: données et défis." United Nations.
- . United Nations. 2010. "World Population Prospects." United Nations Population Division, United Nations.
- . 2013. "A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development." Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda, United Nations, New York.
- UNICEF. 2012. Tunisia Country Statistics, UNICEF, Geneva.
- WEF. 2011. *The Global Competitiveness Report 2011-2012*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum.
- . 2013. "The Challenge of Youth Unemployment." Visualization, World Economic Forum, Geneva, Switzerland. <http://www3.weforum.org/tools/gac/youth-unemployment-visualization-2013/#>.
- World Bank. 2004. "An OED Review of Social Development in Bank Activities." Operations Evaluation Department, World Bank, Washington, DC.
- . 2006. Tunisia-Agricultural Policy Review. Policy Report No. 35239-TN. World Bank, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2006/07/199565/tunisia-agricultural-policy-review>
- . 2007a. "Development and the Next Generation." World Development Report, World Bank, Washington, DC.
- . 2007b. EdStats: Education Statistics, World Bank, Washington, DC. <http://datatopics.worldbank.org/education/EdstatsHome.aspx>.
- 2007c. "Implementation Completion and Results Report," FYR of Macedonia Children and Youth Development Project, World Bank, Washington,
- Mahfoudh-Draouti, Dorra, and Imed Melliti. 2006. *De la difficulté de grandir. Pour une sociologie de l'adolescence en Tunisie*. Tunis: Centre de Publication Universitaire.
- McBride, Amanda, Michael Sherraden, and Carlos Benítez. 2003. "The Forms and Nature of Civic Service: A Global Assessment. Research Report, Center for Social Development, Washington University, St. Louis.
- McKenzie, David, and Christopher Woodruff. 2012. "What Are We Learning from Business Training and Entrepreneurship Evaluations Around the Developing World? Policy Research Working Paper 6202. World Bank, Washington, DC.
- Melliti, Imed. 2011. *Les jeunes et le travail en Tunisie: Perspectives internationales sur le travail des jeunes*. Québec: Les Presses de l'Université de Laval.
- Ministère de l'Éducation. 2012. *Statistiques scolaires 2011/2012, République Tunisienne*.
- Mullis, I.V.S., M.O. Martin, P. Foy, and A. Aurora. 2012. *TIMSS 2011 International Mathematics Report: Findings from IEA's Trends in International Mathematics and Science Study at the Fourth and Eighth Grades*. Chestnut Hill, MA: TIMSS and PIRLS International Study Center, Boston College.
- Muravyev, A., O. Talavera, and D. Schäfer. 2009. "Entrepreneurs' Gender and Financial Constraints: Evidence from International Data." *Journal of Comparative Economics* 37 (2): 270-286.
- Murphy, E. 2012. "Problematising Arab Youth: Generational Narratives of Systemic Failure." *Mediterranean Politics* 17 (1).
- National Employment Fund. 2011. Administrative data. Tunis.
- Observatoire National de la Jeunesse-Social Science Forum. 2013. "Youth and Participation in Public Life." Youth Barometer 2013, Tunis.
- OECD. 2012. *Better Skills, Better Jobs, Better Lives: A Strategic Approach to Skills Policies*. OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264177338-en>.
- ONJ. 2013. "Agora Survey," *Observatoire Nationale de la Jeunesse*, Tunis.
- Oxford Business Group. 2009. Tunisia 2009-The Report. Oxford.
- Parker, Emily. 2013. "Tunisian Youth: Between Political Exclusion and Civic Engagement." *Tunisia Live*. June 14. <http://www.tunisia-live.net/2013/06/14/tunisian-youth-between-political-exclusion-and-civic-engagement>.
- PoeticPolitico. 2013. "Why the World Should Listen Upto Tunisia's Youth Movement." *Poetic Politico* (blog). <http://thepoeticpolitico.wordpress.com/2013/12/18/why-the-world-should-listen-up-to-tunisia-youth-movement/>.
- Premand, Patrick, Stefanie Brodmann, Rita Almeida, Rebekka Grun, and Mahdi Barouni. 2012. "Entrepreneurship Training and Self-Employment among University Graduates: Evidence from a Randomized Trial in Tunisia." Policy Research Working Paper 6285, World Bank, Washington, DC.
- Puerto, O.S. 2007. "Interventions to Support Young Workers in Latin America and the Caribbean: Regional Report for the Youth Employment Inventory." World Bank, Washington, DC.
- Robalino, David, David Margolis, Friederike Rother, David Newhouse, and Mattias Lundberg. 2013. "Youth Employment: A Human Development

- . 2013c. "Creating Good Jobs in Tunisia: Revisiting Labor Market Outcomes, Constraints, and Institutions in Tunisia." Background Paper Report for the Tunisia Development Policy Review, World Bank, Washington, DC.
- . 2013d. Development Policy Review: Towards Innovation Driven Growth. Report. World Bank, Washington, DC.
- . 2013e. "Feasibility Study: Microwork for the Palestinian Territories." Country Management Unit for the Palestinian Territories and Information Communication Technologies Unit, World Bank, Washington, DC.
- . 2013f. Inclusion Matters: The Foundation of Shared Prosperity, Social Development Department. Washington DC.
- . 2013g. *Jobs for Shared Prosperity-Time for Action in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- . 2013h. *Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa*. MENA Development Report. Washington, DC: World Bank.
- . 2013i. "The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs and Shared Prosperity." Tunisia: Development Policy Review, World Bank, Washington, DC.
- . 2013j. Tunisia Investment Climate Assessment. Report. World Bank, Washington, DC
- . 2014. Tunisia Development Policy Review. Report. World Bank, Washington, DC.
- World Education Services. 2006. "Tunisia Education System." *World Education News and Reviews* 19 (2).
- Yaros, Bernard. 2012. "Business Incubator Boosts Entrepreneurial Talent in Tunisia." *Tunisia Live*. November 28. www.tunisia-live.net/2012/11/28/housing-entrepreneurial-talent-picks-up-in-tunisia.
- . 2008. "The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Development Report. World Bank, Washington, DC.
- . 2009. Education at a Glance: Tunisia. World Bank, Washington, DC.
- . 2010a. "Republic of Tunisia Development Policy Review: Towards Innovation-driven Growth." Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region Report. 50847-TN World Bank, Washington, DC.
- . 2010b. "Young People in Arab Countries: Promoting Opportunities and Participation." Background Paper of the World Bank Workshop on Young People in Arab Countries, April 28-30, Marseille.
- . 2011. "Gender Equality and Development: World Development Report 2012." World Bank, Washington, DC.
- . 2012a. "A Partir d'une Revue de la Littérature sur les Jeunes et la Révolution en Tunisie." Background Paper, Tunisia Youth Inclusion Report. World Bank, Tunis.
- . 2012b. Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth in the Middle East and North Africa. World Bank, Report. Washington, DC.
- . 2012c. Morocco Household and Youth Survey; Rabat.
- . 2012d. Tunisia Household Survey on Youth in Rural Areas (THSYRA). World Bank, Washington, DC.
- . 2012e. Tunisia Household Survey on Youth in Urban Areas (THSYUA). World Bank, Washington, DC.
- . 2012f. "Jobs: World Development Report 2013." World Bank, Washington, DC.
- . 2013a. "Advancing Tunisia's Global Integration: Reform Options in the Context of Deeper Integration with the EU." Poverty Reduction and Economic Management Department, Middle East and North Africa Region Report 88361-TN, World Bank, Washington, DC.
- . 2013b. Bridging the Spatial Divide: Labor Market Outcomes in Urban Tunisia. Report. World Bank, Washington, DC.

المرافق

المرفق 1: مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على مسوح استقصائية منفصلة للأسر في الريف والحضر في تونس وبحوث نوعية إضافية شاملة.

مسح سكان الحضر

في إطار هذه الدراسة، أُجري المسح الأسري عن الشباب في المناطق الحضرية بتونس في عام 2012. وأعدت تصورات هذا المسح مجموعة من أساتذة الجامعات والطلاب التونسيين تُسمى مشروع مواطن (Projet Citoyen) من مختلف الجامعات في تونس، ولاسيما *الدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية في تونس*. وكان الدافع إلى هذا المسح هو الاختلافات الملاحظة بين مختلف أجزاء البلاد، ومنها الأحياء في منطقة تونس الكبرى، وهو يهدف إلى الفهم العلمي للتفاوتات في المناطق الحضرية مع التركيز على الفرص الاقتصادية للشباب. وأدى هذا الجهد إلى تعاون بين *المعهد الوطني التونسي للإحصاء* والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والبنك الدولي. فقدّم المعهد الوطني للإحصاء إطار اختيار العينة، وقدّمت المندوبية بوصفها النظير الحكومي الرئيسي الإرشادات بشأن مجال المسح ومحور تركيزه في المناطق الحضرية، وقدم البنك الدولي المساندة الفنية والمالية. وتم تصميم المسح الأسري عن الشباب في المناطق الحضرية بتونس بحيث يُمثّل المناطق المختلفة، ويُمثّل المسح مناطق تونس السبع، مع اعتبار تونس الكبرى منطقة منفصلة عن منطقة الشمال الشرقي. وغطى المسح 4214 أسرة تعيش في مناطق حضرية. وسُجّبت العينة على مرحلتين. في المرحلة الأولى كان اختيار 352 منطقة تعداد باستخدام التعداد العام للسكان والسكن في عام 2004 بوصفه إطاراً لسحب العينة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار 12 أسرة معيشية داخل كل منطقة تعداد شملت العينة. وحدث جمع البيانات في معظمه في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012، وجرت زيارات إضافية معادة في وقت لاحق من عام 2012. وخضعت الأعمال الميدانية لمتابعة دقيقة لتعظيم معدلات الاستجابة وبلغت الاستجابة ما لا يقل عن 85 في المائة في كل منطقة.

ويجمع المسح الأسري عن الشباب في المناطق الحضرية بتونس على نحو فريد بين بيانات أصلية عن الخصائص الموضوعية الأسرية والفردية وبيانات عن التصورات والتطلعات ولاسيما بين الشباب. ويستند هذا المسح إلى استبيان أوسع وأكثر تفصيلاً من مجرد مسح للأيدي العاملة، ويتيح فهماً أعمق لعلاقات الارتباط بين نواتج سوق العمل، ويهدف إلى تكوين فهم أفضل للتطلعات والتصورات والمعوقات الخاصة بالوظائف التي يواجهها الشباب التونسيون في الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية، ومن السمات الفريدة لهذا المسح أن نماذج مُعيّنة قدّمت إلى كل الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكبر في كل أسرة شملت العينة. وعلى النقيض من المسح المعتاد للأيدي العاملة الذي يجري فيه جميع المعلومات الأساسية فحسب عن التوظيف، فإن هذا المسح يتضمّن جوانب تفصيلية عن البحث عن وظيفة والتوظيف وظروف العمل والرضا الوظيفي. وفضلاً عن ذلك، فإن أفراد الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و-29 عاماً أُعد لهم نموذج جمع المعلومات عن مواقفهم وآرائهم في الحكومة والاقتصاد ومشاركتهم في برامج التدريب على المهارات والبرامج الأخرى لتوسيع فرص التوظيف (البنك الدولي 2013 ب).

مسح سكان الريف

وللاستفادة من جمع البيانات في المناطق الحضرية، تم إجراء مسح ثان في عام 2012 في المناطق الريفية، وكان حجم العينة في المسح الأسري عن الشباب في المناطق الريفية بتونس 1400 أسرة في المنطقة الريفية بكاملها في تونس كما حددها المعهد الوطني التونسي للإحصاء. ولغرض المعاينة، تم جميع الهيكل الإداري للولايات في ثلاث مناطق مسح. وهذه البيانات نموذجية على مستوى هذه المناطق المسحية التي تتناسب إلى حد كبير مع المناطق الريفية المتميّزة من النواحي الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية. وتُغطّي منطقة المسح الأولى الساحل وتشمل الولايات الساحلية في شمال البلاد وشرقها. أما منطقة المسح الثانية فتُغطّي

والفترة الزمنية للمسح (مسح منظمة العمل الدولي تم في عام 2013، أمّا مسح البنك الدولي فقد أجريت في أواخر عام 2012)، وإجمالاً، كانت تقديرات توظيف الشباب ومن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب على أساس بيانات منظمة العمل الدولية أعلى بما يتراوح بين خمس نقاط مئوية وثمانية نقاط عن تقديرات البنك الدولي. وإذا أخذنا في الحسبان الاختلاف في الفترات الزمنية للمسح وعيناتها، فإن الاختلافات لا تزال في نطاق معقول من الانحراف المعياري.

وعرضت مطبوعة منفصلة أعدها المرصد الوطني للتشغيل، باستخدام مسح الانتقال من الدراسة إلى العمل لعام 2013 الذي أجرته منظمة العمل الدولية، تقديرات خاصة "بالشباب العاطلين عن العمل وغير المتحقين بالدراسة أو التدريب" (المصدر). ويتشابه هذا التعريف بعض الشيء فيما يبدو مع مفهوم الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب المستخدم في هذه الدراسة، لكنه يختلف في جانب واحد مهم: إذ يتضمن مفهوم من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب جميع الشباب العاطلين عن العمل وجميع الشباب الذين أصابهم الفتور والإحباط ولا يبحثون بنشاط عن عمل. ويعتبر تعريف من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب أكثر شمولاً، ويأخذ بعين الاعتبار جميع الشباب ونظراً لإصابة شريحة كبيرة من الشباب التونسيين بالإحباط، وتوقفها عن البحث بنشاط عن وظائف، فإن هؤلاء الشباب لا يعتبرون رسمياً "عاطلين عن العمل". ويُعتبر تعريف من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب أوسع نطاقاً، ويأخذ بعين الاعتبار جميع الشباب العاطلين عن العمل، وجميع الشباب المحبطين، فيما عدا المنخرطين في التعليم أو التدريب. وفي واقع الأمر، فإن الأساس المنطقي الرئيسي لاستخدام هذا المفهوم، بدلاً من البطالة، يتمثل في إبراز الشرائح الكبيرة من الشباب المحرومين من الفرص الاقتصادية، ونظراً للتعريف الضيق للبطالة، فإن تقديرات الشباب التونسيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب الواردة في هذا التقرير تبلغ ضعف الأرقام الواردة الخاصة "بالشباب العاطلين غير المتحقين بالدراسة أو التدريب" في هذا المصدر.

البحوث النوعية

قام الباحثون بتنظيم 21 مجموعة تركيز يضم كل منها ما بين ثمانية مشاركين و12 مشاركا وأجروا 35 مقابلة فردية، وإجمالاً، شملت البحوث النوعية 199 شاباً في كل مناطق البلاد السبع: مدينة تونس، وزغوان والمهدية وجندوبة وسيدي بوزيد وقفصة ومدنين، ولتحقيق عينة نموذجية، أخذ الباحثون في الحسبان جنس المشارك وإقامته في الريف أو الحضر، وخصائصه الأخرى عند اختيار المجموعات التالية: المتسربين من المدارس، والحاصلين على التعليم الثانوي، والطلاب، والشباب الذين حصلوا على تدريب مهني، والخريجين العاطلين، والشباب الذين يعملون في القطاع

الجنوب وتشمل الولايات الجنوبية. وتُغطّي منطقة المسح الثالثة الداخل الريفي لتونس وتشمل المناطق النائية لوسط البلاد وغربها بما فيها الحدود الجزائرية، وأجري المسح في ديسمبر/كانون الأول 2012 وتداخل مع بعض أجزاء جمع البيانات في مسح المناطق الحضرية. وربما أدت الاختلافات الموسمية إلى بعض الاختلافات من حيث التوظيف (الذي تنخفض مستوياته في العادة في المناطق الريفية في الشتاء)، ولكن من غير المحتمل أن تؤثر في النواتج الأخرى. ولم يتم جميع البيانات الخاصة بالمسح الريفي والحضري بغرض التحليل.

وسُحبت العينة في المسح الأسري عن الشباب في المناطق الريفية بتونس من أحدث تعداد سكاني متاح وهو التعداد العام للسكان والسكن في عام 2004 والذي قدّمه المعهد الوطني للإحصاء. وأتاح هذا التعداد أيضاً إطار المعاينة لمسح الشباب في المناطق الحضرية والأحزمة المحيطة بالحضر. ولتحديد عدد الأسر في المناطق الريفية، تم استخدام مبدأ تناسب المناطق المحتملة لضمان الصفة التمثيلية للمسح، ونظراً لأن التركيز العام للبحث كان على الشباب، فإن تصميم العينة يضمن تمثيل الشباب الذي تم تحديده بالفئة العمرية 15 إلى 29 عاماً، ويقوم تناسب حجم الشباب من السكان على أساس تقسيم تونس إلى مناطق تعداد¹ وتضم كل منطقة تعداد حوالي 100 - 120 أسرة. وإجمالاً، تم على نحو عشوائي اختيار 70 منطقة تعداد، 29 منها على امتداد الساحل، و 10 في الجنوب و31 في المناطق الداخلية للمسح، ويتناسب التوزيع النسبي بين مناطق المسح مع حصص كل منها من الشباب. ومن كل منطقة من مناطق التعداد السبعين، تم على نحو عشوائي اختيار 20 أسرة، وهو ما أدّى إلى أن الحجم الكلي للعينة بلغ 1400 أسرة.

وقام بالاختيار العشوائي لوحدات المعاينة الأولية خبراء من المعهد الوطني للإحصاء، كانوا أيضاً مسؤولين عن إطار العينة في المسح الحضري. ويجري سحب 20 أسرة من كل وحدة معاينة أولية على أساس منظم ومحدد تحديداً واضحاً، وتم استخدام طريقة المسار العشوائي في كل وحدة معاينة أولية من وحدات العينة التي اشتملت على نقطتي بدء منفصلتين في الأطراف المتقابلة للبعد الشرقي الغربي لكل وحدة معاينة أولية، والتحرك نحو المركز السكاني لهذه الوحدة لتسهيل التغطية الكاملة للأسر التي تسكن في الوسط وكذلك في المناطق النائية.

الاختلافات بين تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

تستند مسح منظمة العمل الدولية لانتقال الشباب إلى العمل ومسح البنك الدولي عن الشباب في المناطق الحضرية والريفية إلى إطار المعاينة الرسمي نفسه الذي قدمه المعهد الوطني للإحصاء. ومن حيث المبدأ يجب أن تكون نتائج المسح متشابهة جداً، والاختلافات الرئيسية بين المسح هي حجم العينة (فمسح منظمة العمل أكبر)

الخدمات الفردية الذين يعملون لحساب مؤسسات عامة أو غير حكومية وآخرين يقدمون خدمات للشباب في البلديات الأربع عشرة التي شملتها العينة. وكما حدث في اختيار المشاركين في مجموعات التركيز من أجل المقابلات الفردية. استخدم الميسرون معايير وضعها المرصد الوطني للشباب بالتعاون مع البنك الدولي. وتم تسجيل المقابلات تسجيلاً سمعياً بعد استئذان من أجريت المقابلات معهم.

وفي حالة المقابلات مع مجموعة التركيز والأفراد على السواء، تم تفرغ التسجيلات السمعية وقام الاستشاريون المحليون بمساعدة الطلاب بتحليل البيانات باستخدام أسلوب نظرية جليسر وشترواس. وعلى وجه التحديد أسلوب تحرير التحليل باستخدام النص الكامل لمقابلات مجموعات التركيز والمقابلات الفردية (Glaser and Strauss, 1967). ومن خلال هذه العملية وباستخدام شكل مهيكلي. يقرأ الباحثون بعناية الإجابات لتحديد الكلمات الرئيسية في كل إجابة. ويستخدمون هذه الكلمات في تصنيف فئات الجيبين داخل الاستبيان. ثم يستخدمون هذه الفئات في وضع محاور تركيز من خلال بنود الأسئلة. وهذه عملية تسلسلية تكون فيها الكلمات الرئيسية الأساس ومحاور التركيز أعلى مستوى لتجميع الإجابات. وقام مستشارو البنك الدولي أيضاً على نحو منفصل بإجراء التحليل لضمان ضبط الجودة. فهذه ممارسة معتادة في البحوث النوعية. واستخدم الاستشاريون برنامج NUDIST من أجل إجراء العملية التحليلية.

ملاحظات

1. يشير المعهد الوطني التونسي إلى مناطق التعداد أيضاً باسم District de Recensement باللغة الفرنسية.

غير الرسمي، وأصحاب مشاريع الأعمال الحرة الصغيرة، والشباب العاملين براتب، وأرباب الأعمال الحرة من الشباب. واشتملت معايير المقابلات على التعليم، وإصلاح التعليم ونوعيته، وتجربة البطالة والتوظيف. وحالة البلاد منذ اندلاع الثورة.

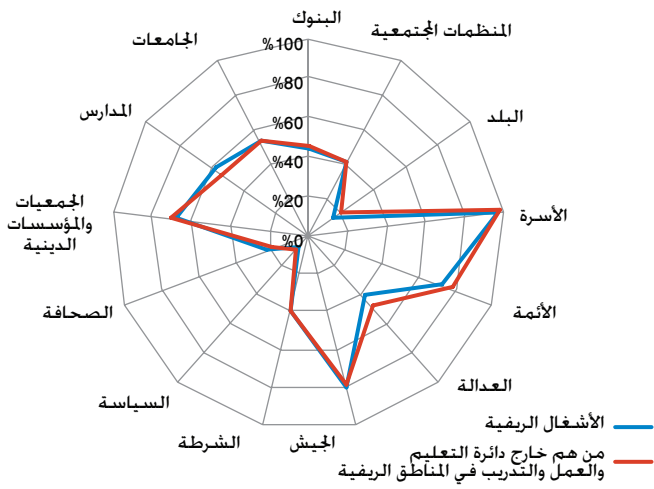
وأدى استخدام العلاقات الشخصية والمؤسسات الاجتماعية والشبكات المهنية في تحديد الجيبين في المسح واختيارهم إلى تحييز يحابي الذكور وارتفاع نسبة الجيبين في نطاق الحد الأقصى للأعمار بما في ذلك بعض الجيبين الذين تزيد أعمارهم على 29 عاماً. وكان الباحثون يخشون أن يؤدي استبعاد الخريجين غير المشتغلين الذين تزيد أعمارهم على 29 عاماً إلى عزلهم عن أقرانهم الأصغر سناً. ومن ثم إفساد الانسجام بين الشباب التونسي الذين يعيشون في البلديات أو الأحياء نفسها.

وأجريت مناقشات مجموعات التركيز باللغة الفرنسية مع قيام مستشار أكاديمي وطالب بدور التيسير وتدوين الملاحظات على الترتيب. وذلك باستخدام إرشادات وإجراءات وضعها البنك الدولي وقام بتجربة اختبارها بالتعاون مع المرصد الوطني للشباب واستشاريين. وحصل الباحثون على إذن من المشاركين في كل من مجموعات التركيز لتسجيل الجلسات تسجيلاً سمعياً. وخلال مناقشات مجموعات التركيز دُعي المشاركون إلى المشاركة في المقابلات الفردية. وقدم الذين أبدوا اهتماماً بتلبية هذا الطلب إلى القائم بدور التيسير أسماءهم ومعلومات عن كيفية الاتصال بهم.

واستناداً إلى معايير الاختيار، ولاسيما تقييم الاستشاري للمشاركة النشطة للمشاركة وسلوكه في مجموعة التركيز التي شارك فيها، اختار الميسر أحد المشاركين من بين الذين تطوعوا في الأصل لإجراء مقابلات فردية معهم. وطلب الميسر بعد ذلك معلومات تفصيلية من هذا المشارك باستخدام دليل إرشادي وضعه البنك الدولي بالتعاون مع المرصد الوطني للشباب ومستشارين. وأجرى المستشارون أيضاً مقابلات مع مقدمي

المرفق 2: المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب

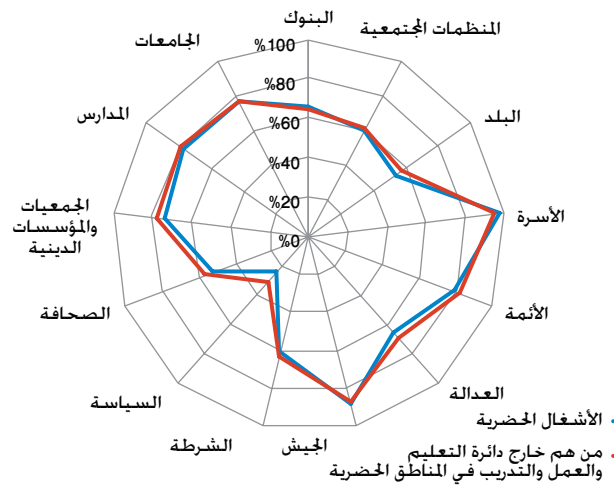
المرفق 2-2. الثقة في المؤسسات العمومية والدينية - حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (الريف)



المصدر: البنك الدولي 2012.

ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما غير الملحقين بالدراسة أو التدريب.

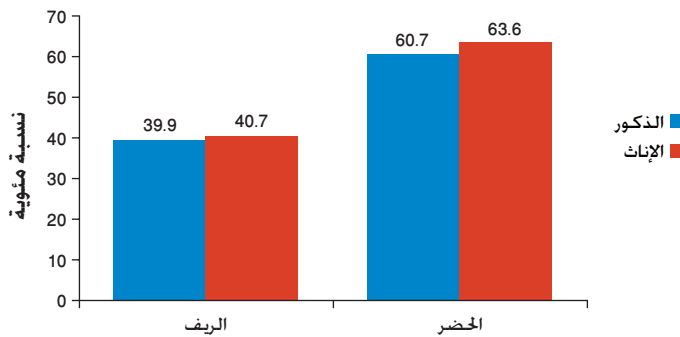
المرفق 2-1. الثقة في المؤسسات العمومية والدينية - حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب (الحضر)



المصدر: البنك الدولي 2012.

ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما غير الملحقين بالدراسة أو التدريب.

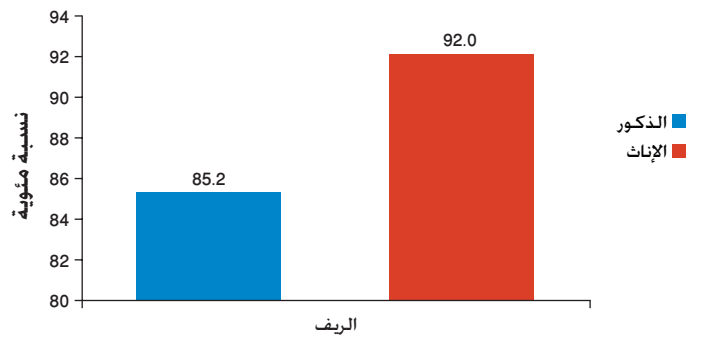
المرفق 2-4. الثقة في المنظمات المجتمعية- الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

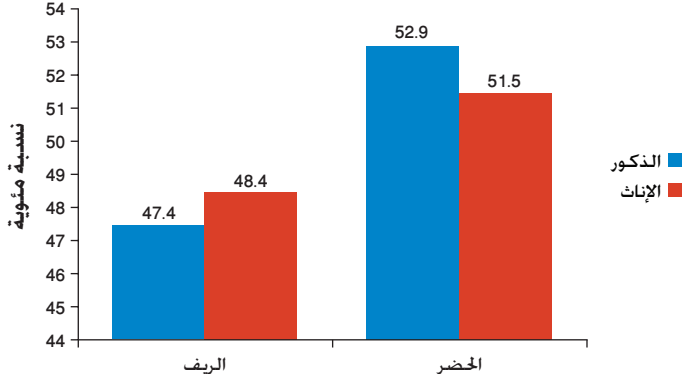
المرفق 2-3. أهمية المنظمات المجتمعية للتنمية المحلية (تونس، الريف)



المصدر: البنك الدولي 2012.

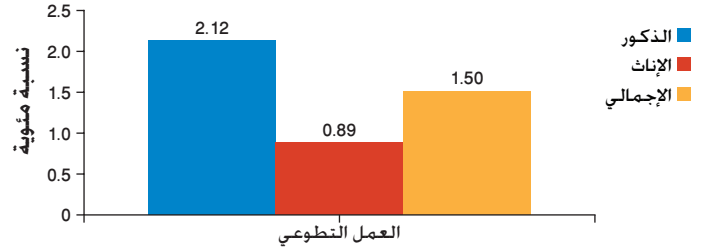
ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما. البيانات متوفرة فقط للمناطق الريفية.

المرفق 2-6. مشاركة الشباب في الانتخابات



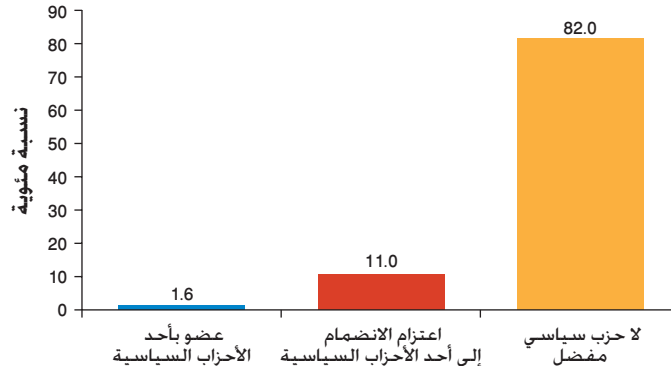
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما.

المرفق 2-5. تطوع الشباب (المناطق الحضرية بتونس) - حسب نوع الجنس



المصدر: البنك الدولي 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

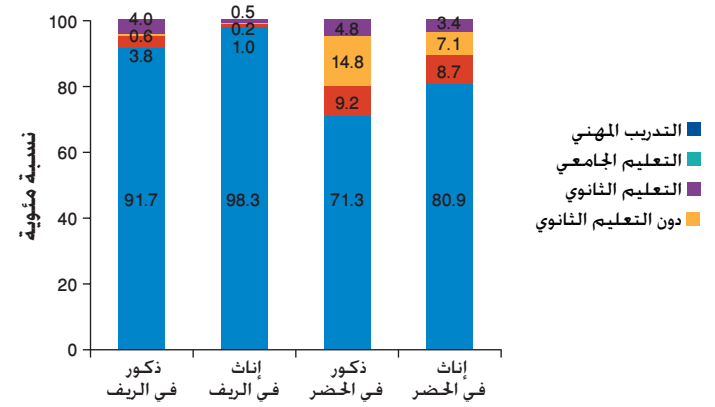
المرفق 2-7. المشاركة النشطة في الحياة السياسية



المصدر: Agora Survey 2013، المرصد الوطني للشباب التونسي.
ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب الريفيين في الفئة العمرية 15-29 عاما.

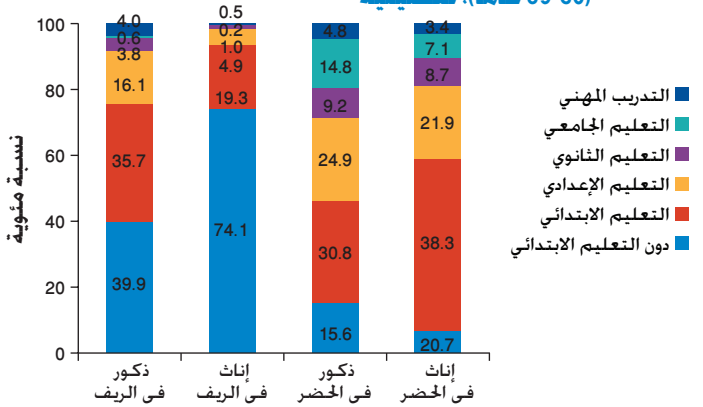
المرفق 3: الخمول والبطالة بين الشباب والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب

المرفق 3-1. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب نوع الجنس (عاما 59-30)



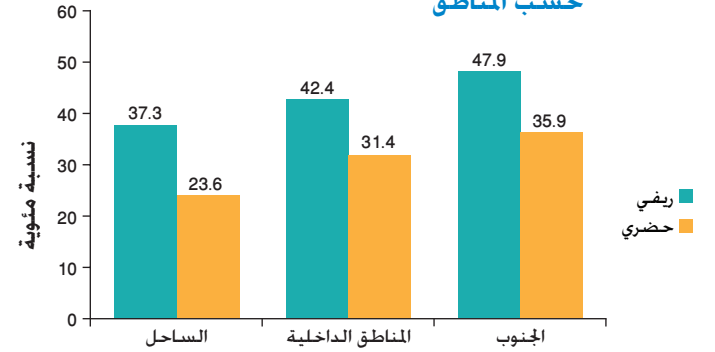
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الفئة العمرية 59-30 عاماً.

المرفق 3-2. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب مصنفة حسب نوع الجنس (عاما 59-30). تفصيلية



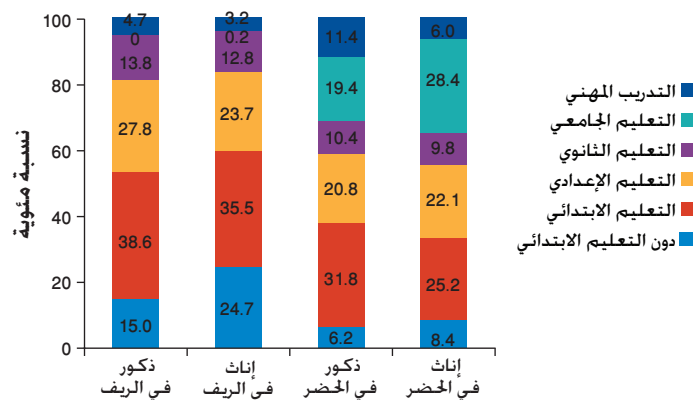
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الفئة العمرية 29-15 عاماً.

المرفق 3-3. من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق



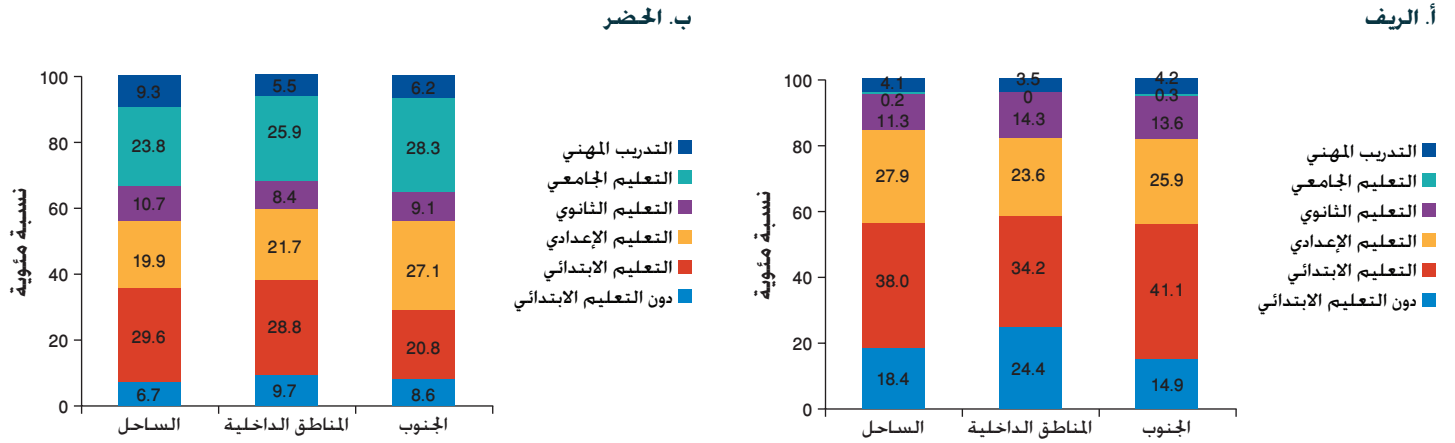
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى كل من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

المرفق 3-4. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق (عاما 29-15)



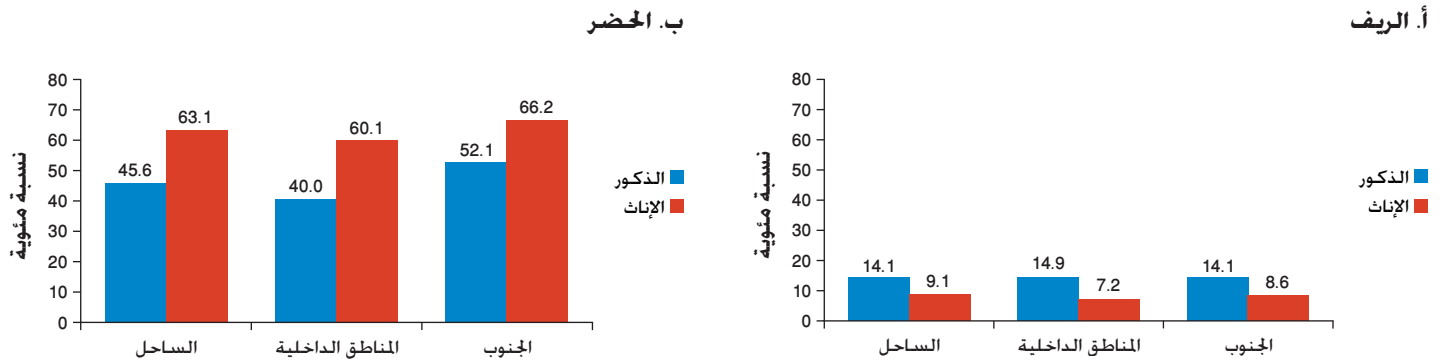
المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى كل من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في الفئة العمرية 29-15 عاماً.

المرفق أ3-5. أعلى مستوى تعليمي بين الشباب المندرجين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب حسب المناطق (15-29 عاما)



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى كل من هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

المرفق أ3-6. من هم خارج دائرة التعليم والتدريب ومسجلون على أنهم عاطلون حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى كل من هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

الجدول 1-3. نموذج بروبيت للانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة

الريف في تونس			الحضر في تونس			متغيرات مفسّرة
-0.2617***	-0.2459***	-0.2608***	-0.4262***	-0.3685***	-0.3551***	الإناث
(0.0524)	(0.0516)	(0.0511)	(0.0725)	(0.0695)	(0.0669)	
-0.0531	-0.2079***		-0.2838**	-0.5171***		إتمام التعليم الابتدائي *
(0.0608)	(0.0585)		(0.1251)	(0.1249)		
-0.1559	-0.4319***		-0.8645***	-1.2092***		إتمام التعليم الثانوي *
(0.1090)	(0.1060)		(0.1569)	(0.1519)		
-0.7071***	-0.9332***		-0.8738***	-1.3352***		إتمام التعليم العالي *
(0.1038)	(0.0999)		(0.1508)	(0.1456)		
-0.3689*	-0.5310***		-0.4287**	-0.7510***		إتمام التدريب المهني *
(0.1994)	(0.1977)		(0.1938)	(0.1931)		
-0.1339			-0.1460			الخُميس الثاني في الثراء
(0.0871)			(0.1301)			
-0.4382***			-0.4249***			الخُميس الثالث في الثراء
(0.0877)			(0.1251)			
-0.5604***			-0.6567***			الخُميس الرابع في الثراء
(0.0909)			(0.1289)			
-0.8949***			-1.3011***			الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.0934)			(0.1298)			
-0.3616***	-0.1490***	-0.1651***	-0.2921***	-0.0902	0.0208	المناطق الداخلية
(0.0618)	(0.0570)	(0.0561)	(0.0930)	(0.0843)	(0.0799)	
-0.1356*	-0.0292	-0.0656	-0.0650	-0.0215	0.0842	الجنوب
(0.0778)	(0.0757)	(0.0748)	(0.0851)	(0.0828)	(0.0770)	
2,758	2,758	2,758	1,934	1,934	1,934	المشاهدات
0.0774	0.0431	0.0142	0.1720	0.0958	0.0217	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * p<0.1. ** p<0.05. *** p<0.01

ملاحظة: تقدير بروبيت. يأخذ المتغير التابع القيمة 1 إذا لم يكن الجيب أتم التعليم الثانوي. وإلا فيأخذ القيمة صفراً. ويتم إدراج متغيرات رمزية في الفئة العمرية نفسها في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. والخُميس الأول للثراء (الأفقر). ومنطقة الساحل. المتغيرات المميزة بعلامة النجمة تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليماً (30 عاماً أو ما فوقها).

العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً. الشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم الثانوي أو ما دونه أو يخضعون للتدريب المهني مستبعدون.

المرفق 4. الفرص الاقتصادية

الجدول 4-1. محددات التوظيف (نموذج بروبيت)

الريف في تونس				الحضر في تونس				متغيرات مُفسّرة
-0.9685***	-0.9650***	-0.9664***	-0.9781***	-0.5984***	-0.6076***	-0.6085***	-0.6288***	الإناث
(0.0603)	(0.0599)	(0.0596)	(0.0592)	(0.0773)	(0.0771)	(0.0772)	(0.0764)	
0.2574***	0.3151***	0.2715***		0.3690**	0.4005**	0.3163**		إتمام التعليم الابتدائي
(0.0836)	(0.0819)	(0.0808)		(0.1641)	(0.1653)	(0.1605)		
-0.0002	0.1027	0.0294		0.3280*	0.4065**	0.2570		إتمام التعليم الثانوي
(0.1111)	(0.1087)	(0.1070)		(0.1959)	(0.1967)	(0.1919)		
0.7672	0.8384	0.4592		0.0166	0.1650	0.0004		إتمام التعليم العالي
(0.7032)	(0.6915)	(0.6191)		(0.1846)	(0.1802)	(0.1723)		
-0.0237	0.0595	-0.0377		0.1058	0.2316	0.0993		إتمام التدريب المهني
(0.1734)	(0.1680)	(0.1677)		(0.2146)	(0.2109)	(0.2036)		
-0.1192*	-0.0422			-0.2139*	-0.1797			أحد الوالدين أمّ التعليم الابتدائي
(0.0642)	(0.0618)			(0.1189)	(0.1161)			
-0.3662***	-0.2534**			-0.5813***	-0.5282***			أحد الوالدين أمّ التعليم الثانوي
(0.1351)	(0.1290)			(0.1594)	(0.1565)			
-0.7674***	-0.6440***			-0.4279***	-0.3276**			أحد الوالدين أمّ التعليم العالي
(0.1459)	(0.1445)			(0.1565)	(0.1514)			
-0.5261**	-0.4663*			-0.4396*	-0.3995*			أحد الوالدين أمّ التدريب المهني
(0.2558)	(0.2632)			(0.2276)	(0.2231)			
0.2710***				0.0055				الخُميس الثاني في الثراء
(0.0886)				(0.1247)				
0.4070***				-0.0315				الخُميس الثالث في الثراء
(0.0929)				(0.1271)				
0.5020***				0.1807				الخُميس الرابع في الثراء
(0.0965)				(0.1324)				
0.5303***				0.3585**				الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.1070)				(0.1404)				
-0.1236*	-0.2632***	-0.2770***	-0.3065***	-0.3365***	-0.3761***	-0.3389***	-0.3342***	المناطق الداخلية
(0.0671)	(0.0636)	(0.0631)	(0.0626)	(0.0951)	(0.0923)	(0.0912)	(0.0909)	
-0.2602***	-0.2911***	-0.3084***	-0.3129***	-0.5836***	-0.5864***	-0.5543***	-0.5477***	الجنوب
(0.0817)	(0.0807)	(0.0803)	(0.0802)	(0.0898)	(0.0886)	(0.0871)	(0.0868)	
2,419	2,419	2,419	2,419	1,553	1,553	1,553	1,553	المشاهدات
0.160	0.148	0.140	0.134	0.0989	0.0919	0.0840	0.0765	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس p<0.1 . * p<0.05 . ** p<0.01 . ***

ملاحظة: تقدير بروبيت. يأخذ المتغير التابع القيمة 1 إذا كان الجيب اشتغل في الاثنى عشر شهرا الماضية. وإلا فيأخذ القيمة صفرا. ويتم إدراج متغيرات رمزية في الفئة العمرية نفسها في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس. أو لم يتم التعليم الابتدائي. والخميس الأول للثراء (الأفقر). ومنطقة الساحل. المتغيرات المميزة بعلامة "أحد الوالدين" تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليما (30 عاما أو ما فوقها).

العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29؛ والشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم أو التدريب المهني مستبعدون.

الجدول 2-4. محددات الدخل من الأجر (نموذج اختيار هيكمان)

الريف في تونس			الحضر في تونس			متغيرات مفسّرة
0.1558**	0.1819***	0.1893***	-0.2638***	-0.2862***	-0.3074***	الإثبات
(0.0627)	(0.0666)	(0.0680)	(0.0816)	(0.0801)	(0.0745)	
0.0163	0.0272		0.1473	0.2002		إتمام التعليم الابتدائي
(0.0683)	(0.0703)		(0.1454)	(0.1466)		
0.3106***	0.3776***		0.3056	0.3918**		إتمام التعليم الثانوي
(0.0922)	(0.0946)		(0.1887)	(0.1862)		
0.0409	0.1991		0.5094***	0.6684***		إتمام التعليم العالي
(0.2411)	(0.2590)		(0.1603)	(0.1592)		
0.0383	0.1156		0.3396**	0.4629***		إتمام التدريب المهني
(0.1234)	(0.1267)		(0.1624)	(0.1604)		
-0.0688			-0.0646			الخُميس الثاني في الثراء
(0.0740)			(0.0902)			
0.0135			0.0369			الخُميس الثالث في الثراء
(0.0723)			(0.0853)			
0.0529			0.1821**			الخُميس الرابع في الثراء
(0.0771)			(0.0898)			
0.3193***			0.2645***			الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.0895)			(0.0974)			
0.1365**	0.0766	0.0912	-0.3651***	-0.4295***	-0.4678***	المناطق الداخلية
(0.0590)	(0.0575)	(0.0576)	(0.0871)	(0.0852)	(0.0904)	
0.0423	0.0299	0.0264	-0.3826***	-0.3992***	-0.4780***	الجنوب
(0.0814)	(0.0863)	(0.0861)	(0.0930)	(0.0920)	(0.0895)	
2,420	2,420	2,420	1,570	1,570	1,570	المشاهدات

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * p<0.1. ** p<0.05. *** p<0.01

ملاحظة: التقدير مع تصحيح الاختبار لعينة هيكمان. المتغير التابع هو لوجارتم الأجر الشهري. ويتم إدراج متغيرات رمزية في الفئة العمرية نفسها في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. والخُميس الأول للثراء (الأفقر). ومنطقة الساحل. المتغيرات المستخدمة في معادلة اختيار هيكمان هي مجموعة من المتغيرات الرمزية تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليماً (عمر 30 عاماً فأكثر): لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم الثانوي. وأتم التدريب المهني. وأتم التعليم العالي.

العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29؛ والشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم أو التدريب المهني مستبعدون.

الجدول 4-3. محددات التوظيف في القطاع غير الرسمي، بشرط كونه موظفاً (نموذج بروبيت)

الريف في تونس				متغيرات مُفسّرة
-0.7141***	-0.7100***	-0.7160***	-0.6563***	الإناث
(0.1106)	(0.1097)	(0.1092)	(0.1073)	
-0.3889**	-0.3963**	-0.4102**		إتمام التعليم الابتدائي
(0.1825)	(0.1822)	(0.1809)		
-1.1025***	-1.1429***	-1.1626***		إتمام التعليم الثانوي
(0.2148)	(0.2144)	(0.2133)		
-0.5153	-0.5720*	-0.6029*		إتمام التدريب المهني
(0.3299)	(0.3264)	(0.3232)		
-0.0775	-0.1340			أحد الوالدين أتم التعليم الابتدائي
(0.1056)	(0.1051)			
0.0437	-0.0107			أحد الوالدين أتم التعليم الثانوي
(0.2476)	(0.2379)			
-0.0272	-0.1375			أحد الوالدين أتم التعليم العالي
(0.2855)	(0.2876)			
-0.3783	-0.4883			أحد الوالدين أتم التدريب المهني
(0.4874)	(0.4678)			
0.0264				الخُميس الثاني في الثراء
(0.1813)				
0.1609				الخُميس الثالث في الثراء
(0.1863)				
-0.2684				الخُميس الرابع في الثراء
(0.1778)				
-0.2120				الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.1878)				
0.1952*	0.2519**	0.2634**	0.2491**	المناطق الداخلية
(0.1154)	(0.1081)	(0.1089)	(0.1060)	
0.1389	0.1862	0.1758	0.1871	الجنوب
(0.1478)	(0.1480)	(0.1485)	(0.1427)	
932	932	932	932	المشاهدات
0.116	0.105	0.103	0.0601	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.1$

ملاحظة: تقدير بروبيت. يأخذ المتغير التابع القيمة 1 إذا كان الجيب اشتغل في القطاع غير الرسمي في الاثني عشر شهرا الماضية. وإلا فيأخذ القيمة صفرا. ويتم إدراج متغيرات رمزية في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. والخميس الأول للثراء (الأفقر). ومنطقة الساحل. المتغيرات المميزة بعلامة "أحد الوالدين" تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليما (30 عاما أو ما فوقها).

العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما الذين كانوا مشغولين في الاثني عشر شهرا الماضية؛ والشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم أو التدريب المهني مستبعدون.

الجدول 4-4. محددات مستوى التحصيل العلمي (نموذج بروبيت)

الريف في تونس			الحضر في تونس			متغيرات مُفسّرة
-0.2038***	-0.2210***	-0.2125***	0.1400**	0.1008*	0.1115*	الإبنات
(0.0451)	(0.0452)	(0.0453)	(0.0607)	(0.0601)	(0.0596)	
-0.0793	0.0099		-0.4124	-0.6485**		أحد الوالدين لم يتم التعليم الابتدائي
(0.0743)	(0.0737)		(0.2660)	(0.2666)		
0.0816	0.2293***		-0.0609	-0.1773		أحد الوالدين أمّ التعليم الابتدائي
(0.0634)	(0.0618)		(0.2550)	(0.2566)		
0.3245***	0.4889***		0.1327	0.1394		أحد الوالدين أمّ التعليم في مدرسة متوسطة
(0.0851)	(0.0843)		(0.2578)	(0.2606)		
0.3118***	0.5283***		0.4648*	0.4633*		أحد الوالدين أمّ التعليم الثانوي
(0.1136)	(0.1117)		(0.2663)	(0.2680)		
0.7321***	0.9487***		0.5109*	0.6339**		أحد الوالدين أمّ التعليم العالي
(0.1085)	(0.1059)		(0.2638)	(0.2660)		
0.6177***	0.7284***		0.1937	0.1987		أحد الوالدين أمّ التدريب المهني
(0.2039)	(0.1994)		(0.2851)	(0.2891)		
0.2987***			0.2001**			الخُميس الثاني في الثراء
(0.0705)			(0.0947)			
0.5523***			0.3744***			الخُميس الثالث في الثراء
(0.0731)			(0.0975)			
0.6216***			0.6384***			الخُميس الرابع في الثراء
(0.0771)			(0.0990)			
0.7826***			1.1567***			الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.0847)			(0.1054)			
0.1081**	-0.0941*	-0.0830*	0.2002**	0.0498	-0.0671	المناطق الداخلية
(0.0527)	(0.0494)	(0.0489)	(0.0806)	(0.0756)	(0.0733)	
0.1440**	0.0872	0.1070*	0.1370*	0.1181*	0.0433	الجنوب
(0.0612)	(0.0595)	(0.0584)	(0.0700)	(0.0686)	(0.0673)	
2,436	2,436	2,436	1,658	1,658	1,658	المشاهدات
0.0515	0.0339	0.0155	0.108	0.0738	0.0344	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * p<0.1. ** p<0.05. *** p<0.01

ملاحظة: تقدير بروبيت. المتغير التابع هو مستوى التحصيل العلمي مُقدّرًا في 5 فئات. الفئات في العينة الحضرية: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم في مدرسة متوسطة. وأتم التعليم الثانوي أو التدريب المهني. وأتم التعليم العالي. الفئات في العينة الريفية: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم الابتدائي. وأتم التعليم في مدرسة متوسطة. وأتم التعليم الثانوي أو التدريب المهني. ويتم إدراج متغيرات رمزية في الفئة العمرية نفسها في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس والخميس الأول للثراء (الأفقر). منطقة الساحل. المتغيرات المميزة بعلامة "أحد الوالدين" تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليمًا (30 عامًا أو ما فوقها).
العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29. الشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم أو التدريب المهني مستبعدون.

الجدول 4-5. محددات الدخل من الأجر حسب القطاع (المربعات الصغرى)

الحضري في تونس					المتغيرات
0.2374*	0.2253*	0.2342*	0.2217	0.2863**	السن
(0.1363)	(0.1365)	(0.1378)	(0.1390)	(0.1390)	
-0.0040	-0.0037	-0.0038	-0.0035	-0.0045	الجذر التربيعي للسن
(0.0028)	(0.0029)	(0.0029)	(0.0029)	(0.0029)	
-0.2560***	-0.2083***	-0.2108***	-0.1249**	-0.0859	الإناث
(0.0506)	(0.0488)	(0.0528)	(0.0511)	(0.0535)	
0.3025***	0.3231***	0.3573***	0.3963***		ذوو المهارات
(0.0548)	(0.0517)	(0.0535)	(0.0514)		
0.1725		0.1603			الإنشآت
(0.1501)		(0.1543)			
0.3259**		0.3991***			الصناعة
(0.1426)		(0.1454)			
0.2503*		0.2625*			الخدمات
(0.1414)		(0.1448)			
0.3516**		0.4571***			الخدمة العامة
(0.1454)		(0.1484)			
-0.2790***	-0.3156***				العمل في القطاع غير الرسمي
(0.0517)	(0.0497)				
-0.3090***	-0.3116***	-0.3282***	-0.3355***	-0.3432***	المناطق الداخلية
(0.0647)	(0.0659)	(0.0679)	(0.0697)	(0.0726)	
-0.1002	-0.1446**	-0.1297*	-0.1979***	-0.2307***	الجنوب
(0.0712)	(0.0684)	(0.0726)	(0.0682)	(0.0686)	
748	748	748	748	748	المشاهدات
0.3158	0.3026	0.2865	0.2620	0.1979	الجذر التربيعي

(تابع)

تابع الجدول 4-5

الريف في تونس					المتغيرات
0.1632**	0.1583**	0.1823**	0.1836**	0.2180***	المتغيرات
(0.0796)	(0.0792)	(0.0801)	(0.0803)	(0.0815)	
-0.0033**	-0.0032*	-0.0037**	-0.0037**	-0.0042**	الجذر التربيعي للسكن
(0.0017)	(0.0017)	(0.0017)	(0.0017)	(0.0017)	
-0.3054***	-0.2941***	-0.2805***	-0.2371***	-0.1894***	الإثبات
(0.0489)	(0.0465)	(0.0482)	(0.0438)	(0.0455)	
0.2147***	0.2601***	0.2383***	0.3124***		ذوو المهارات
(0.0483)	(0.0460)	(0.0493)	(0.0463)		
0.0590		0.0592			الإثشاءات
(0.0591)		(0.0594)			
0.1359**		0.1981***			الصناعة
(0.0574)		(0.0571)			
0.1743***		0.2160***			الخدمات
(0.0602)		(0.0603)			
0.3378***		0.4363***			الخدمة العامة
(0.0953)		(0.0943)			
-0.1915***	-0.2587***				العمل في القطاع غير الرسمي
(0.0483)	(0.0474)				
-0.0793*	-0.0839**	-0.0889**	-0.1049**	-0.0749*	المناطق الداخلية
(0.0407)	(0.0414)	(0.0406)	(0.0412)	(0.0421)	
-0.1874***	-0.1623**	-0.2043***	-0.1769***	-0.1706**	الجنوب
(0.0660)	(0.0662)	(0.0660)	(0.0670)	(0.0674)	
935	935	935	935	935	المشاهدات
0.1443	0.1263	0.1294	0.0951	0.0469	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * p<0.1. ** p<0.05. *** p<0.01.

ملاحظة: المتغير التابع هو لوجاريتم الأجر الشهري. الفئات المرجعية هي: قطاع الزراعة ومنطقة الساحل. العينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما الذين كانوا يعملون بأجر في الاثنى عشر شهرا الماضية (العينة الريفية). أو في الأيام السبعة الماضية (العينة الحضرية); والشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم مستبعدون

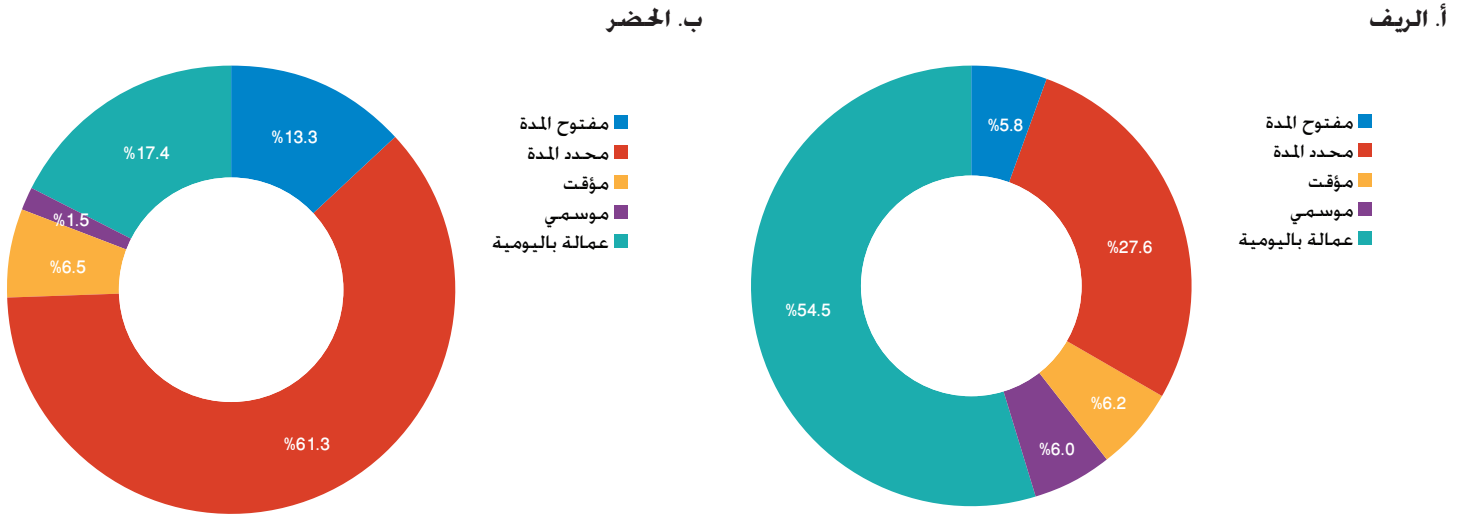
الجدول 4-6. محددات الاشتغال بالأعمال الحرة لحساب الذات، بشرط كونه مشتغلا (نموذج بروبيت)

الريف في تونس				الحضر في تونس				متغيرات مُفسّرة
-0.2463*	-0.2325*	-0.2170*	-0.2168*	-0.9066***	-0.9062***	-0.8903***	-0.9099***	الإناث
(0.1350)	(0.1297)	(0.1310)	(0.1312)	(0.1696)	(0.1703)	(0.1722)	(0.1717)	
-0.0085	0.0475	0.0797		-0.2237	-0.2068	-0.1445		إتمام التعليم الابتدائي
(0.1635)	(0.1623)	(0.1610)		(0.2846)	(0.2845)	(0.2821)		
-0.1219	0.0057	0.0362		-0.3359	-0.3461	-0.2379		إتمام التعليم الثانوي
(0.2337)	(0.2221)	(0.2191)		(0.3402)	(0.3406)	(0.3497)		
				-1.0008***	-0.9766***	-0.8450***		إتمام التعليم العالي
				(0.3507)	(0.3332)	(0.3245)		
0.1772	0.3343	0.3775		-0.1926	-0.1756	-0.0700		إتمام التدريب المهني
(0.3213)	(0.3223)	(0.3188)		(0.3594)	(0.3540)	(0.3569)		
0.1258	0.1754			0.1568	0.1833			أحد الوالدين أتم التعليم الابتدائي
(0.1176)	(0.1153)			(0.1940)	(0.1945)			
0.2770	0.3801*			0.3064	0.3437			أحد الوالدين أتم التعليم الثانوي
(0.2267)	(0.2305)			(0.2793)	(0.2873)			
-0.2294	-0.0961			0.2514	0.2958			أحد الوالدين أتم التعليم العالي
(0.3383)	(0.3333)			(0.2706)	(0.2747)			
0.2869	0.4578			0.3135	0.2745			أحد الوالدين أتم التدريب المهني
(0.4261)	(0.4670)			(0.4070)	(0.3941)			
-0.1367				-0.2049				الخُميس الثاني في الثراء
(0.1840)				(0.2280)				
-0.1362				0.1084				الخُميس الثالث في الثراء
(0.1919)				(0.2191)				
0.1059				0.0582				الخُميس الرابع في الثراء
(0.1920)				(0.2071)				
0.4959**				-0.0026				الخُميس الخامس في الثراء (الأغنى)
(0.1989)				(0.2404)				
-0.2682**	-0.3399***	-0.3497***	-0.3402***	0.1553	0.1445	0.1182	0.1637	المناطق الداخلية
(0.1257)	(0.1155)	(0.1150)	(0.1130)	(0.1847)	(0.1768)	(0.1750)	(0.1717)	
-0.4813***	-0.5308***	-0.5194***	-0.5123***	0.3420**	0.3548**	0.3447**	0.3792**	الجنوب
(0.1763)	(0.1712)	(0.1682)	(0.1701)	(0.1702)	(0.1701)	(0.1687)	(0.1651)	
929	929	929	929	719	719	719	719	المشاهدات
0.0599	0.0341	0.0276	0.0257	0.1140	0.1100	0.1060	0.0819	الجذر التربيعي

الأخطاء المعيارية بين أقواس. * p<0.1. ** p<0.05. *** p<0.01

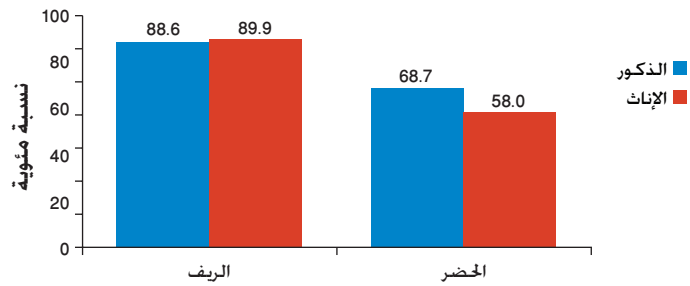
ملاحظة: تقدير بروبيت. المتغير التابع يأخذ القيمة 1 إذا كان الجيب اشتغل لحساب نفسه في الاثني عشر شهرا الماضية (العينة الريفية)، أو في الأيام السبعة الماضية (العينة الحضرية). وإلا فيأخذ القيمة صفرا. ويتم إدراج متغيرات رمزية في التقدير ولكن لا تُظهر. والفئات المرجعية هي: لم يلتحق قط بالمدارس أو لم يتم التعليم الابتدائي. والخُميس الأول للثراء (الأفقر). ومنطقة الساحل. المتغيرات المميزة بعلامة "أحد الوالدين" تشير إلى مستوى التحصيل العلمي لأكثر أفراد الأسرة البالغين تعليما (30 عاما أو ما فوقها).
/لعينة: الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما الذين كانوا مشتغلين في الاثني عشر شهرا الماضية؛ والشباب الذين هم في الوقت الحالي في مرحلة التعليم أو التدريب المهني مستبعدون.

المرفق 4-1. نوع التعاقد مع البالغين المشتغلين (في الشريحة العمرية 30 – 59 عاما)



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى البالغين المشتغلين فحسب ويستبعد البالغين الذين يعملون لحساب أنفسهم.

المرفق 4-2. تشغيل البالغين في القطاعات منخفضة الإنتاجية

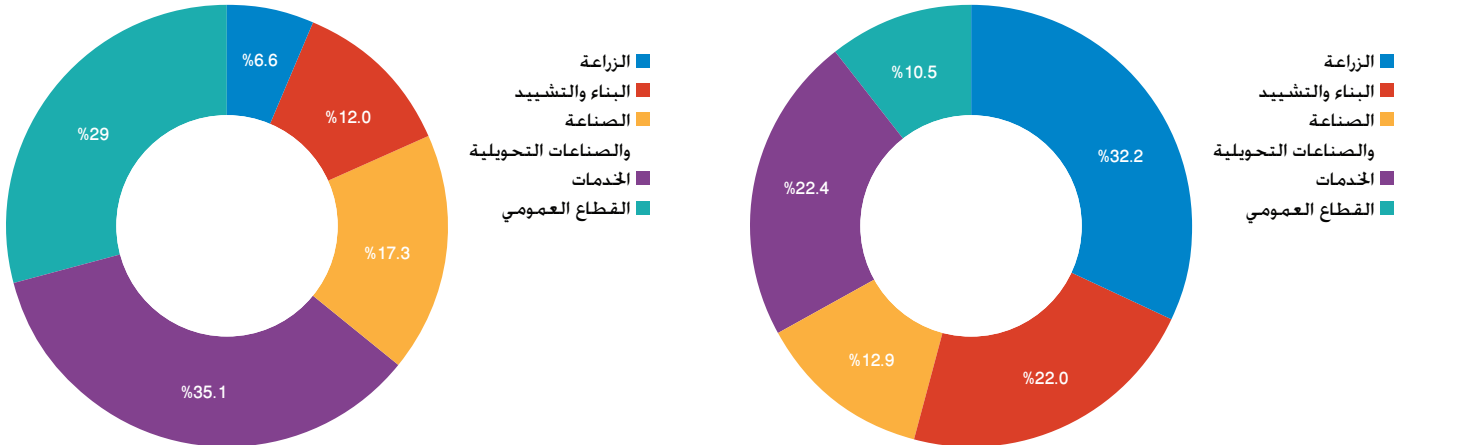


المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى البالغين المشتغلين فحسب ويستبعد البالغين الذين يعملون لحساب أنفسهم.

المرفق 3-4. تشغيل البالغين في القطاعات منخفضة الإنتاجية

أ. الريف

ب. الحضر

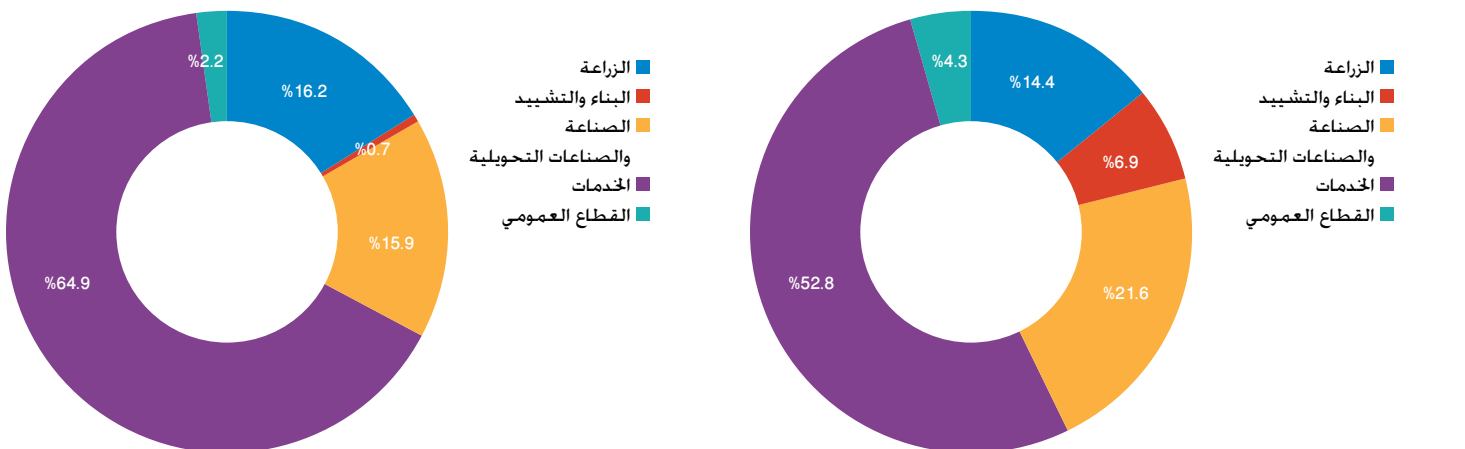


المصدر: البنك الدولي 2012، د، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى البالغين المشتغلين فحسب ويستبعد البالغين الذين يعملون لحساب أنفسهم. ويتضمن قطاع الزراعة الوظائف في صناعة تجهيز المواد الغذائية.

المرفق 4-4. اعتزام العمل في القطاع العام

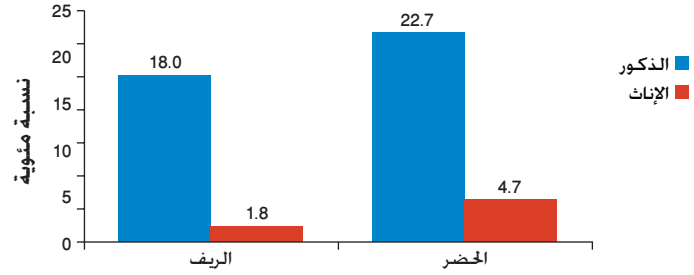
أ. الريف

ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د، 2012هـ.

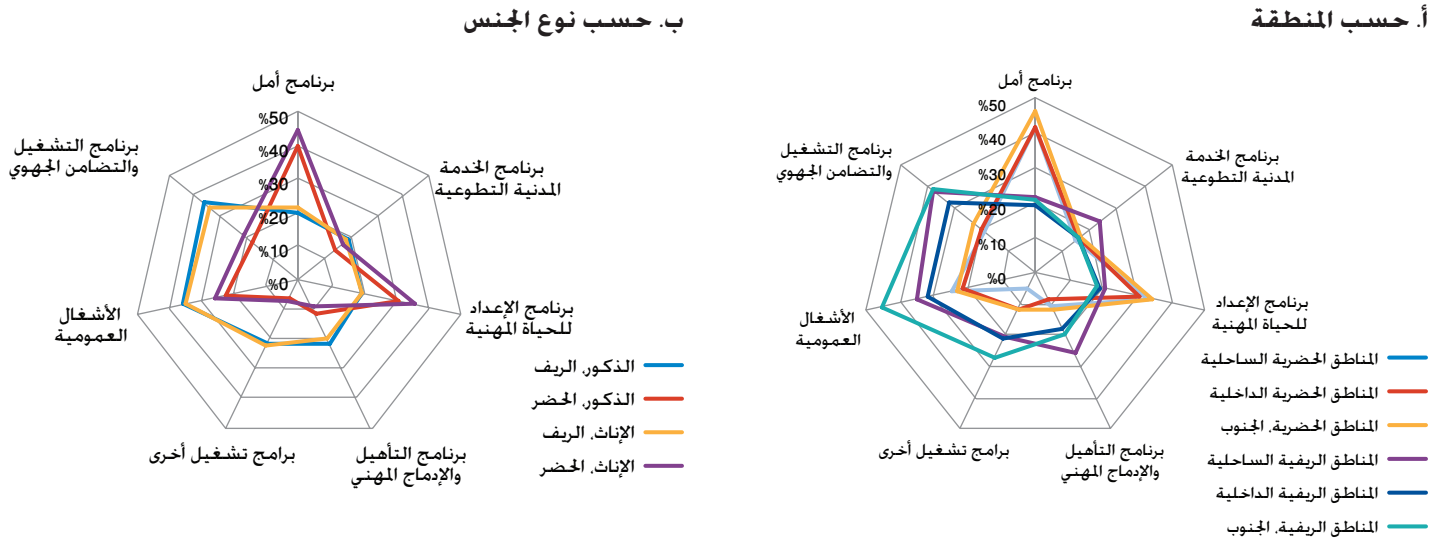
المرفق 4-5. البالغون الذين يعملون لحساب أنفسهم، الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ.
ملاحظة: يستبعد الشكل كل الشباب المتحقين بالتعليم أو أية برامج تدريبية.

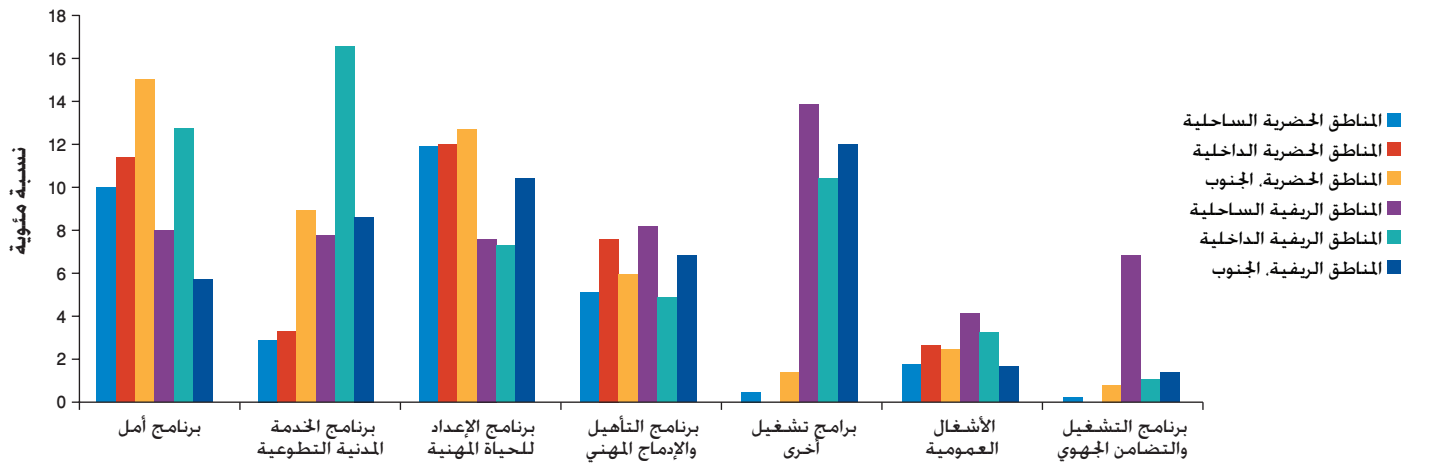
المرفق 5: المهارات المطلوبة للحصول على عمل وخدمات الشباب الأخرى

المرفق 5أ-1. الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل حسب المناطق ونوع الجنس



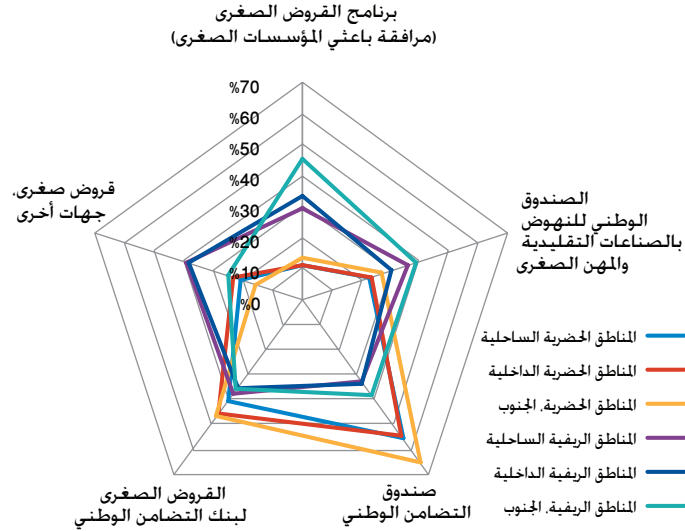
المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

المرفق 5أ-2. مشاركة الشباب في برامج تنشيط سوق العمل. حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

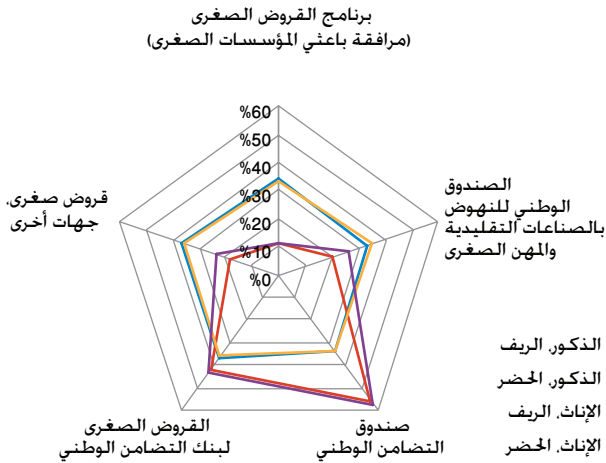
المرفق 5-3. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، حسب المناطق



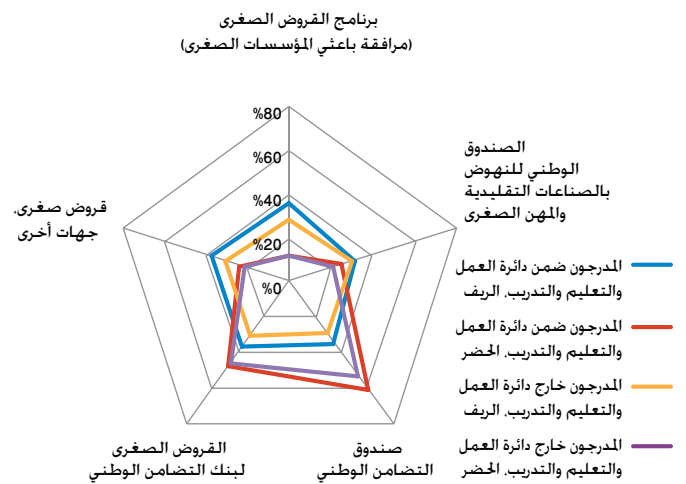
المصدر: البنك الدولي 2012د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

المرفق 5-4. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، (حسب من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب بين السكان، ونوع الجنس)

ب. نوع الجنس

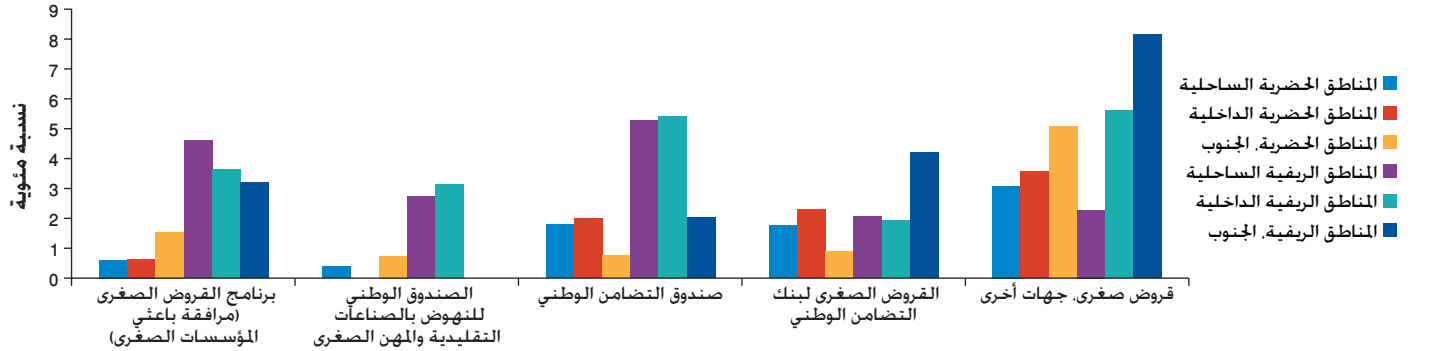


أ. الأفراد خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب



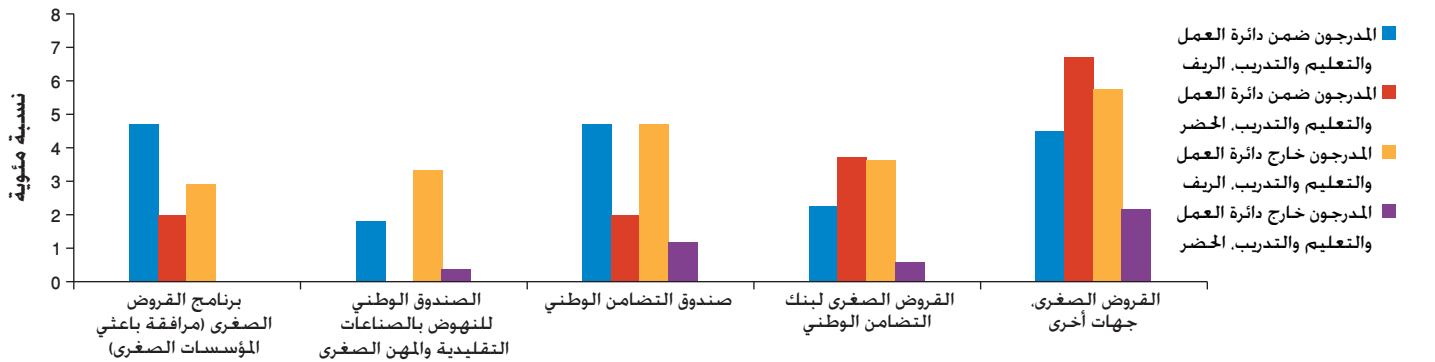
المصدر: البنك الدولي 2012د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

المرفق 5-5. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب المناطق)



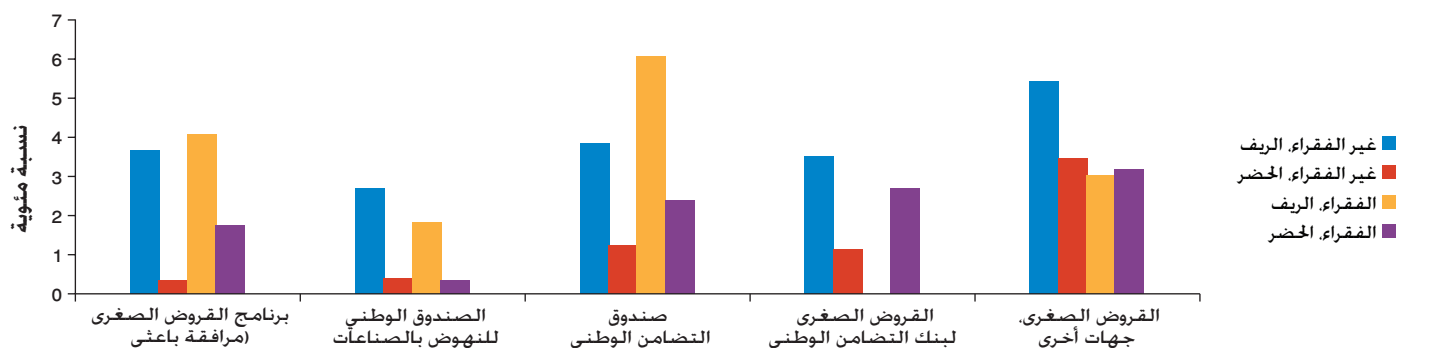
المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

المرفق 5-6. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب)



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

المرفق 5-7. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة (حسب مستوى الفقر)



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

